الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العلي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945–قالمة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911، وردود الأفعال المحلية والدولية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
_ قوادري أمينة
_ مراح صفية

إشراف الأستاذ:
د_ بن شعبان السبتي

أعضاء اللجنة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
قدادرة شايب	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	8ماي 1945–قالمة–
بن شعبان السبتي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	8ماي 1945–قالمة–
غربي الحواس	أستاذ محاضر "أ"	عضوا ممتحنا	8ماي 1945–قالمة–

السنة الجامعية: 2022-2023

الشكر والعرفان

الشكر الأول والأخير لله عز وجل والحمد الكثير له الذي
أعاننا وقدرنا على إنجاز هذا البحث
نتقدم بكامل عبارات الشكر والتقدير
إلى الأستاذ المشرف
"بن شعبان السبتي"، الذي كان له الفضل في توجيهنا للقيام بهذا البحث المتواضع. كما نتقدم بالشكر الجزيل
إلى الأستاذ باديس قوادري "والد أمينة"، الذي جاد علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة إعداد مذكرة تخرجنا والذي لم يبخل علينا بوقته الثمين، لهذا ندعو الله أن يحفظه ويرعاه ويجزيه كل الجزاء.
كما أزف شكري للجنة المحترمة التي ستشرف على مناقشة مذكرتنا، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذة "فرحي سلمى" والأستاذ العراقي "ماهر خضر" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وحسن معاملته
مع فائق التقدير والاحترام.
والى كل زميلاتي دفعة 2022-2023

Graduation

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان دعاؤها سر
نجاحي " أمي الغالية " التي ساندتني طوال حياتي وحرصت على تعليمي وتوجيهي طوال مساري الدراسي
كما أهدى هذا العمل إلى أبي الغالي الذي دعمني وساندني في إنجاز هذا العمل. كتابة ومراجعة
إلى من هم أنس عمري أخواتي.
"إكرام وصلاح " إلى الكتاكيت الصغار "إياد وأرسلان" إلى صديقاتي العزيزات "صفية وبية وهناء وميساء وصبرينة
والى كل الاشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

أميـنة

الإهداء

أهدى ثمرة جهدى الى أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عينى والديا العزيزين واللذان أوصى بهما الله وقال فيهما :

"فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا "

إلى التي حملتني وهنا على وهن وكانت أول مصباح في حياتي والنور المضيء أمي الغالية "حكيمة"، الى أبي الغالي أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية. الى روح أختي الغالية رحمها الله وغفر لها وأسكنها فسيح جنانه، إلى أختي العزيزة يمينة أطال الله في عمرها. الى براعم العائلة مريم، أسماء، أمير إلى أختي ورفيقة دربي التي رافقتني منذ أن حملنا حقائب المدرسة "مريم" الى صديقتي التي شاركتني هذا العمل صاحبة القلب الطيب ومعاسرنا نحو النجاح خطوة بخطوة ولا تزال ترافقني حتى الآن أمينة ، متمنية لها كل النجاح والتوفيق في حياتها

الى رفيقات الدراسة صديقاتي العزيزات

سلمى - هناء - سوسن - بية

الى كل من يحمل لقب "مراح"

صفية

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
م	الميلادي
تق	تقديم
تر	ترجمة
د ت	دون تاريخ نشر
د ن	دون دار النشر

المقدمة

المقدمة:

اشتدت حركة التدافع الاستعماري الأوروبي بعد مؤتمر برلين الثاني 1884، بشكل لم يعرفه العالم من قبل، فقد سارعت الدول الأوروبية الكبرى إلى تكوين إمبراطوريات كبرى لها، فتسابقت للاستيلاء على أجزاء كثيرة من إفريقيا وتقاسمت مناطق عديدة بها، من خلال التقارير المفصلة والأخبار المؤكدة التي عملت على نشرها هيئات التبشير المسيحي في أغلب الأقاليم الإفريقية حول طبيعة كل إقليم وثرواته ومناخه، فقامت الحكومات الأوروبية بدراستها وتحليلها لمعرفة فائدة كل إقليم، انتهت بإستعمال أوروبي لإفريقيا وقررت كل دولة أوروبية أن تنال نصيبها من القارة، احتلت فرنسا مستعمرات في شمال وغرب ووسط القارة كما استولت إنجلترا على مناطق شاسعة في شمال وشرق وجنوب قارة أفريقيا، ولم يبق لإيطاليا سوى ولاية طرابلس، التي أصبحت في خطر أمام اشتداد التنافس الاستعماري.

ودفعت شدة التنافس بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي للصدام أحيانا والتفاهم أحيانا أخرى فقد حدت للصدام بينهما في منطقة "فاشودة" انتهى بعقد اتفاق بينهما سنة 1899م، تحددت فيه مناطق النفوذ بينهما في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الطرابلسية.

ولم تذكر الاتفاقية طرابلس إلا أن فرنسا وإنجلترا حاولتا الاستيلاء على المناطق بتقاسم حدود مستعمراتها، رغم أن الدولتين تعهدتا باحترام حقوق السلطان العثماني في الولاية مما أثار احتجاجات الإمبراطورية العثمانية واعتراضها وسخط إيطاليا التي كانت تتطلع للاستيلاء عليها.

واستولت فرنسا على واحة بلمة 1906 ثم احتلت منطقة وادي سنة 1906م وضمتها للنيجر، ثم سيطرت على تيبستي عام 1910م، وضمتها إلى التشاد، وألحقت بتونس جملة من الواحات بموجب اتفاقية عثمانية فرنسية عام 1910م، واتجهت إنجلترا من مصر نحو

برقة فاستولت على واحتي شيوة والفرافرة ثم مدينة السلوم ذات الأهمية الاستراتيجية وهذا لتأمين الحدود الغربية لمصر.

وكشفت ألمانيا عن نواياها في بداية القرن 20م وكانت تطمع في تحقيق مشروع البارون "تاخيتجال" المتمثل في تكوين إمبراطورية ألمانيا في أفريقيا تمتد من الطوغو إلى الكاميرون إلى ساحل البحر المتوسط حيث طرابلس وبناء خط حديدي يربطها رغم وجود اتفاقية بين ألمانيا وإيطاليا حول الاعتراف بأطماع هذه الأخيرة في ولاية طرابلس.

شعرت إيطاليا أمام تحركات الدول الثلاث فرنسا، إنجلترا، وألمانيا قرب اقتسام القارة الأفريقية، ستضيع فرصتها الأخيرة في شمال أفريقيا، خاصة أن الساسة الإيطاليون يرفضون أن تبقى إيطاليا كدولة من الدرجة الثانية ولأن إيطاليا متخلفة عن البلدان الأوروبية في عدة مجالات ووضعها الاقتصادي الصعب دفعها للإسراع بفتح الأسواق الخارجية لتقوية مركزها، كما أن تأخر إيطاليا في المنافسة الاستعمارية الأوروبية كان سببه تأخر الثورة الصناعية فيها فاشتداد التدافع الاستعماري الأوروبي، فرض على إيطاليا دخول حلبة الصراع الاستعماري، خاصة أن هذا التنافس شمل مناطق تفكيرها، إضافة إلى ضآلة مركز إيطاليا في السوق العالمية.

وهكذا كانت إيطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري، وكانت ليبيا عند نهاية القرن 19م هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال أفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون الجدد من الاستيلاء عليه ولقرب ليبيا من إيطاليا جعل هذه الأخيرة هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية الموضوع في دراسة مراحل الاحتلال الإيطالي بليبيا ومختلف المحطات التي مر بها، فهو يعتبر في حد ذاته سلسلة من حلقات التاريخ الأفريقي، يتوجب علينا دراسته والتعمق بالبحث في تفاصيله كون أن ليبيا الولاية العثمانية الوحيدة في شمال أفريقيا التي لم تستعمر حتى أوائل القرن 20م.

دوافع اختيار الموضوع:

اخترنا هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1-الأسباب الذاتية:

1-الميول الشخصية لدراسة تاريخ ليبيا التي تعتبر امتداد حقيقيا لشمال أفريقيا.

2-الرغبة في جمع حقائق ومعطيات حول هذه الدراسة ومحاولة التعمق والبحث أكثر لمعرفة أهم الأحداث التاريخية التي دارت في ليبيا.

2-الأسباب الموضوعية:

1-الرغبة في معالجة موضوع الغزو الإيطالي بليبيا وتوضيح السياسة الاستعمارية المتبعة من قبل الاستعمار الإيطالي.

2-كشف وإبراز أهم الدوافع والمراحل التي دفعت بإيطاليا إلى توجيه أنظارها لليبيا.

3-معرفة ردود الأفعال الليبية والعثمانية ومحاولة إظهار جهود الليبيين في مواجهة الغزو الإيطالي.

إشكالية البحث:

وتتمحور إشكالية بحثنا الرئيسية في تسليط الضوء على الأوضاع العامة داخل القطر الليبي قبيل الاحتلال الإيطالي ومعرفة الدوافع والخلفيات التاريخية التي دفعت بإيطاليا لغزو القطر الليبي فما طبيعة السياسة الإيطالية المطبقة في ليبيا؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية يمكن إبرازها فيما يلي:

- ماهي الأوضاع العامة التي سادت ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي؟
- كيف مهدت إيطاليا للتغلغل داخل ليبيا؟
- ماهي دوافع ومساعي الاحتلال الإيطالي لليبيا؟ وفيما تتمثل الاستراتيجية التي انتهجتها؟
- كيف كان الرد الفعلي الليبي والعثماني اتجاه هذه السياسة وفيما تجلت مواقف الدول الأوروبية من هذا الاحتلال؟

-الإطار الزماني والمكاني:

وينحصر الإطار المكاني لهذه الدراسة في الولاية العثمانية طرابلس الغرب، أما الإطار الزماني فيبدأ من سنة 1911، وهي السنة التي بدأ فيها الاحتلال الإيطالي لليبيا.

-مناهج البحث:

ولقد اعتمدنا في دراستنا على **المنهج التاريخي** كمنهج رئيسي الذي ساعدنا في تقصي التطورات والأحداث التاريخية للمسألة الليبية من الاحتلال الإيطالي.

-المنهج الوصفي: الذي اعتمدنا عليه في تتبع المراحل التي انتهجتها إيطاليا من أجل فرض سيطرتها السلمية والعسكرية على المنطقة ووصف أهم المعارك التي دارت بين الطرفين.

-**المنهج التحليلي:** والذي يعتمد على جمع الحقائق ثم تحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة من دراستنا، ولقد استعنا به في تحليل ملابسات وخلفيات الاحتلال وكذلك تحليل أهم المواقف وردود الأفعال المحلية والدولية.

عرض فصول الخطة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وأسئلتها الفرعية اتبعنا خطة البحث والتي تضمنت مقدمة وفصل تمهيدي وأربع فصول وخاتمة وملاحق ذات صلة بموضوع البحث.

ففي الفصل التمهيدي: تطرقنا فيه إلى تحديد موقع ليبيا وأهميته وذكر أهم التسميات الجغرافية القديمة والحديثة لليبيا وخصصنا الفصل الأول إلى استعراض الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ميزت ولاية طرابلس الغرب قبل الاحتلال الإيطالي، وفي الفصل الثاني سلطنا الضوء على الأساليب الثقافية والاقتصادية التي مهدت لغزو ليبيا عن طريق الاهتمام بالجالية الإيطالية وإرسال البعثات الاستكشافية، كما أشرنا إلى الدور الذي لعبه بنك روما الاقتصادي والسياسي في التمهيد للغزو، كما أوضحنا أسباب ودوافع الاحتلال وتناولنا في الفصل الثالث: الحملة العسكرية على ليبيا من خلال الإعداد لها وإنذار إيطاليا لليبيا والرد العثماني على هذا الإنذار بإعلان الحرب والإنزال العسكري، بينما الفصل الأخير عالجنا فيه ردود الفعل الليبية على الغزو الإيطالي ثم استعرضنا الموقف العثماني ومواقف الدول الأوروبية من هذا الغزو.

أما الخاتمة عبارة عن نتائج توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع والتي أرفقت بجملة من الملاحق ذات الصلة.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع القيمة التي ساعدتنا في إتمام هذه الدراسة منها:

1-المصادر:

-كتاب "الطاهر أحمد الزاوي": جهاد الأبطال في طرابلس الغرب والذي أفادنا في فهم مجريات وأحداث الاحتلال وردود الفعل الليبية.

-كتاب "نقولا زيادة": محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار إلى الاستقلال ساعدنا في دراسة الأوضاع السياسية والإدارية قبيل الاحتلال.

2-المراجع:

أما عن المراجع فهي كثيرة نخص بالذكر منها:

1-عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي في ليبيا دراسة في العلاقات الدولية الذي استغلناه كثيرا في الفصل الثالث بالأخص في إنذار إيطاليا للدولة العثمانية وإعلان الحرب.

2-كتاب خليفة محمد التيليسي، الذي جاء تحت عنوان معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931 الذي أفادنا كثيرا في التعرف على أهم المعارك التي خاضها المجاهدون الليبيون ضد الغزاة.

3-الدوريات:

أما فيما يخص المجلات فلقد استفدنا كثيرا من مجلة المنار لرشيد رضا تحت عنوان إنذار إيطاليا للدولة العثمانية الذي أفادتنا في الحصول على نص الإنذار.

4-الدراسات السابقة:

والتي كان لها دور كبير هي الأخرى في خدمة الموضوع ونخص بالذكر:

-أطروحة الدكتوراه، لنبيل لزعر بعنوان "المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911م-1969م"، وكذا أطروحة الدكتوراه لغربي الحواس بعنوان الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911- 1951م، الذي ساعدا في إلمامنا بمعلومات حول موضوعنا.

صعوبات الدراسة:

-صعوبة التنقل إلى ليبيا قصد إثراء دراستنا وعدم توفر المراجع الورقية وكل هذه الصعوبات لم تثن من عزيمتنا في إنجاز هذا البحث.

الفصل التمهيدي

لمحة تاريخية عن ليبيا

المبحث الأول: أصل التسمية

أطلق الإغريق القدماء على كل الشمال الأفريقي من الغرب إلى مصر اسم ليبيا[1]، وكانوا يستدلون بهذا المصطلح على الحدود المجاورة لمستعمراتهم "تيتابوليس" أي المدن الخمسة وهي: شحات وسوسة والمرج وتوكره وبنغازي، كما تشير المخطوطات الفرعونية بأن المنطقة الواقعة غرب وادي النيل كانت تعرف باسم الليبو[2]، كما أطلق هيرودوت[3]، على ليبيا القارة الثالثة من العالم المأهول، أما اليونان فقد أطلقوا اسم ليبيا على المناطق الواقعة غربي مصر[4]، اسم ليبيا مشتق من كلمة ليبي وتعني الشعوب التي لها حدود مشتركة بين ليبيا ومصر، وأول من استعمل هذا الاسم هم الرومان للدلالة على الجزء الشمالي لأفريقيا[5].

ولقد ورد عن بعض المؤرخين العرب تداولهم اسم "لوبيا" نسبة إلى لوبي بن حام بن نوح عليه السلام[6]، بالإضافة إلى أنهم كانوا يستعملون مصطلح أفريقيا بدل ليبيا في تحديدهم للمنطقة التي تمتد من قسنطينة حتى طرابلس، كما لم تكن هذه التسمية مجهولة عند علماء المشرق العربي جهلا تاما، فمعظمهم كانوا يتحدثون عن "لوبية" كمنطقة إدارية في مصر الغربية وكان مصدر هذا اللفظ مأخوذ من اللغة اليونانية واللاتينية، وأول من نادى بمصطلح ليبيا هو الكاتب الإيطالي ف. مينوتيلي وذلك للدلالة على الإيالتين العثمانيتين برقة وطرابلس في كتابه "بيبليوغرافية ليبيا".[7]

---

[1] عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، ج 1، ط1، د1، تاولت، د، ت، ص06.

[2] سالم علي الحجابي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، منشورات محمد الفاتح للجامعات، طرابلس، 1998، ص15.

[3] ولد في هاليكار ناسوس 484 ق.م، لقب بأبو التاريخ، وهو أعظم وأول المؤرخين اليونان، عبد الله ملاح، تاريخ بيروت، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 2001، ص20.

[4] إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للبنان، 1991

[5] سالم علي الحجاجي، المرجع السابق، ص18.

[6] محمود شاكر، ليبية، ط1، الدار العلمية.ص6.

[7] محمد مصطفى بازامة، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، بنغازي، ص 14.

المبحث الثاني: الموقع الجغرافي لليبيا:

تقع دولة ليبيا شمال القارة الأفريقية،[1]بين خطي طول 9° و25° شرق خط غرينيتش، وبين دائرتي عرض 19° و33° شمال الدائرة الاستوائية[2]، وهي تمتد من مصر شرقا والسودان في الجنوب الشرقي وتونس والجزائر غربا، ويحدها من الجنوب تشاد والنيجر، ومن الشمال يحدها البحر الأبيض المتوسط[3].

تتربع ليبيا على مساحة قدرها 1759540 كيلومتر مربع[4]، حيث يبلغ مجموع أطوال ليبيا 6500 كيلومتر، منها 4600 كيلومتر الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، ويمتد من بئر الرملة شرقا إلى رأس أجدير غربا[5].

تعتبر ليبيا دولة صحراوية حيث تغطي الصحاري 84% من جملة مساحتها[6]، وتنحصر الأرض الزراعية بالمناطق المجاورة للبحر بمنطقتي طرابلس وبرقة وبينهما خليج سرت[7].

وتقررت حدود ليبيا في فترة ما قبل الاستقلال، فحدودها الشمالية مع تونس حددتها اتفاقية بين الدولة العثمانية وفرنسا عام 1910، وحدودها الجنوبية والجنوبية الغربية حددتها المذكرات التي تبادلتها بين إيطاليا وفرنسا عام 1929، ثم عدلت جزئيا بموجب اتفاقية فرنسية ليبية عام 1956، كذلك قرر الاتفاق الفرنسي الإيطالي عام 1924 الحدود الجنوبية،

---

[1] انظر للملحق رقم 01.

[2]سماح عيسى قبلاوي، جغرافية ليبيا للصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2019-2024، ص9.

[3]محمود شاكر، المرجع السابق، ص10.

[4]عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا لطلبة الجامعة المفتوحة الإسكندرية، يناير، 1996، ص5.

[5]الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القريري، الجماهيرية الليبية دراسة في الجغرافيا، ط1، الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، عمارة، ليبيا، 1995، 17.

[6]محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص48.

[7]محمود شاكر، المرجع السابق، ص10.

ثم قررت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها الشرقية مع مصر بموجب اتفاق عقد بين مصر وإيطاليا عام 1925م[1].

تنقسم ليبيا إلى أربع مناطق جغرافية:[2] طرابلس في الشمال الغربي ولها شريط ساحلي خصب يتصل بسهل ساحلي منخفض يعرف بسهل جفارة الذي تتبعه سلسلة من التلال، وفي الجنوب من طرابلس منطقة فزان التي بها عدد من الواحات المتناثرة في صحراء مترامية، أما برقة في الشمال الشرقي وتضم شريطا ساحليا ضيقا مع هضبة عالية تعرف بالجبل الأخضر[3].

وتنحدر الهضبة بشدة ناحية الغرب إلى شواطئ خليج سدرة والصحراء، بينما برقة أو الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوب الجبل الأخضر فهي أساسها صحراء بإستثناء الإقليم الشمالي وبعض الواحات القليلة المتناثرة مثل واحة الجغبوب وواحة الكفرة التي تعتبر أهم واحة في ليبيا[4].

تتميز ليبيا بأهمية موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين حوضي البحر المتوسط شرقه بغربه[5]، حيث كونت المدن الساحلية لليبيا حلقة وصل للتجارة العالمية بين القارة الأفريقية والأوروبية[6]، ولموانئها أهمية كبرى في تجارة أوروبا مع أفريقيا الداخلية عن طريق مينائي

---

[1] الحبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر شاكر إبراهيم، ط1، منشورات المنشأة الشعبية، 1971، ص15.

[2] انظر للملحق رقم 02.

[3] الحبيب هنري، المرجع السابق، ص17.

[4] المرجع نفسه، ص17.

[5] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص6.

[6] عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الأفريقية وجذورها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط1، 2000، ص249.

طرابلس وبنغازي، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والمشرق العربيين، وبين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء ومن ثم تجمع ليبيا بين تقاليد هذه المناطق[1].

وتبقى ليبيا دولة قديمة التسمية منذ الحضارة الفرعونية مصر إلى الإغريق قديما والرومان، وهي دولة ذات مساحة كبيرة مقارنة بباقي دول القارة الإفريقية حيث تبلغ مساحتها حوالي 1،759،540كم²، ويبقى عدد السكان بها متوسط أو أقل من المتوسط نظرا لطابعها الاستعماري.

[1]عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص06.

الفصل الأول:

أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي

تأثرت الأوضاع السياسية والإدارية خلال فترة الحكم العثماني بظروف متعددة داخلية وخارجية، وقد حكمت الدولة العثمانية البلاد حكما مباشرا عن طريق (باشا) تعينه الأستانة، وتعرضوا للمساومة والرشوة لقصر مدة عملهم، فساد الفساد والفوضى أرجاء الولاية ومهد للحركة السنوسية أولى السلطة الفعلية للبلاد لاحتوائها السكان ولعلاقاتها الطيبة مع العثمانيين، وكانت الأوضاع الاقتصادية صعبة فالزراعة تعتمد على الوسائل التقليدية، والصناعة تعتمد على الصناعة المحلية البدائية، أما التجارة تميزت بالحركة الواسعة نظرا لموقعها الاستراتيجي.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية

1-الأوضاع السياسية:

استولى الإسبان على طرابلس الغرب (ليبيا) سنة 1510 واستقروا بها حتى عام 1535 حينما تنازلت عنها إسبانيا لفرسان القديس "يوحنا" الذين يتخذون جزيرة مالطا مقرا لهم بعد أن طردهم العثمانيون من جزيرة "رودس" وكانوا يشنون حربا صليبية ضد الأقطار الإسلامية على البحر المتوسط، وأخذها العثمانيين منهم عام 1551م، واستمر الحكم العثماني المباشر لليبيا حتى عام 1711م، وهو ما عرف بالعصر العثماني الأول، الذي انتهى وبدأ حكم الأسرة القرمانلية وقد عاشت ليبيا أثناء هذا العصر خاصة أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر الميلاديين، فترة من الاضطراب والفوضى نتيجة سوء الحكم والإدارة وقيام الثورات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد[1]، واسترجعت الدولة

[1]إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص143.

العثمانية سيطرتها المباشرة على ليبيا عام 1835م، من حكم الأسرة القرمانلية[1] وامتدت إلى سنة 1911م.

إن تداعي حكم الإمبراطورية العثمانية في ولاية طرابلس ما هو إلا انعكاس طبيعي لما كان يسود أرجاء الإمبراطورية من فساد وفوضى واضطراب كانت له أثاره في هذه الولاية، وقد تمثل هذا التداعي في مظاهر ثلاث أخذت صورة مؤثر خارجي يشجع سياسة إيطاليا على القيام بالغزو وتتمثل هذه المظاهر في:

1-عدم استقرار الولاة العثمانيين في الحكم.

2-ضعف الحامية العسكرية العثمانية في الولاية.

3-فقدان السيطرة الفعلية للمناطق الداخلية[2].

حكم طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني ثلاث وثلاثون واليا منهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة، وأما الباقون فقد كان معدل كل ولاية الواحد منهم أقل من سنة، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدي في الولاية وكل منهم من يأتي ولا يكاد يستقر حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره، لذلك كان الوالي يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد في جمع أكبر قدر ممكن من المال لأنه يعلم مسبقا أن بقاءه في منصبه لا يدوم كثيرا وصرف الولاة في محاولات مستمرة للقضاء على ثورات.

---

[1] ينسبون إلى مدينة قرمان في الأناضول، جاء جد مؤسس الأسرة إلى طرابلس أثناء قدوم سنان باشا لتحرير طرابلس الغرب، وكان مصطفى باشا الجد الأكبر من جملة الجنود الذي أمر سنان بإبقائهم، فاستقر في مدينة المنشية، مارس التجارة وتمكن من امتلاك مزارع وتزوج من فتاة طرابلسية الأصل واندمج مع أهالي المدينة، أنظر شارل فيروا، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريا نوس، بنغازي، 1994، ص263.

[2] عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، دار العربية للكتاب، مصر، 1983، ص92.

وتزعم عثمان آغا الثورة في مصراته وفي يفرن، وفي الجبل الأخضر كان قائد الثورة غومة المحمودي[1]، وفي فزان عبد الجليل سيف النصر، وهي رفض صريح للخضوع للسيطرة الأجنبية، وساهم في إضعاف الحكومة العثمانية[2].

ومن سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوروبي في طرابلس الغرب، وكان القناصل الأوروبيون دور كبير في إدارة الولاية، وحاولت الدولة العثمانية الحد من نفوذهم ومن بين الإجراءات التي اتخذتها تحديد السلطان عبد الحميد الثاني[3] لخصائص قناصل الدول الأجنبية القاطنين في الممالك السلطانية، وإبلاغ الولاة بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها بين مأموري الولايات وقناصل الدول والسفراء بها، واستنادا إلى هذه التعليمات السلطانية عمل والي طرابلس أحمد راسم (1882-1896) على الحد من التصرفات المشبوهة القناصل وسعى لرفع الجباية الأجنبية عن الرعايا العثمانيين حال دون بيع أراضي الولاية للأجانب وخاصة الإيطاليين[4].

تأثرت الأوضاع السياسية بظروف متعددة داخلية وخارجية، حيث أن الفئة الحاكمة للبلاد كانت في الغالب عثمانية، واقتصرت علاقتها على الأعيان من أهل البلاد الذين تربطهم بهم مصالح شخصية وسياسية ينفذون من خلالها أهدافهم، والتي من أهمها المحافظة على مكانتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأصبحت الولاية أشبه ببركان ما بين مؤيد

---

[1] ولد عام 1795، ورث عن أبيه رئاسة قبيلة المحاميد، انتصر على الجيش العثماني في يفرن، قبض عليه سنة 1842، وبقي إلى الاستانة، فر من منفاه سنة 1854 عائد إلى وطنه طلب من الوالي العثماني الصلح فقوبل بالرفض، أنظر الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003، ص299.

[2] سامي هاشم خيالة، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911-1912، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سانت كامنت، 2010م، ص26.

[3] ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم 11 سبتمبر 1842، تعلم اللغتين العربية والتركية، بويع للخلافة 1876 وعمره 34 سنة، توفي في 10 فيفري 1918، أنظر: عبد الحميد الثاني السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص، ص11، 15.

[4] محمود حسن صالح المنسي، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، جامعة الأزهر، 1980، ص05.

للعثمانيين ومعارض لهم ولم يتصور الأهالي أوضاعهم تسوء إلى درجة الانقسام والاقتتال وهي حالة سيئة لم تشهدها ولاية طرابلس الغرب طوال مراحل الإدارة العثمانية وعبر الطرابلسيون امتعاضهم من ولاة الإيالة بسبب سوء تصرفاتهم كشكواهم من الوالي "حماد باشا سنة 1909"[1] ولم تكن الأحوال في برقة[2] في النصف الثاني من القرن 19 خيرا منها فطرابلس، فقد كان السنوسيون[3] أصحاب الأمر في القسم الأكبر من البلاد وكان ثمة نوع من الاتفاق بينهم وبين الدولة العثمانية وقد أفادت برقة من وجودهم كثيرا[4]

وتعتبر الحركة السنوسية أهم الحركات الدينية الإصلاحية في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى في النصف الثاني من القرن 19، لقد بدأت في برقة وامتدت إلى الأقاليم الأخرى، وكان انتشارها في المنطقة الغربية لطرابلس وحدودها محدودا في 18 زاوية وخصوصا بين قبائل "القبلة وسرت" ولكن لم يكن لها وجود ذو أهمية في مدينة طرابلس، ووصل عدد زوايا برقة إلى حدود 45 زاوية"[5].

كان رجال الدعوة السنوسية بمثابة همزة وصل بين العثمانيين والأهالي وقبل الأهالي الزعامة، السنوسية كممثلة لهم وناطقة باسمهم، وجاء أول إعتراف رسمي بالسنوسية في

---

[1]نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020، ص33.

[2]تعني لدى المؤرخين القدامى تلك البلاد الواقعة بين مصر وخليج سرت الكبرى أما حدودها الجنوبية تفصلها منطقة صحراوية تفصل برقة الشمالية عن الواحة النائية وهي واحات أو جلة وجالوا وجغبوب والكفرة سماها العرب بهذا الاسم الذي لا زالت تحتفظ به إلى اليوم، أنظر المرجع نفسه، ص35.

[3]هم أصحاب الطريقة السنوسية التي تنسب إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي (1859-1887) الذي كان تدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة أنظر سميرة بوزبوجة، الأبعاد الحضارية والثقافية في ليبيا (الطريقة السنوسية نموذجا)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2010-2011، ص49.

[4]نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، منشورات معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، المطبعة الكمالية، 1958، ص57.

[5]علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1936، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1998، ص121.

فرمان أصدره السلطان عبد الحميد الأول سنة 1856 سمح فيه السنوسيين بجمع ضريبة دينية من أتباعهم وأعفى زواياهم من الضرائب السلطان عبد العزيز سنة 1861 هذه الامتيازات وبالمقابل اعترفت الحركة بالخلافة العثمانية والدعاء لها على منابر المساجد[1]، يوم الجمعة فعظم شأن السنوسية في برقة وطرابلس وأصبحت السلطة الفعلية دينية بيد شيوخ الزوايا[2].

وقد قابل السنوسيون العثمانيون بتجنب التعقيدات السياسية التي قد تؤدي إلى علاقات غير مقبولة معهم وكان الإخوان السنوسيون لا يلقون التشجيع من السنوسي الكبير أو من خليفته محمد المهدي في النظر في القضايا السياسية الحساسة أو اقتحامهم فيه، كالمتعلقة بعلاقاتهم مع الدولة العثمانية لما كانت حكومة إسطنبول ترسل الهدايا للزعيم السنوسي اعترافا منها ومباركته للدور الذي يؤديه في الصحراء[3].

استقبل الأهالي في طرابلس الغرب الانقلاب على السلطان عبد الحميد في إسطنبول وقيام الحكم الدستوري سنة 1508 بترحيب وأمل، فقد اعتبره بداية عهد جديد من الإصلاح كالدول العربية الأخرى، ولكن خاب أملهم بسياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركز في الحكم وعينوا في الولاية موظفين غرباء منها رغم المطالبة بموظفين من أهل الولاية يعرفون لغتها، وكانت عدم معرفة الموظفين لغة البلاد تثير شكوى الأهالي الذين كانت عليهم كتابة معاملاتهم باللغة التركية دون العربية تنفيذا لسياساتهم[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص121.

[2] نبيل لزعر، المرجع السابق، ص36.

[3] جاسم محمد شطب العبيدي، المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840-1911، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 13، العدد2، 2015، ص، ص،176، 177.

[4] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص06.

وكان الوالي حينذاك رجب باشا وهو أحد زعماء تركيا الفتاة وعين وزير للخزينة في الحكومة الجديدة وغادر طرابلس إلى العاصمة العثمانية وتوفي فجأة في 16 أوت 1906[1]، وخلفه في ولاية طرابلس أمير اللواء محمد علي سامي باشا رجل عسكري بعيد عن الشؤون السياسية وجاء بعده فوزي باشا ثم حسني باشا، وخلفه إبراهيم أدهم باشا الذي عرف بعرقلة الجهود والمبادرات الإيطالية وسافر في 1911 وقام بأعمال الدفتر دار أحمد سليم وثم نزول القوات الإيطالية أثناء قيامه بأعباء الولاية[2]، وقامت الدولة العثمانية بإرسال 10000 جندي إلى ليبيا لحمايتها بعد احتلال فرنسا لتونس والذي جعل الإيطاليون يؤجلون اتخاذ قرار إعلان الحرب، وعادت الدولة العثمانية وسحبت معظم قواتها من ليبيا للقضاء على ثورة اليمن[3]، وكان لحقي باشا[4] سفير الدولة العثمانية في روما تلك الفترة دور مهم في سحب القوات العثمانية باتجاه اليمن وعدم الخوف على ليبيا من إيطاليا[5]، وأهملت الدولة العثمانية تحصين السواحل ولم يزد عدد القوات بالولاية عن 5000 جندي، مع أن موقع الولاية المتطرف يتطلب أجهزة دفاع أقوى، وتم عزل والي الولاية أدهم باشا من طرف حكومة حقي باشا لتحقيق رغبة إيطاليا لأنه يعرقل نشاطهم وثم سحب جزء كبير من قواتها لمواجهة الثورات الداخلية داخل الإمبراطورية[6].

ووجه النواب الليبيون تهمة التقصير والجناية إلى وزارة حقي باشا وطالبوا بمحاكمته ووجهوا مذكرة إلى مجلس المبعوثان تعرضت لجميع أوجه التقصير، خصوصا من حيث

---

[1] نبيل لزعر، المرجع السابق، ص38.

[2] إتوري روسي، المرجع السابق، ص489.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص367.

[4] هو رئيس الوزارة العثمانية زمن احتلال الطليان لطرابلس وتم تعيينه صدرا أعظم، من قبل جمعة الاتحاد وذلك في الأستانة 11 جانفي 1911، أنظر الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار المحدودة، لندن، 1984، ص47.

[5] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص27، 28.

[6] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، 1970، ص ص7، 8.

إضعاف الدفاع عنها وإخلائها من السلاح الكافي وعدم توفير قوة عسكرية كافية لها وعدم التوسع في تعيين ضباط عرب عليها، وفي جانفي سنة 1911، صدر فرمان سلطاني جديد بالتطبيق الفعلي للتجنيد الإجباري في ولاية طرابلس الغرب ومنصرفية بنغازي وشرع في تنفيذ القرار في ماي 1911، كانت ترابط بطرابلس الغرب وبرقة الغرفة 42 بقيادة وكانت تتألف من:

-كتيبة من الرماة نيكشا نجلي.

-أربع ألايات من المشاة كل ألاي بثلاث كتائب.

-ألاي فرسان كل ألاي بثلاث فصائل.

-ألاي مدفعية ميدان مكونة من مجموعتين كل مجموعة بثلاث بطاريات[1] وتتحمل الدولة العثمانية مسؤولية سقوط ليبيا في أيدي الإيطاليون جراء التراخي وخاصة في عهد الاتحاديين الأتراك بعد 1908 وإهمال تحصين الولاية وتأهيلها لمواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية في هذا الجزء الباقي للدولة العثمانية في شمال أفريقيا، خاصة أن عملية التمهيد السلمي للاحتلال الإيطالي ليبيا شهد تامر من بعض الولاة العثمانيين الذين ساندوا أو ساعدوا تلك العمليات وعلى رأسهم الوالي حسن حسني باشا[2] الذي عين واليا على ولاية طرابلس الغرب سنة 1903[3].

وتنحصر الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة الأخيرة من عمر الولاية فيما بذلته الدولة العثمانية من مجهودات لتوطيد سيطرتها التي أخذت تشعر شيئا فشيئا بأنها

---

[1]نبيل لزعر، المرجع السابق، ص40.

[2]تم تعيينه من قبل الحكومة خلفا لأحمد فوزي باشا، كان ضعيف الإرادة، سيء الإدارة، أنظر الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص39.

[3]فاتح رجب قدارة، الدولة العثمانية في أثار الشيخ الطاهر الزاوي، المجلة الجامعة، المجلد 4، العدد 16، نوفمبر 2014، ص05.

مهددة، كما تتمثل في محاولتها التغلغل صوريا على الأقل في المناطق الصحراوية التي سبقتها إليها فرنسا[1].

2-الأوضاع الإدارية:

كانت طرابلس الغرب خلال فترة الحكم العثماني الأول مقسمة إلى مقاطعتين طرابلس وبنغازي، وتضم المقاطعة الأولى المنطقة الغربية وفزان، والثانية المنطقة الشرقية، وقسمت الثلاث مقاطعات كبيرة خلال فترة العهد القرمانلي وهي طرابلس ومصراته وبرقة، ويحكم هذه المقاطعات حكام من أبناء الأسرة الحاكمة وقسمت تلك المقاطعات إلى قيادات يديرها موظفون يسمون قادة تتركز في أيديهم كافة السلطات، بينما يتولى القضاة الشؤون القضائية التي يسيرونها وفق أحكام الشريعة الإسلامية[2].

قضت الدولة العثمانية على الأسرة القرمانلية في طرابلس سنة 1835م لكن الأنظمة الإدارية استمرت على ما هي عليه حتى سنة 1842م وسبب ذلك هو عدم استقرار الحكم العثماني في هذه الإيالة للانتفاضات العديدة التي قامت في أنحاء متفرقة وانشغال الولاة في القضاء عليها، لكن بعد القضاء عليها جرى وضع نظام جديد لطرابلس العرب سنة 1864م[3].

وفي سنة 1865 تم تطبيقه الذي يقضي بتحويل الإيالة إلى ولاية طبقا للإصلاحات التي كانت نتيجة إلى إدخال التجديد والنظم العربية على الإدارة العثمانية ويبدو التجديد الجوهري في مزيد من المسؤوليات الممنوحة للولاة إزاء الحكومة المركزية وإدخال نظم عملية أكثر للإدارة شؤون القضاة والمال، وقد جرى تحسين التقسيمات الإدارية للولاية طبقا للصلاحيات

---

[1] شارل فيروا، المصدر السابق، ص523.

[2] نبيل لزعر، المرجع السابق، ص41.

[3] فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر وتق خليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984، ص25.

التي أدخلت على الحكومة المركزية حتى انتهت إلى النظام الذي ظل سائدا مطبقا غداة الاحتلال الإيطالي[1].

قسمت ولاية طرابلس الغرب إلى مقاطعتين متميزتين ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي وقد ألحقت هذه الأخيرة بالحكومة المركزية في الأستانة ووضعت تحت الإشراف المباشر لها، وقد كان على رأس الولاية والي برتبة باشا وهو يمثل السلطة التنفيذية، وله التوجيه الأعلى للشؤون الاقتصادية وله أيضا السلطة السياسية في التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية، وهو يعين من قبل السلطات لمدة محددة ويساعده في الشؤون الإدارية مجلس أعلى للولاية يدعى مجلس الإدارة ومن حق هذا الأخير أن يتدخل في كافة الشؤون الإدارية التي تهم الولاية، ويؤخذ رأيه في كافة الموضوعات ذات الطابع المدني أو المالي التي ينوي الوالي تنفيذها، ويتولى مجلس الإدارة التحكيم في المنازعات التي تقع بين المواطنين والإدارة، كما أنه السلطة الوحيدة المختصة بمحاكمة الموظفين المستغلين للنقود[2].

قسمت طرابلس إلى أربع متصرفيات أو سناجق وهي طرابلس مركزها طرابلس والخمس، والجبل الغربي ومركزها يفرن، وفزان ومركزها مرزق، كما قسمت كل متصرفية إلى عدد من الأقضية فمثلا: اشتملت متصرفية طرابلس ستة أقضية وهي الزاوية، لعجيلات، ترهولة، ورقلة، وغريان، ويدير كل قضاة موظف يسمى قائم مقام كما اشتمل كل قضاء على عدد من النواحي يدير كل ناحية مدير تتبع له مجموعة من القرى التي كانت تدار من قبل متنفذين باسم شيوخ القبيلة أو المجلة أو المخاتير وهؤلاء المتنفذون ليست لهم صفة وظيفة رسمية لكنهم مسؤولون أمام السلطة العثمانية في جباية الضرائب وتزويد الجيش بالمتطوعين حين الحاجة، كما قسمت متصرفية بنغازي إلى أقضية أو قائم مقاميات وهي درنة، المرج،

[1] إتوري روسي، المرجع السابق، ص456.

[2] فرانشيسكو كورو، المصدر السابق، ص26.

جالو، قصر شعاب، طبرق، والجغبوب وكل قضاء ينقسم إلى نواح والنواحي إلى نجوع وقرى[1].

وبحلول عام 1899م، أصبحت طرابلس الغرب تضم ثلاث ولايات فقط هي ولاية طرابلس وتمتد من خليج سرت حتى الحدود التونسية غربا وفي الجنوب تحدها جبال السوداء، ثم ولاية فزان وتمتد من جبال السوداء حتى جبال تومو وحدود التشاد والسودان جنوبا، وولاية برقة التي تمتد من خليج سرت غربا حتى الحدود المصرية شرقا[2]، ويشرف الولاة المعنيون من قبل الحكومة العثمانية في الولاية ذوي الرتب العسكرية على الإدارتين المدنية والعسكرية تحت قيادة عسكرية معينة من قبل الإدارة العثمانية العليا، واتسم حكم العثمانيين للأراضي الليبية بالفوضى، فلم يكن هناك نظام إداري ثابت، وشهدت البلاد التنظيم الإداري إثر صدور ما عرف بخط شريف كونخانا عام 1839 والمرسوم عام 1856، وذلك في موجة الإصلاح الإداري العام للدولة العثمانية، أيام السلطان عبد الحميد وعرفت البلاد تنظيم إداري متقن عام 1871م، بداية تطبيق هذين المرسومين.

لم يكن نظام البلديات بمعناه الحديث معروفا عام 1870، ويتولى شؤون إدارة السلطات المحلية شيخ البلد فقررت الدولة العثمانية النهوض بالخدمات البلدية في ولاية طرابلس الغرب وقررت الشروع بإنشاء إدارة البلديات من الولايات، وتشير بعض المصادر التاريخية الى أن بلدية طرابلس ظلت تعمل بدون قانون محدد طيلة السبع سنوات الأولى الى أن تم إصدار قانون البلديات سنة 1877م، ويحتوي على 67 مادة تنظيمية تشمل كل اللوائح والقوانين المتعلقة بعمل البلديات وشؤون الولاية[3].

---

[1] نبيل لزعر، المرجع السابق، ص43.

[2] محمد يونس حسن، الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 3، 2010، ص06.

[3] عفاف البشير المبروك عيسى، الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني، المجالس البلدية نموذجا، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، العدد 97، نوفمبر 2015، ص453.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية:

1-الزراعة:

اتفقت جميع التقارير التي أرسلها القناصل خلال الأعوام الأخيرة من العهد العثماني، على القول بأن إنتاج الأرض الليبية لا يسد الحاجات الضرورية المحدودة لسكانها القليلين ويرجع ذلك لقلة المياه وقلة الأيدي العاملة، إلى جانب الإهمال التام لهذا المرفق من قبل السلطات المحلية[1].

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل عاملين آخرين يرددها بعض الاقتصاديين الذين زاروا ليبيا قبل عدة أعوام من الاحتلال الإيطالي وهما: الضرائب الباهظة المعمول بها وجمع الحلفاء الذي يدر ربحا معقول مقابل مجهود محدود، مما أدى إلى اتباع عدد لا يستهان به من العناصر الصالحة للعمل الزراعي[2].

اشتغل الليبيون بالزراعة منذ أقدم العصور وهو مجتمع زراعي رعوي بوسائل تقليدية من أجل تأمين المعيشة[3]، وتنقسم الزراعة في ليبيا إلى قسمين، قسم يشمل البساتين الكبيرة والأراضي المجاورة لطرابلس وأصحاب الآبار والمياه[4]، ويزرعون الحبوب بكميات وافرة كلما توفر المطر، كان إنتاجهم وفير وقد تمثل هذا الإنتاج في أنواع من الفاكهة والحمضيات وأنواع عديدة من الزيتون والقسم الآخر أصحاب الأراضي من العرب الذين يمارسون الزراعة بأساليب بدائية رغم خصوبة أراضيهم لعدم اهتمام الحكومة بأمور الفلاحين[5].

---

[1] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص90.

[2] نبيل لزعر، أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي بليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد 6، 2018، ص 25.

[3] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص08.

[4] نبيل لزعر، أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي بليبيا، المرجع السابق، ص26.

[5] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص46.

وتمثل في عدم تحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الإنتاج الزراعي، ولم تتخذ أي إجراءات بإنشاء مخازن للحبوب لتخزن بها فائض السنوات الخصبة لمواجهة سنوات الجفاف، وتحتل زراعة الشعير المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب ثم يأتي القمح بعده في الترتيب ثم الذرة[1]، ولقد أشارت معطيات 1909 إلى المساحة المزروعة بالقمح تساوي 95،7 ألف هكتار وبالشعير 78 ألف هكتار[2]، أما نبات الحلفاء فيشكل المساحة الأكبر من أجزاء البادية، ويقوم البدو بحصده في الربيع والصيف، ويصدر إلى إنجلترا بحيث يدخل في صناعة الورق، وتحقق طرابلس في فصل الربيع أرباحا كثيرة بتصديرها الموالح وزيت الزيتون إلى أوروبا[3]، ومن بين الأشجار المثمرة نجد النخيل والزيتون واللوز والليمون والمشمش والتبن والتوت، ونبات الحناء، ومن بين المناطق التي اشتهرت بإنتاج زيت الزيتون: ترهونة وجبل نفوسة والرحيبيات وبلغ الإنتاج العام للزيتون في طرابلس الغرب سنة 1910 حوالي 10 ألف قنطار[4].

وخلال فترة الحكم رجب باشا (1906-1908) شهدت طرابلس الغرب نوعا من العدالة الاجتماعية بإنشاء مصرف زراعي لولاية طرابلس برأسمال قدره 23 ألف ليرة تركية دعما للزراعة والمزارعين[5].

---

[1] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص93.

[2] سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا، إقليميا، ودوليا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، أحمد بن بلة، 2017-2018، ص20.

[3] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص08.

[4] ميجور ايتوني جوزيف كاكايا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، تر يوسف حسن العسلي، دار الأحياء، الكتب العربية، أوت 1947، 120.

[5] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص08.

أما الإنتاج الحيواني تمثل في الأغنام، الماعز، الأبقار والإبل والمناطق التي تشتهر بهذا الإنتاج: برقة وبنغازي وكانت بنغازي سوق كبير للأبقار التي عرفت حركة تصدير نشطة لمصر[1].

2-الصناعة:

لقد عرفت ليبيا صناعة مختلفة انتشرت في كافة أنحاء البلاد كصناعة المنسوجات والأنوال وكان عدد الأنوال المستعملة عام 1911م يتمثل في 1700 نوالا، لنسيج القطن و350 نوالا لنسيج الصوف و150 نوالا لنسيج الحرير، إلى جانب عدد آخر من الأنوال في بعض المدن الطرابلسية الأخرى مثل مصراته وغيرها، بالإضافة إلى المنسوجات الصوفية الرجالية المعروفة باسم الحولي أو الجرد، ويصنع في مصراته العباءة من الصوف وأحيانا من الوبر والمفروشات مثل المرقوم والأغطية بأنواعها وصناعة الصوف منتشرة بين القبائل البدوية التي تصنع الأنسجة الشعرية من الغزارة والخليج وغيرها[2].

وعرفت طرابلس بالأنسجة الحريرية بمختلف أنواعها وخاصة المطرزة بالخيوط الذهبية والفضية، وصناعة الحصير ومراكزه المشهورة تاورغاة وتاجوراء وهي صناعة معظم منتوجاتها تتجه نحو التصدير[3]، كما اشتهرت ليبيا بصناعة الذهب والفضة وصناعة الحلي كالأسوار والأقراط والخواتم ومراكز إنتاجها طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراته والمرج ويفرن وغدامس، وكانت الصياغة الطرابلسية تصدر إلى برقة ومصر وكان معدل الإنتاج يقدر بـ 500000 ليرة سنويا منها 200000 تأتي من مدينة طرابلس وحدها[4]، أما صناعة الذهب لإنتاج نفس الحلي النسائية تبلغ قرابة 4000 مثقال من الذهب بسعر 15 فرنكا ولكن طلب العرب لهذا المعدن محدود ويكاد يقتصر على اليهود وبعض الميسورين ونتيجة لذلك كان

[1] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص95.

[2] راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953، ص108.

[3] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص08.

[4] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص65.

تطور هذا الصناعة بالنسبة إلى صياغة الفضة محدودا ويمكن القول بشكل تقريبي يقدر (حوالي خمسة ملايين ليرة)[1].

وقد انتفعت البلاد بصناعتها الرائجة في الأسواق الداخلية والخارجية قبل الاحتلال الإيطالي كصناعة الدباغة والصباغة بالألوان وصناعة الصابون وصناعة الأواني الفخارية والأحذية الوطنية والأحزمة الجلدية وبعدها أصبحت الصناعات الأوروبية تزاحمها في الداخل والخارج وقضى الاحتلال على كثير منها ليفسح المجال أمام الصناعات الإيطالية[2].

3-التجارة:

عرفت طرابلس منذ القدم بأهميتها التجارية لموقعها الهام على البحر المتوسط في مواجهة الموانئ الهامة في ذلك العصر وعلى رأس طريق القوافل المؤدي للبحر من العمق الإفريقي وكانت نيجيريا من أهم البلاد التي أقام معها الليبيون علاقات تجارية، ويليها السودان، فكانت القوافل تذهب محملة بالبضائع القطنية والصوفية والمناديل الحريرية والشاي والسكر والبن والورق والزجاج والمرايا وتعود محملة بالعاج وريش النعام والجلود والبخور وبعض المنسوجات السودانية، ويباع البعض في الأسواق الداخلية والبعض الآخر إلى الخارج خصوصا إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[3]، فكانت الأسواق الرئيسية للحركة التجارية تصديرا وتوريدا هي إيطاليا وإنجلترا ومالطا ومصر، فرنسا، النمسا، تونس، ألمانيا واليونان.

كانت تتم الصادرات والواردات تتم عن طريق البواخر[4]، وتمثل الصادرات التي تصدر إلى إنجلترا ما يقارب ثلاثة أرباع الصادرات، وكان خمس الواردات من إنجلترا وأكثر من ربعها في تركيا وحوالي تسع واردات من إيطاليا وفرنسا وتونس، وزادت حركة التوريد

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص48.

[2] محمد يونس حسن، المرجع السابق، ص08.

[3] راسم رشدي، المرجع السابق، ص111.

[4] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص47.

والتصدير مع إيطاليا في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، كما وضحتها الحركة التجارية خلال الفترة ما بين 1905-1910 وهي الوقائع المستخلصة من دائرة المعاملات والتشريعات الجمركية[1].

وكانت التجارة عبر الصحراء تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية للبلاد وتعتمد على خطوط رئيسية تمتد عبر التراب الليبي أهمها: خط طرابلس، وغدامس، وغات والزنيدر وكاموا وثانيهما خط طرابلس مرزق ببلمة وبحيرة التشاد أما الخط الثالث ويسمى بالطريق الشرقي يمتد من بنغازي إلى واحات جالوا والكفرة عبر هضبة تيبستي فإمارة واداي.

وكان كبار التجار والمسؤولين من تجارة القوافل من سكان مرزق وجالوا وغدامس وغاث وطرابلس وكان لهم وكلاء في عدة مناطق مثل تونس وكانم ووادي، بالإضافة إلى عدد من التجار الأوروبيين من مالطا وإيطاليا واليهود دور مهم في العمليات التجارية خاصة بعد أن أسسوا وكالات تجارية خاصة بهم مثل وكالة لويس ستكوند ووكالة الأخوة ريكارد، وأخذت الأبواب تنفتح لتجارة السودان مع المحيط الأطلسي بعد أن احتلت فرنسا وإنجلترا في المناطق الأفريقية جنوب البلاد ولم تعد تصدر إلى طرابلس تلك السلع الأفريقية التقليدية كالعاج وريش النعام وأخذت الدول الأوروبية تضيق على تجارة الرق وصارت تعرقلها شيئا فشئيا وتسبب في نقص أحد أهم موارد طرابلس الغرب[2]، أما بنغازي فلم تتأثر بهذه الإجراءات واحتفظت بعلاقاتها التجارية مع " واداي" حتى بعد تغلغل فرنسا في منطقة التشاد الذي حرمها من مواصلة التجارة بالعبيد، بالإضافة إلى السياسة الإنجليزية التي ضيقت على البلاد بعد بناء خط سك حديد من "كانو" إلى "لاغوس" أدى إلى توحيد بلاد السودان إلى المحيط الأطلسي بدلا من شمال أفريقيا[3].

---

[1] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص75.

[2] شارل فيرو، المصدر السابق، ص528.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص50، 51.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

1-الأوضاع الاجتماعية:

بلغ تعداد سكان ليبيا في عام 1911 حوالي مليون نسمة في طرابلس (المنطقة الغربية بلغ تعدادها حوالي 570 ألف نسمة وبلغ عدد سكان برقة حوالي 200000 ألف منهم 19000 نسمة في بنغازي و100000 نسمة في درنة كما مثل تعداد الرحل وشبه الرحل غالبية سكان الولاية باستثناء سكان مدينة طرابلس[1].

معظم سكان ليبيا عرب مسلمون سنيون على المذهب المالكي[2]، وكان المجتمع الليبي قبل الفتح الإسلامي عبارة عن مجموعة من القبائل تسمى البربر وهم امتداد للقبائل العربية التي نزحت قديما لليبيا في العهد الذي أقام فيه الفندقيون أول مستعمراتهم على طوال سواحل أفريقيا الشمالية[3].

وينقسم المجتمع الليبي إلى قسمين: أولا: المستقرون يشكلون النسبة الأكبر من السكان[4] وهم السكان الذين لهم أماكن ثابتة لا يغادرونها إلا خلال موسم الزراعة، ثانيا: السكان الرحل: يعيشون حياة بدوية قائمة على تربية الماشية والإبل، ويتنقلون في شكل جماعات صغيرة إلى مناطق بعيدة[5]، بحثا عن الماء والكلأ لماشيتهم وكان نزوحهم في الصيف من المناطق الوسطى الجبل الأخضر والجبل الغربي، وفي فصل الصيف يتجهون صوب الجنوب وهي تمثل نسبة قليلة من السكان، وأخذت في التناقص لامتهانهم أعمال أخرى[6].

---

[1] عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص ص36، 37.

[2] الحبيب هنري، المرجع السابق، ص21.

[3] عبد الرزاق علي الرحيبي، السكان والتنمية البشرية في سياسة الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم للتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006، ص، ص50، 53.

[4] سماح عيسى القبلاوي، المرجع السابق، ص14.

[5] محمود شاكر، المرجع السابق، ص21.

[6] سماح عيسى القبلاوي، المرجع السابق، ص16.

أما الرحل: فيمكن تصنيفهم في فئتين شبه رحل ورحل:

فالشبه رحل: هم أعضاء الأسر التي تتنقل ضمن المناطق الإدارية التي تنتقل ضمن المناطق الإدارية التي تتبعها قبائلهم أو عشائرهم انتجاعا للكلأ خلال الشتاء والربيع ولا يغادرونها إلا في سنوات الجفاف والقحط الشديدين[1].

والمجتمع في طرابلس الغرب يتألف من عدة أجناس وهم العرب والبربر[2] وهم يمثلون الأغلبية الساحقة، وقد وفدوا إلى ليسا عبر هجرات عديدة في القرون السابع والتاسع والحادي عشر حاملين معهم الإسلام واللغة العربية[3]، وهم عرب أصليون ينحدرون من قبائل بني هلال وبني سليم[4]، أما البربر والذي يطلق عليهم الأمازيغ وهي القبائل الليلية الأصلية قبل الهجرات العربية[5]، وينتشر البربر في ولاية طرابلس وخاصة في المدن الغربية مثل الزواوة ويفرن، ولا يزيد عددهم في ليبيا عن 190 ألف نسمة ومعظمهم يتبع المذهب الإباضي ويعيشون مستقرين في المدن والواحات ولا ينتقلون مطلقا، كما أن لهم لغة خاصة يتكلمونها فيما بينهم إضافة إلى اللغة العربية التي يجيدونها[6].

وفضلا عن أعداد كبيرة من العثمانيين والسود وكلهم من المسلمين حيث كان السود يمثلون العدد الأكبر بسبب تجارة الرقيق والهجرة الزنجية القديمة إلى المغرب العربي ويقيمون في قرى خاصة بهم يوجد بعضها حول مدينة طرابلس الغرب يطلق على العثمانيين كراغلة (أبناء العسكر)، ويبلغ عددهم في النصف الثاني من القرن 19 حوالي 50 إلى 60 ألف نسمة ومن أهم مناطق تمركزهم (العلاونة، المنشية، الساحل، الرقيعات، الرشقاتة والعزيزية)

---

[1] مصطفى كمال عبد العليم، دراسات في تاريخ ليبيا القديم، جامعة عين الشمس، القاهرة، جانفي، د، ت، ص01.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص53.

[3] الحبيب هنري، المرجع السابق، ص21.

[4] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص211.

[5] البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جامعة طرابلس، ليبيا، جانفي 2018، ص98.

[6] محمود شاكر، المرجع السابق، ص61.

استعانت بهم الدول من أجل تثبيت النظام والأمن وكان يرأسهم شخص يدعى باشا آغا وكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة استمرت حتى عام 1500م.

إن علاقة السكان المقيمين في المدن كانت أوثق صلة بالعثمانيين، انخرط قسم في وظائف الدولة المتاحة كمدرسين وإداريين وغير ذلك من الوظائف التي لا تشكل خطر على الوجود العثماني أما مجتمع الريف يختلف عما هو عليه في المدن، إذ يغلب على الحياة فيه طابع البساطة[1]، وتبرز مكانة الحياة الاجتماعية بين أفراده وكذلك قوة روابط القرابة التي تمتد من الأسرة إلى العائلة فالقبيلة والقرية في طرابلس الغرب في العهد العثماني كانت تعيش حياة استقلالية كاملة وعلاقاتها مع المدن كانت محدودة وتسود مجتمعها أعراف وتقاليد تشبه أعراف وتقاليد قبائل الصحراء الرحل والقرية في طرابلس الغرب تدعى قبيلة فهذا اللفظ يستعمل للدلالة على الجماعات ذات الأصل الواحد المتنقلة في فيافي الصحراء والبادية والتركيبة البشرية للقرية الليبية كانت تأخذ شكلا تجميعيا ويسكن أفرادها الذين تربطهم روابط القرابة، بجانب بعضهم البعض أو في جهة معينة من القرية وليس بالضرورة أن جميع سكانها يعود نسلهم إلى قبيلة واحدة[2].

ويشكل اليهود وحدة اجتماعية مختلفة عن بقية الوحدات الاجتماعية التي يتألف منها سكان الإقليم، فهم من الذين انتقلوا إلى إفريقيا في عهد الإمبراطور أغسطس، أو من إسبانيا عقب الاضطهادات التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ويقيم اليهود بمدينة طرابلس والمراكز الرئيسية بالولاية ويمارسون بصفة عامة النشاط التجاري[3]، ويتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها الشعب حتى اعتبرهم الولاة والحكام الأتراك جزءا من

[1] عفاف البشير المبروك عيسى، المرجع السابق، ص16.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص54.

[3] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص، ص17، 18.

الشعب دون تفرقة أو تمييز[1]، وفي مطلع القرن العشرين كانت توجد في طرابلس الغرب الجاليات الأجنبية التالية:

الجالية المالطية: وكان عدد أفرادها حوالي ثلاثة ألاف شخص يتعاطون أعمالا تجارية مختلفة.

الجالية الإيطالية: وكان عدد أفرادها حوالي الألف أكثرهم يقيم في مدينة طرابلس ذاتها يشتغلون بالتجارة والتصدير والاستيراد.

الجالية الفرنسية: وكان عدد أفرادها حوالي الثمانمائة وبعضهم من أصل يهودي وكان أكثرهم يشتغل بتجارة المنسوجات وإلى جانب هؤلاء يوجد عدد من الإسبان يقدر حوالي 1000 شخص واليونان حوالي 120 شخصا وهذا بخلاف اليهود الذين كان عددهم حوالي 7000[2].

2-الأوضاع الثقافية:

ظلت ليبيا خالية من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895 ولم تكن ثمة مدارس أو معاهد نظامية أهلية وهذا النوع الوحيد من التعليم الذي يقدم إلى الأطفال هو القراءة والكتابة العربية وفقا للطريقة التقليدية العتيقة، ويقوم التعليم كله حول القران، يلقن في المدارس التقليدية المعروفة باسم الكتاب[3]، تميزت هذه الفترة الطويلة بالعقم الفكري والأدبي، وفي أواخر العهد العثماني شهدت البلاد بعض التطور الثقافي إذ انتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عم جميع المناطق عن طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا المقامة على أغلب التراب الليبي، وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث[4]، فوجدت الكتب في مكاتب زوايا الجغبوب وزادت على ثمانية ألاف كتاب ومجلد من بينها كتب في

---

[1] الهادي إبراهيم المشرقي، ذكريات في نصف قرن من للأحداث الاجتماعية والسياسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1988، ص139.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص55.

[3] نبيل لزعر، أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المرجع السابق، ص28.

[4] مسعود عبد الله مسعود، ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 3، العدد 15، 2013، ص132.

التفسير والأصول والحديث والتوحيد والفقه وغير ذلك من العلوم العلمية والطبيعية التي ساهمت في رفع المستوى الثقافي والعلمي للولاية ويرجع الفضل في ذلك إلى مثقفي الحركة السنوسية الذين قاموا بنشر الثقافة التي تلقوها في دواخل البلاد التي كانوا يجوبونها في أثناء رحلاتهم التجارية[1] من أهم المراكز التعليمية في طرابلس الغرب، نظام المعاهد والزوايا الدينية مثل معهد أحمد باشا القرمانلي بطرابلس، والمعهد الأسمري في زليطن ومعهد الزورق في مصراته، وبعض الزوايا في الجبل الغربي ومعهد الجغبوب، حيث يدرس الطلاب تصانيف الفقه والحديث وعلم الكلام وعلوم اللغة وما تصل إليه أيديهم من الشروح والحواشي وغيرها حتى انقضت هذه المرحلة كان على الموسرين إرسال أبنائهم إلى رحاب الأزهر أو ظلال الزيتونة بتونس ليعودوا إلى بلادهم بعد قطع مراحل في مجالات التعليم والتثقيف وذلك لخلو البلاد من جامعة للدراسات ما فوق الثانوية[2].

أنشأت الحكومة العثمانية عددا من المدارس الحديثة استجابة للحاجة الماسة إلى اتباع منهج تعليمي جديد وتحقيق الرغبة في الإلمام ببعض المعارف والعلوم الحديثة التي لم تكن معاهد التعليم القديمة غير قادرة عليها ومن هذه المؤسسات المدرسية الحربية التي كانت أبوابها مفتوحة أمام الليبيين والعثمانيين على حد سواء كما أنشئت عدد من المدارس الابتدائية الحديثة ومعهدين لإعداد المعلمين أحدهما في طرابلس والأخر في بنغازي ومدرستا الفنون والصنائع أحدهما الذكور والأخرى للبنات في طرابلس، وعلى الرغم من قيام العثمانيين بفتح مدرسة إبتدائية واحدة في عدد من المدن الولاية فإن سياستهم التعليمية ظلت حتى أيامهم الأخيرة في طرابلس تعتبر عملا يجب أن يتحمل الأهالي نفقاتهم المالية[3].

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص56.

[2] أحمد عمران بن سليم، المقالة في ليبيا نشأتها وتطورها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911، منشورات جامعة قاريانوس، بنغازي، 1992، ص ص60، 61.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص57.

وكان للالتحاق بهذه المدارس محصورا بفئة قليلة من أبناء المدن وموظفي الإدارة الحكومية وضباط القوة العسكرية العثمانية المرابطة في الولاية، فالتعليم كان يجري باللغة التركية العربية على السكان العرب، ومن تم كان استيعاب الطلاب لموادهم الدراسية تكتنفه الصعوبات وجعلهم ينفرون من المدارس الرسمية الحديثة ويلتحقون إلى المدارس التقليدية أو إلى بعض المدارس الأجنبية التي كانت تدرس باللغة العربية[1] وعلى العموم فإن حالة التعليم بقيت متأخرة بسبب سوء الإدارة وقلة مخصصات الإنفاق على هذه المدارس وعدم كفاءة الكوادر، كما أن الدولة لم توفر المستلزمات الدراسية للطلاب بل كان عليهم تجهيز أنفسهم بكل ما يحتاجون إليه، تأخر دخول الطباعة إلى طرابلس الغرب، وأول مطبعة دخلت إلى طرابلس هي المطبعة (1863-1864) والتي طبع فيها بعض أعداد جريدة طرابلس الغرب عام 1866م، واستجلبت أول مطبعة عصرية إلى طرابلس سنة 1869، ثم طورت هذه المطبعة أول مرة سنة 1892 بجلب حروف حجرية في دار السعادة (إسطنبول والة مكملة للطبع بالحجر من أوروبا[2].

وجدت تطور حقيقي في فن الطباعة بطرابلس بعد صدور الدستور العثماني سنة 1908 واستمر هذا التطور حتى الاحتلال الإيطالي فزاد عدد المطابع ثلاثة أعوام في مطبعة واحدة إلى خمس مطابع منها:

1-**مطبعة الولاية:** أسست حوالي سنة 1870، ونقلت في سنة 1903 من القلعة حيث كان مقرها إلى مدرسة الفنون والصنائع وفي سنة 1910 عرفت باسم هذه المدرسة.

2-**مطبعة الترقي:** 1908 كان مقرها الفترة المحدودة بشارع ريكادوا (سبتمبر حاليا) ثم انتقلت إلى المقر السابق للبلدية بسوق الترك[3].

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص58.

[2] المرجع نفسه، ص59.

[3] فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص130.

3-**مطبعة ج أربيب 1908:** وكانت تقع بشارع جامع محمود واتخذت في سنة 1909م اسم المطبعة العالمية لصاحبها ج أربيب وكانت أول مطبعة تدخل الحروف اللاتينية إلى طرابلس، ولكن بكمية قليلة لا تكفي لأكثر من طبع جريدة يومية صغيرة بسيطة.

4-**مطبعة فنون الطباعة:** أسست سنة 1909 بالقرب من ميدان بناء روما الواقع حاليا بجوار مدرسة عثمان باشا بباب البحر.

5-**المطبعة الشرقية:** أسسها شخص يهودي يدعى شتويه عام 1910 وحملت اسمه إلى جانب اسمها التي اشتهرت به[1].

ولم تكن فترة السنوات الواقعة بين 1908-1911 قاصرة على تشجيع وتطوير فنون الطباعة بل ساعدت على ظهور الصحافة الطرابلسية الحقيقية، وصدر في العهد العثماني الثاني في طرابلس الغرب عام 1866 صحيفة طرابلس الغرب التي حملت اسم الولاية وكانت تصدر في ورقة واحدة صباح كل خميس باللغتين العربية والتركية، وكانت في عهد الوالي محمود نديم باشا (1866-1870) وهي تطبع في مطبعة الولاية[2]، وتوقفت عن الصدور عند العدد الثاني عشر، وفي سنة 1898 صدرت مجلة الفنون وهي مجلة علمية صناعية زراعية، تصدر كل خمسة عشر يوما طبعت بمطبعة الولاية وبعد أن استقرت في الصدور ازداد عدد صفحاتها إلى 24 صفحة إلى أن وصلت 32 صفحة بما في ذلك الأغلفة كما زاد حجمها قليلا[3].

ومما يلفت النظر أن المطابع لم تسهم في طباعة الكتب ونشرها، وقد حاول بعض الباحثين إرجاع هذا الأمر إلى عدة أسباب لكن معظمها لا يبدو مقتنعا مثل سيطرة اليهود

---

[1] أحمد إبراهيم الترهومي، تاريخ الصحافة الليبية ودورها الوطني 1866-1943، ليبيا (د، ت)، ص07.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص60.

[3] عبد العزيز الصويعي، بدايات الصحافة الليبية، 1866-1927، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1889، ص123.

والإيطاليين على أغلب المطابع وارتفاع أسعار الورق وانصراف المطابع إلى طباعة الأوراق التجارية[1].

ورغم هذا يتضح أن هناك تنوع كبير في الصحف قبل الاحتلال الإيطالي وشهدت الفترة من 1908-1911 مرحلة ازدهار الصحافة في طرابلس رغم قصر مدتها، حيث بلغت الصحافة دور كبيرا في بعث الحياة الأدبية والروح الوطنية في ليبيا، ونشطت الأقلام صفحات الجرائد بعشرات المقالات اليومية، ساهم تطور الصحافة وتوسعها في إثراء الحركة الثقافية والأدبية في البلاد فزادت أعداد المثقفين وتوسع النشاط الأدبي وازدادت المناظرات الفنية والأدبية، فكان العهد العثماني الثاني مثالا واضحا في تطور حركة الثقافة والفن في الولاية[2].

حكمت تركيا ليبيا حكما مباشرا عن طريق باشا تعينه الإستانة ونظرا لقصر مدة الباشوات أصبح همهم جمع الأموال عن طريق الرشوة والمساومة لاسترداد ما خسروه على هذا المنصب، وكان النظام الإداري غير سليم ولا يساعد على التنظيم الدفاعي وسرعته نظرا للتقسيمات التي اعتمدها الحكم التركي لإقليم طرابلس وضعف النظام الإداري مع قلة الحاميات العسكرية جعل الأمور في يد شيوخ القبائل الذين قدموا الولاء والطاعة للأتراك مقابل منع الأتراك من دخول مناطقهم بصفة تامة، في حين كان اقتصاد ليبيا يعتمد على ثلاث قواعد التجارة المحلية التي تتكون من الأسواق التقليدية، بالإضافة إلى الأسواق الكبيرة التي توجد بها البضائع المستوردة والزراعة التي تعتمد على الوسائل التقليدية القديمة، والصناعة التقليدية اليدوية، أما فيما يتعلق بالحياة الثقافية فكانت متمثلة في التعليم الذي كان يسوده الطابع الديني.

[1] أحمد عمران بن سليم، المرجع السابق، ص64.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص61.

الفصل الثاني:

مقدمات الغزو الإيطالي لليبيا

تعددت الأساليب الاستعمارية من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، ومن أبرز الأساليب وأكثرها فعالية الأساليب الاقتصادية والثقافية وأعطي مؤتمر برلين الثاني دفعا قويا للقوى الاستعمارية، لغزو وتقاسم باقي الدول شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء من جهة أخرى ونتيجة لهذا دخلت إيطاليا مجال التوسع والتنافس الاستعماري وتمكنت في الأخير من احتلال طرابلس (ليبيا) حققت أهدافها الاستعمارية في القارة وهو السيطرة على واحدة من دول الشمال الأفريقي والتي تشكل أحد المنافذ الهامة للتوغل في عمق القارة الأفريقية.

المبحث الأول: الأساليب الثقافية:

تعددت أساليب التوغل السلمي للاستعمار من دولة لأخرى ومن زمن لآخر، ولكن من أبرز هذه الأساليب وأكثرها فاعلية، كانت الأساليب الثقافية فشكلت هذه الطرق قناة عبرت من خلالها هذه الدول وصولا إلى أهدافها، ولخلق المناخ المناسب لإتمام عملية الاستعمار[1].

وتمثلت في:

1-حركة الرحالة التي تعرف بعمليات الاستطلاع.

2-سياسة الطلبة وقد اعتمدت على دور البعثات والمدارس الإيطالية.

أ-عمليات الاستطلاع حركة الرحالة:

تعتبر حركة الرحالة من أولى الأساليب التي اعتمد عليها الاستعمار الإيطالي في معرفة طرابلس الغرب، والتي تعهد القناصل الدول الطامعة في ولاية طرابلس بتقديم الرعايا والمعونة لهذه الرحلات بتوفير المعلومات اللازمة عن الجهات الداخلية من الولاية أو بتأمين

[1] الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911-1951م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2017/2016م، ، ص46.

الحماية المطلوبة قدر المستطاع، هذا شجع إيطاليا على تكثيف جهودها لدعم رعاياها في هذا المجال[1].

وفي نفس الفترة التي أخذت فيها الأطماع الإيطالية تتضح وتتبلور تدريجيا حول ولاية طرابلس بدأت رحلات الكشوف الإيطالية تتعدد تحت أسماء وشعارات مختلفة وحجج وأغراض ظاهرها علمية وحقيقتها تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والدراسات حول البلاد المزمع غزوها، وكانت معظم البعثات التي قدمت لولاية طرابلس تلك الفترة قد قامت بزيارتها بإيعاز من الحكومات أو بناء على مبادرة من الجمعية الإيطالية للاستكشاف[2] الجغرافي والتجاري، وهي كما يتضح من اسمها ليست مقصورة على الكشف الجغرافي بل شمل اختصاصها التجاري مما قد يدل على أهدافها الاستغلالية والاستعمارية[3].

وكانت أولى الرحلات الإيطالية التي قام بها "مانغريد وكامبيريو" موفدا من قبل الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري في عام 1880م حيث زار معظم مناطق إقليم برقة ثم قام "جوزيبي هايمان" في عام 1881م التي اكتشفت جزء كبيرا من الجبل الأخضر ودرنة، وبينما كانت تجري هذه الرحلات، كان الرجلان الألمانيان "فروند" و "شوينفرت" يجوبان الساحل الشرقي لبرقة، وفي 1884 أعلن الصحفي "بونفنتي" أنه قام برحلة من طرابلس إلى لاجوس، وأثير جدل كبير وما يزال الشك يحيط بصحة وقوعها حتى اليوم، وفي سنة 1856 رحلة المركيز موريس الذي فكر في الوصول إلى غانا عن طريق تونس، ولكن قتله الطوارق من رجال قافلته، وكان مقتل المركيز موريس سببا في رحلة الشيخ محمد الطيب الحشائشي التي قام بها من أجل البحث عن قتلة المركيز فتوجه إلى غدامس، غات، ثم الكفرة[4].

---

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص46.

[2] عبد المنصف الحافظ البوري، المرجع السابق، ص257.

[3] المرجع نفسه، ص257.

[4] شارل فيرو، المصدر السابق، ص523.

وقام "بيتر" و"مامولي" في عام 1882 و1883م برحلة إلى أنحاء متفرقة من البلاد وقدم أبحاثه للجمعية المذكورة.

وتمكن أيضا الرحالة "بيبيتي" في عام 1901م برحلة منطلقا من مدينة بنغازي باتجاه الشرق حتى مدينة درنة وقد شملت هذه الرحلات أيضا السياسيين والصحفيين وعلى سبيل المثال لا الحصر قام عضو مجلس الشيوخ الإيطالي بزيارة لإقليم برقة عام 1907م[1] لأغراض يغلب عليها الطابع السياسي هذا بالإضافة إلى عدة بعثات عسكرية تحت أسماء مستعارة وذرائع مختلفة لدراسة طبيعة الولاية، ومعرفة إمكانياتها الدفاعية، على الرغم من أن السلطات العثمانية منعت دخول الأجانب إلى ولاية طرابلس[2] زارت هذه البعثات طرابلس وبنغازي، وهناك كثير منها قام أصحابها بزيارة المدن واطلعوا على معالمها وعادات وتقاليد أهلها وإمكانيات البلاد العسكرية وعندما رجع هؤلاء الرحالة إلى إيطاليا نحو التوسع الخارجي، واستغلهم الساسة الإيطاليون في النشاط الإعلامي لتبرير حركتهم الاستعمارية نحو ليبيا بجانب العمل السياسي والعسكري أمام الشعب الإيطالي[3].

وفي عام 1906م سمحت الحكومة العثمانية لإيطاليا بإرسال بعثة عسكرية من عدة ضباط تحت شعار أنها بعثة علمية للبحث عن الآثار وكان هدفها الحقيقي وضع الخرائط الحربية لجميع المناطق الهامة التي تمر بها[4].

وفي سنة 1910م أرسلت جمعية التجارة والكشوف الجغرافية بميلانو بعثة استكشافية في الأراضي الليبية وكان الكونت سفورزا السياسي الإيطالي أحد أعضائها وقد أثارت هذه

---

[1] عبد الحميد الجنيدي، الاحتلال الإيطالي لليبيا، الظروف، الوسائل، الأسباب، قرار الغزو (1915-1911)، مجلة الأحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021، ص1129.

[2] المرجع نفسه، ص1129.

[3] محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، (د، ط)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1971، ص88.

[4] المرجع نفسه، ص371.

البعثة مظاهرات معادية من الوطنيين في المدن الليبية وسكان المدن هم حينذاك وحدهم المطلعون على أحوال العالم الخارجي[1].

وهي آخر الرحلات وأودع أعضائها السجن من قبل السلطات العثمانية ولم يطلق سراحهم إلا شهر نوفمبر 1912م[2].

ب-سياسة الطلينة:

حاولت إيطاليا طمس المعالم الدينية والقومية للسكان العرب وخلق اتباع يؤمنون بالولاء لها، وتحقيقا لهذا الهدف لجأت للاستعانة بالبعثات البشرية من ناحية والمدارس الإيطالية من ناحية أخرى[3].

-البعثات البشيرية:

اندفع رجال الدين لتأييد احتلال ولاية طرابلس، وأظهروا استعدادهم الكامل في خدمة السياسة الإستعمارية وتتمثل تحركاتهم في ثلاث دوافع هي:

-استعادة مجد الإمبراطورية الرومانية المسيحية، ومحاولة إعادة نشر الديانة المسيحية في المناطق التي سادتها سابقا.

-نظرة رجال الدين المعادية للإسلام وبالتالي للدولة العثمانية[4] وأقاليمها فاحتلال أي جزء منها يعتبر نصر للمسيحية في المناطق التي سادتها سابقا.

-استعادة نفوذ المسيحية ورجالها في المستعمرات[5].

---

[1]صلاح العقاد، المرجع السابق، ص12.

[2]الحواس غربي، المرجع السابق، ص47.

[3]المرجع نفسه، ص47.

[4]عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص259.

[5]المرجع نفسه، ص 259.

ويعود نشاط البعثات التبشيرية في البلاد إلى سنة 1889 عندما أنشأت مدرستان ابتدائيتان كانتا تابعتين للفرنسيسكان، ثم اتسع نشاط هذه البعثات فشمل أنحاء متفرقة في الولاية حيث انتشر المبشرون في معظم المدن والقرى وأقاموا الكنائس بحجة ممارسة نشاطهم الديني، وأنشأوا المزيد من المدارس كما أسسوا بعض الملاجئ وشرعوا في عمل جاد ونشط من أجل كسب عطف السكان وعدم معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم في الولاية، فادعوا بأن عملهم إنساني قصد به نشر المدنية وإنقاذ أهل البلاد من التخلف والتأخر وإن أهداف البعثات التبشيرية التي جاءت بتكليف من المنظمات الكاثوليكية أو من الفاتيكان مباشرة أو من قبل الحكومة الإيطالية هي أهداف سامية من أجل نقل الحضارة المسيحية دون المساس بمعتقدات وديانة السكان، وتأكيد لهذا المعنى أخذت الهيئات الكاثوليكية أمثال أوسافوتوري رومانو، وبوبولو رومانو ترسم صورة مؤلمة للفقر والتأخر في إقليمي طرابلس وبرقة، وتغضب لاستمرار العبودية في هذه المناطق وتتحدث بإسهاب عن المهمة النبيلة والعليا التي تتمثل في حمل الحضارة المسيحية إلى هذه المناطق[1].

ولأجل كسب عطف السكان وعدم معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم في الولاية، أسسوا بعض الملاجئ فأدعوا بأن عملهم إنساني قصد به إنقاذ أهل البلاد من التخلف والتأخر ونقل الحضارة المسيحية دون المساس بمعتقدات وديانة السكان لهذا أخذت هذه البعثات تقوم بالبحث عن اليتامى ومن لا عائد لهم من السكان العرب وإرسالهم إلى الملاجئ التابعة لها، غير أن هذه البعثات في حقيقة الأمر كانت تحت الإشراف المباشر للحكومة الإيطالية.

وهكذا فإن الدين كان ستارا لهذه البعثات فقد قبلت هذه البعثات بين أعضائها رجالا من العسكريين والجواسيس والأعوان الإيطاليين الذين دخلوا الولاية، وقد تأكدت هذه الروح المفعمة بالتعصب الصليبي فيما بعد في النشيد الذين كان يردده الجنود الغزاة قائلين: "أماه

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص ص47، 48.

صلي لا تبك، بل اضحكي وتأملي، ألا تعملين أن إيطاليا تدعوني، وأنا ذاهب إلى طرابلس فرحا مسرورا لأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة ولأحارب الديانة الإسلامية، سأقاتل بكل قوتي لمحو القران، ليس للمجد من لم يمت لإيطاليا بخميس أيتها الوالدة وأن أسألك علي أحد عن عدم حدادك فأجيبه أنه مات في سبيل محاربة الإسلام"[1].

دور المدارس الإيطالية:

كان دور المدارس الإيطالية التي أقيمت في ولاية طرابلس قبل الغزو العسكري، قائما على أساس غرس الثقافة واللغة الإيطالية لدى السكان العرب في الولاية وتعميق الدور الحضاري الإيطالي، وفي الوقت ذاته كانت تسعى إلى طمس أي معالم للحضارة الإسلامية، إضافة إلى إعداد مناهج خاصة تهتم فقط بنشر الثقافة الإيطالية عن طريق زرع أفكار ومبادئ تقربهم وترغبهم في السلطة الإيطالية[2].

وأنشأت الحكومة الإيطالية عدد وفير من المدارس التي اتجهت إلى تنشئة المواطنين على الثقافة الإيطالية، وكانت تسعى إلى تسوية الخصائص القومية وطمس المعالم الحضارية الإسلامية[3] ففي 1810 تم فتح مدرسة ابتدائية للأطفال المسيحيين بطرابلس وفي 1846م تم إنشاء مدرسة للبنات ضمت بنات من الديانات الثلاثة الإسلامية والمسيحية

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص48.

[3] إسماعيل مولود القروي، التمهيد الثقافي في الغزو العسكري الإيطالي لليبيا 1882-1911، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، رباط، المملكة المتحدة العربية، ط1، 1997، ص259.

واليهودية، وتأسست عام 1888 مدرسة إبتدائية بها قسم طبي وقسم مسائي لتعليم الكبار[1]، ومن السنة 1880 تم افتتاح مدرسة تجارية إيطالية في بنغازي[2].

المبحث الثاني: الأساليب الاقتصادية:

لما أدرك الإيطاليون أن الفرصة لم تحن لاستخدام الأدوات العسكرية اتخذوا القرار بضرورة التغلغل الاقتصادي داخل ولاية طرابلس، لتحقيق السيطرة الاقتصادية أولا، ثم خلق الحجج والذرائع لاحتلال البلاد[3]، فلجأت إلى أداة هامة حيث رأى الساسة أنه من الضروري لتحقيق هدفهم البحث عن جهاز مالي يمكنه أن يتولى القيام بأعباء سلسلة من العمليات الاقتصادية في ولاية طرابلس، تعطي إيطاليا امتيازا في الميدان الاقتصادي كمقدمة ضرورية للضم السياسي وقد وقع الاختيار سنة 1905 على بنك روما للقيام بمثل هذا الدور، ويعتبر اللبنة الأولى في إرساء التغلغل السلمي الإيطالي في ولاية طرابلس الغرب، والذي تمكن من بناء أول قاعدة اقتصادية إيطالية في البلاد[4].

شرع سنة 1905 في إنشاء فرع "بنك دي روما" في طرابلس أول الأمر ثم بنغازي ودرنة وكانت في بداية عهده خاضع للقنصل غالو، ويقوم بتنفيذ مجموعة من العمليات التجسسية ومنها تمويل العمالة الإيطالية بالنقود وتزويدها بكل الاحتياجات، أما ظاهريا فقد أعلن المكلفين به أن معاملاته تخص: بيع وشراء الحوالات، بيع الأسهم والسندات المطلوبة والمدفوعة، قبض ودفع المال على الحساب الجاري، إجراء معاملات المصرفية، قبول

---

[1] نغم أكرم الجميلي، التعليم في ولاية طرابلس الغرب 1839-1911، جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 4، ديسمبر 2012، ص383.

[2] نيكولاي إلتشن بروشن، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر عام 1969، تر: عماد حاتم، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2001، ص383.

[3] الحواس غربي، المرجع السابق، ص49.

[4] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص89.

وإعطاء الأعمال الخاصة بالصناعة والمصارف عن طريق الشراكة، تنفيذ كل معاملة خاصة بالمصرف[1].

وتمثلت مهمته الأولى في إقراض الأموال من أصحاب الأملاك فإذا لم يف المقترض بالدين في الآجال المحددة استولى البنك على العقار أو الأراضي محل الضمان، ومن بين أهم أهدافه هو استطلاع واستغلال الموارد المعدنية في البلاد وبالأخص الفوسفات والكبريت[2].

-بدأ المصرف في الاستثمار في العقارات وشراء الأراضي ونجح بواسطة وسطائه في شراء 400000 أيكر من الأراضي أقرض المصرف الأهالي قروضا بشروط مغرية فنسبة الأرباح 9% وهي بلا شك قليلة إذا قورنت بشروط النسب التي يطلبها التجار اليهود بين 20 و60% وكان اللافت للنظر فعلا أن معظم المتعاملين مع البنك والعاملين فيه من اليهود[3]، الذين لعبوا دور الوسيط بين الأهالي الليبيين والمؤسسات الإيطالية المختلفة بحكم خبرتهم بالبيئة الليبية ومعرفة بعضهم باللغة الإيطالية، ووجدت القنصلية الإيطالية في هؤلاء اليهود الاستعداد الكامل للتعاون معها فوضعتهم تحت حمايتها، وكان للإيطاليين علاقات قائمة منذ فترة طويلة مع كثير من اليهود الليبيين ومن بينهم إفرهايم خلفون رئيس القسم الاقتصادي في بنك رما فرع بنغازي والذي نقل لهم معلومات هامة عن بنغازي وحدودها للإيطاليين ساعدتهم كثيرا أثناء الغزو العسكري[4].

---

[1]نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص90.

[2]مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص14.

[3]نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الليبية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص91.

[4]أسامة الدسوقي بركات، اليهود في ليبيا ودورهم من 1911 إلى 1951، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000، ص53.

وبذل الإيطاليون من خلال البنك المذكور المساعي لشراء الأراضي من الأهالي بأضعاف قيمتها واتباع سياسة الإقراض والاستهلاك في حالة العجز عن دفع القروض[1]، واستطاعت الحكومة الإيطالية من التأثير على السفير العثماني في روما حقي باشا الذي بعث بدوره إلى حكومته برسالة جاء فيها: " إن إيطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعدة الحكومة العثمانية ومن الواجب على الباب العالي أن يتسامح مع بنك روما تدعيما لأوامر المودة بين الدولتين وإحكاما لعلاقات الصداقة[2].

وبناء على هذه التوصيات من سفير الدولة أو عز الباب العالي إلى الحكومة المحلية بطرابلس أن تقبل بيع الأراضي الفراغ باسم المدير العام لبنك دي روما، ولكن رجب باشا عارض هذه السياسة أشد المعارضة، وصار يمانع في بيع الأراضي لبنك دي روما، ويحرض الأهالي على الشراء بعضهم من البعض[3]، وحاولت الدولة أن تشتري الأراضي بدلا من البنك بحيث لم يبق أمام البنك إلا أملاك الأجانب، كما اقترح الوالي إقراض المواطنين عن طريق البنك الزراعي العثماني الذي افتتح فرعا له في طرابلس للحيلولة دون تسرب أراضي الأهالي الإيطاليين، وبسبب ما أبداه رجب باشا في معارضة السياسية الإيطالية، وتلمس الأسباب في معاكستها تمكن إلى حد كبير من منع انتقال الأملاك الطرابلسية إلى بنك دي روما رغما على الجهود التي بذلها الطليان، والتهديدات المختلفة والأوامر التي تأتيه على الإستانة بعدم المعارضة[4].

وقد أظهرت أثار هذه الأساليب الحكيمة في تكييف الروح العامة في مدة وجيزة مما جعل السياسة الإيطالية تنظر إليه بعين الاهتمام والجد، وأحس دعاة الطليان بفشل سياستهم

---

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص95.

[2] – المرجع نفسه، ص95..

[3] الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط3، 2004، ص32.

[4] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص32.

في تنفيذ الطرابلسيين من الجندية، فاتجهت سياستهم إلى عزل رجب باشا، وما زالوا يسعون به لدى حكومة الإستانة حتى عزل، وجي بعده بولاة كانوا آلة في يد السياسة الإيطالية[1].

هذا وقد وجد عدد كبير من أصحاب النفوذ في طرابلس وظائف في بنك روما وأصبحوا يأخذون مرتبات منه حسب ما يقدمونه من خدمات ضد وطنهم، وهكذا أصبحت لإيطاليا شبكة من الأنصار في جميع مصالح الحكومة الحيوية[2]، وكان إذا استغنت حكومة طرابلس عن بعض الموظفين لخطأ جسيم ارتكبوه في حق بلدهم أو لتصرف يتنافى مع الأمانة في العمل وما يجب أن يلتزم به الموظف من الدقة والحرص على عدم إفشاء أي أسرار تتعلق بعمله تمس سلامة وطنه، يسرع بنك روما بتوظيفهم حتى أصبح كثير من الموظفين الليبيين يتصفون بعدم المبالاة اتكالا على حماية القنصلية الإيطالية[3].

- **النشاط الاقتصادي لبنك روما:**

أنشأ بنك روما فروعا له بمدينة الإسكندرية سنة 1903، ثم شارك في بنك إثيوبيا عام 1906 وبنك الدولة في مراكش، قرر التوجه بنشاطه نحو ولاية طرابلس العثمانية، حيث أسست فروعه في مدينتي طرابلس وبنغازي في أفريل 1907م، لتشتمل فروعه بقية المناطق والمدن بالولاية: زوارة، الخمس، سرت، زليطن، طبرق، السلوم[4]، أما نشاطه فقد شمل كافة المجالات منها:

على المستوى الصناعي: أقام مصنعا كبيرا لتصنيع حشائش الحلفاء يعد أضخم بناء في طرابلس، وطلب برشياني في 12 سبتمبر 1907 من الولاية رخصة إنشاء معمل للورق في المدينة، كما أنشأ مؤسسة الزيوت الإيطالية في ديسمبر 1910 بطرابلس والتي قامت

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المرجع السابق، ص35.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص92.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص372.

[4] محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص13.

ببناء معاصر بذور الزيوت في كل من مصراته والخمس وزليطن، وكانت له مصانع أخرى في طرابلس لعصر حبوب الزيتون، ولطحن الحبوب[1] وأقام مصنعا للثلج ومصبغة وعددا من المشروعات الصغيرة الأخرى، وكذلك نشط البنك في مجال النقل والطرق حيث ربط خط الإسكندرية البحري بالخط البحري الذي يربط بين الموانئ الليبية مثل طبرق، برقة درنة، بنغازي، مصراته، الخمس وطرابلس، وربط خط الموانئ الليبية بخط يتصل بالموانئ الإيطالية عن طريق مالطا، وقد أمدته الحكومة الإيطالية بمائتي ألف ليرة إيطالية لتغطية مشروع خط الإسكندرية[2].

وعلى المستوى الزراعي: فقد تمكن البنك من شراء عدة ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في ضواحي مدينة بنغازي وقام بتوزيع نحو 15 ألف رأس من الماشية[3]، على بعض القبائل وذلك للعمل بطريقة المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول، وقد كان للنجاح الذي حققه البنك صداه في الصحافة الإيطالية إذ نشرت مجلة "البعث الإيطالية" في تلك الفترة عن تعدد أنشطة البنك وأشادت به فقالت: "أن صناعاته عديدة ومغازله، ومحاجر مواد البناء التابعة له، والأكثر أهمية تجارة الحلف والحبوب والإسفنج، وريش النعام والعاج، والصوف، والمطحن الكهربائي، وميكنة صناعة عصر الزيتون، إنها أعمال عظيمة لبنك يحمل اسم إيطاليا".

وما يؤكد وضوح الوعي السياسي لدى بعض القبائل تجاه نشاط المصرف ما ذكره الصحفي الفرنسي جورج ريمون الذي زارا الولاية في بداية القرن العشرين في القصة التالية: "استثمر فرع المصرف الروماني في بنغازي تربية قطعان الغنم مشاركة مع بعض رجال القبائل، حيث زودهم المصرف بالمال لشراء الحيوانات نظير لرعيها ومشاركة الأرباح في

[1] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص271.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص94.

[3] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص272.

نهاية العام، ولكن بعد عامين جاء بعض الرعاة إلى فرع المصرف بأكياس مليئة بأذان الغنم وهم يتباكون باسى مدعين أن وباء قتل الغنم، والأذان هي دليل على ما حدث، في نهاية تلك السنة لوحظ أن أسواق برقة بأغنام بأذن واحدة[1].

- **على المستوى التجاري:** ساعد تمويل الحكومة الإيطالية للبنك، ببرمجة خطوط صلاحية بين موانئ طرابلس وبنغازي، وطبرق وربطها بموانئ مالطا وجنوة، وبالموا وإسطنبول، ومارس البنك في الوقت ذاته مخططات خداعية لإفقار المتعاملين معه من العرب عن طريق منح القروض التجارية مقابل الرهانات لصغار التجار بفوائد كبيرة وهذا للسيطرة عليهم[2]، وعندما عين برشياني مديرا له في طرابلس، قام بتوجيه بعض أنشطة المصرف للمتاجرة في السلع الوطنية والصناعات اليدوية، وتخزن ثم تشحن لإيطاليا، وقد بلغت مشترياته في سنة واحدة ما يقرب من 28429 كيلة شعير في منطقة طرابلس والخمس، وتحولت طرابلس وبرقة في بداية القرن العشرين إلى أشبه مستعمرة إيطالية[3].

ب-النشاط السياسي لبنك روما:

صرح وزير الخارجية الإيطالي عندما اصطدم البنك بالسلطات العثمانية قائلا: "إن قصد السلطات العثمانية في تلك البلاد هو إثارة حرب ضد المصالح الاقتصادية والتجارية الإيطالية وذلك يمنع المواطنين العرب من أن تكون لهم علاقة ببنك روما بل منع البنك ذاته من الحصول على الاعتراف القانوني أمام المحاكم الإيطالية في الولاية فأي مساس به هو مساس بالحكومة الإيطالية".

[1] علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص70.

[2] الحواس غربي، المرجع السابق، ص51.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص94.

وهذا التصريح يوضح المكانة التي يتمتع بها البنك لدى ساسة إيطاليا، ولقد هدد بنك روما السياسيين ببيع مصالحه للبنك الألماني، بإشاعة أنه هناك مشروع ألماني منافس له[1].

وعند تأسيس هذا البنك في طرابلس أصبح هناك إنتهاك لأحكام وقوانين البلاد ويتجلى ذلك في استهلاك الأراضي واحتكار التجارة والصناعة والزراعة[2].

المبحث الثالث: الأسباب والذرائع:

اجتمعت أسباب ووقائع عدة في هذا المضمار منها سياسية ومنها اقتصادية ومنها دينية، فضلا عن أسباب قومية واستراتيجية[3]، فمن الناحية السياسية تمكنت إيطاليا منذ 1870م من بناء وحدتها القومية، على إثر ذلك ازداد طموحها واشتدت أطماعها وتولدت لديها الرغبة في ضرورة دخول حلبة المنافسة الاستعمارية إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى، خاصة فرنسا وبريطانيا اللتين بسطا نفوذهما في معظم شمال أفريقيا بإستثناء المنطقة الطرابلسية، وعليه رأت إيطاليا أن من مصالحها أن لا تفوت هذه القرصة فراحت لتطلع إلى تنفيذ رغبتها في احتلال ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما شجعها على هذا قبول البيئة الدولية لفكرة الغزو الاستعماري، حيث أن المناخ الدولي كان يقبل قيام الغزو الاستعماري من قبل إحدى الدول الأخرى دون أن يثير أيا منها إلا بالقدر الذي يتعارض مع أطماعها، فحق الفتح، وحق الاستلاء وحق الاحتلال لا زال قائما ومقبولا من المجتمع الدولي من الناحيتين الشرعية والفعلية.

ولم تعرف بعد البيئة الدولية منظمات أو هيئات أو دول ترفض ذلك[4]، لقد نمت في إيطاليا ولمدة جيل كامل دعوة لضم هذه الولاية العثمانية وكانت هذه الدعوة تقوم على

---

[1] عبد الحميد الجنيدي، المرجع السابق، ص1131.

[2] الحواس غربي، المرجع السابق، ص، ص51، 52.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص100.

[4] سميرة بوزبوحة، الطريقة السنوسية، ومواقفها من قضايا العصر محليا وإقليميا ودوليا، المرجع السابق، ص83.

أساسيين: أولهما أن طرابلس تقع على مسيرة يوم واحد بالباخرة من صقلية وثانيهما كانت في العصر القديم عبارة عن مقاطعة رومانية ولا يحتاج المرء أن يلفت النظر إلى ضعف هذين السببين[1].

والأرجح أن يكون هدف الغزو الإيطالي هو تحقيق المجد القومي، وذلك بالحصول على مستعمرات في شمال أفريقيا توازن الاحتلال البريطاني لمصر والحماية الفرنسية في تونس، وتعتبر إيطاليا نفسها أكثر التصاقا بحوض المتوسط وهي دولة بحرية ذات سواحل طويلة ولذلك رأت نفسها في حاجة إلى قواعد بحرية على الشاطئ الآخر من المتوسط[2].

وتعتبر الدوائر السياسية في إيطاليا بوجه عام وفي القطر الليبي بوجه خاص عملا وطنيا تدعوا إليه العاصفة الوطنية والمصالح الوطنية لأنه يحقق أهداف قومية، ويجعل الشعب الإيطالي يشعر بالرضا لإحساسه بأن بلاده تقدم على عمل من شأنه إرضاء حاجتهم القومية واعتقدت الحكومة الإيطالية أن الضرورة تقتضي أن تغسل العار الذي لحق بها في عدوة، فقد قال سيبو سيقالي في كتابه المعنون ب "الوطنية" "إننا يجب أن نقوم أمام العالم أجمع بتعديلات ترضيه لما أصابنا من جبن في عدوة"[3].

بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية وانعدام نفوذها على القبائل في ليبيا، وتقاعس المسؤولين العثمانيين وتعاون بعض الموظفين العثمانيين المحليين في الولاية، وقيام الدولة العثمانية بسحب الضباط الأكفاء من الولاية وكذلك الأسلحة دون تعويضها، وضعف الحامية العثمانية الموجودة في ليبيا، وضجر السكان من التعسف العثماني واضطراب الأمن في البوادي، وطمع فرنسا وبريطانيا فيها.

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع نفسه، ص69.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص13.

[3] محمود صالح المنسي، المرجع السابق، ص42.

بالإضافة إلى تقصير وزارة إبراهيم باشا في الدفاع عن ليبيا خصوصا أن رئيسها كان سفيرا للدولة العثمانية لدى الحكومة الإيطالية، فبدلا من أن يتخذ إجراءات لمقاومتها تعاون معهم وسهل إغارة إيطاليا على البلاد وهي خالية من جنود يحمونها ومن قائد يتولى الدفاع عنها[1].

وأما الدوافع الاقتصادية فقد تمثلت في التطورات الاقتصادية التي ظهر دورها نتيجة الثورة الصناعية وما ترتب عليها من زيادة الإنتاج واستخدام مصادر جديدة للطاقة، حيث ازدادت المؤسسات الصناعية والمالية بدرجة كبيرة، وأصبحت إيطاليا مجبرة على توسيع مجال نشاطها والبحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج واستخدام مصادر جديدة للطاقة، حيث ازدادت المؤسسات الصناعية والمالية بدرجة كبيرة، وأصبحت إيطاليا مجبرة على توسيع مجال نشاطها والبحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج والحصول على الموارد الخام للإنتاج الصناعي، وميدان لاستثمار رؤوس الأموال الإيطالية، فعلى الرغم من وجود مستعمرين لإيطاليا في الشرق الأفريقي (اريثريا، الصومال)، فإنهما لم يشبعا مطالب الاحتكارات الإيطالية كأسواق للبيع ومصادر المواد الخام إلا بمقدار ضئيل للغاية[2].

وعلى رأس قائمة التجاريين المؤيدين لغزو ولاية طرابلس أصحاب الشركات الملاحية الذين بدأوا يستفيدون من زيادة حجم التجارة بين إيطاليا وولاية طرابلس، ما شجع ممثلو كبار ملاك الأراضي في الجنوب الإيطالي في تغذية الأفكار المطالبة بالضغط على الحكومة الإيطالية لغزو ولاية طرابلس لأنهم كانوا يأملون في أن يجدوا في شمال أفريقيا أسواق لبيع منتجاتهم الزراعية، بل وإقامة ملكيات زراعية كبيرة فيها[3].

---

[1] بثينة عبد الرحمان ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية في الدراسات التاريخية، الجامعة المستنصرية، 1981، ص57.

[2] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص، ص57، 58.

[3] المرجع نفسه، ص ص 57، 58.

كان التطور السكاني أحد العوامل الرئيسية والهامة في إيطاليا التي أثرت في اتجاهات سياستها الخارجية وذلك عندما ساد اعتقاد لدى ساسة إيطاليا بأن حل المشكلة السكانية سوف ينتهي باستيلائها على المستعمرات، فقد ارتفع عدد سكان إيطاليا من 26،8 مليون نسمة في عام 1871 إلى 36،2 مليون نسمة في عام 1910[1].

أي أن عدد السكان في إيطاليا كان يزيد بمعدل مليوني نسمة تقريبا كل عشر سنوات، وهو عدد كان أكبر مما أن تستوعبه الأراضي الزراعية وتسبب في وجود عمالة زائدة في القطاعين الصناعي والزراعي وبعد أن صار الاقتصاد الإيطالي عاجزا عن أن يحقق الحياة المناسبة لجزء كبير من السكان مما دفع بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة، بل أصبحت الهجرة هي الحل الوحيد أمام الاحتياطي الكبير من الأيدي العاملة عمالا وفلاحين، فأخذت أعداد المهاجرين تتزايد بسرعة وبصورة كبيرة خلال القرنين الأخيرين (القرن التاسع عشر والقرن العشرين)[2].

وهذه الحجة التي يتذرع بها أنصار التوسع في إيطاليا وهي أن الأقطار المكتظة تحتاج إلى مستعمرات لتصدير الفائض السكان ليجيب عنها البعض بأن ليبيا لا تفيد في حل المشكلة لقلة أراضيها الخصبة ثم إنه لم يكن في خطط إيطاليا خلال السنوات الأولى ما يدل على أنها تنوي أن تجعل ليبيا مستعمرة استيطان[3]، ولكن هناك رأي مخالف حيث أنه من خلال القانون العقاري الذي أصدرته السلطات الإيطالية بعد الاحتلال ليحل محل القانون العثماني السابق، قامت بتوزيع الأراضي التي ألت إليها بحكم هذا القانون والتي بلغت مساحتها قرابة 9113 هكتار، وزعت منها قرابة 8924 هكتار خلال عامي 1914-1915

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص103.
[2] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص65.
[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص13.

على المستوطنين الإيطاليين، في حين وزع الباقي خلال عامي 1920-1921 ولعل ما يبرز تأخير توزيع الأراضي هو عدم توفر الأمن[1].

ومن الأدلة الدالة على دور الدوائر الدينية في إيطاليا في التحريض على غزو القطر الليبي ما جاء في رسالة السفير البريطاني في روما بعد نزول القوات الإيطالية الغازية إلى البر من أن الحزب الكاثوليكي في إيطاليا من أشد المؤيدين لضم طرابلس، ويتضح هذا من أحاديث الأعضاء البارزين من رجال الدين الذين لا يتركون فرصة تمر إلا ويظهرون أنفسهم بمظهر الإيطاليين الوطنيين الغيورين، ومعظم مالية الفاتيكان في يد بنك روما الذي أسهم ماديا في إثارة الرأي العام، كما يقال أن البابا نفسه أظهر رضا عظيما لنجاح الحملة[2]، أما عن الحجج والادعاءات فتمثلت في نشر ادعاءات مغرضة ضد الأتراك في ليبيا حيث بعث وزير الخارجية الإيطالية ماركيز جوليانوا بالتقرير إلى السفارات الإيطالية في العالم ومما جاء فيه:

-شكوى المواطنين الإيطاليين من سوء المعاملة ورفض الحكومة التركية من بث الشكاوي.

-تعرض أصحاب الامتيازات والتجار والهيئات القنصلية الاعتداءات[3].

-حادثة الفتاة الإيطالية جوليا فرانزوني الذي ادعى البيان أنها اختطفت من أهلها وأرغمت على اعتناق الإسلام والزواج من مسلم رغم احتجاج قنصلية وسفارة إيطاليا[4].

-استيلاء الأسطول التركي على القوارب والبواخر الإيطالية.

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص104.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص43.

[3] عبد الحميد الجنيدي، المرجع السابق، ص1132.

[4] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص54.

-عرقلة المصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا (بنك روما)[1] حيث جاء فيه: "الذي يقوم بخدمات جليلة من أجل تقدم الولاية وتعاقب من يتعامل منهم معه، كما وضعت العقبات في وجه حصول البنك على مركز قانوني أمام المحاكم المحلية، واستمرت هذه السياسة بتوالى الولاة حيث جاء الوالي الجديد إبراهيم باشا الذي أعلن صراحة في المجلس الإداري أنه سوف يشن معارضة لا تتوقف ضد كل عمل إيطالي بدعوى أن هذه هي تعليمات حكوماته، وعلى ذلك فإن المشروعات والامتيازات التي قدمها الإيطاليون مثل الطرق والقنوات وغيرها قوبلت بالرفض، كما أن رعايا ملك إيطاليا يمنعون من الحصول على الأراضي وتسجيل عقود الملكية في الخمس وبنغازي ودرقة والأهالي الذين يرغبون في البيع يتعرضون للتهديد كما أنه ضد كل الاتفاقيات توضع عقبات في وجه البعثات الإيطالية للتنقيب عن الآثار والمعادن والنفط في وجه الملاحة البحرية، كما أن الأهالي يمنعون من الاستفادة من هذه المؤسسات والشركات خوفا من الإنتقام[2].

لقد فكرت إيطاليا بصورة جدية للقيام بعملية غزو ولاية طرابلس الغرب منذ سنة 1891 إلا أن الظروف الدولية لم تكن مواتية يومها فبدأت أطماعها تتضح وتتبلور تدريجيا من حول ولاية طرابلس من خلال بداية عملية الاستكشاف التي تعددت تحت أسماء وشعارات مختلفة وحجج وأغراض ظاهرها علمية وباطنها جمع الدراسات والمعلومات الدقيقة حول البلاد.

وقد مهدت معظم الرحلات الطريق للغزو العسكري فقد أتاحت فرصة جمع المعلومات اللازمة عن الولاية، واكتشاف مناطقها المختلفة ومعرفة إمكانياتها الدفاعية وأيسر السبل للإنزال العسكري عند الغزو، ومن جهة أخرى سمحت بمعرفة ودراسة الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها اقتصاديا في المستقبل.

---

[1] عبد الحميد الجنيدي، المرجع السابق، ص1132.

[2] محمد حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص ص54، 55.

الفصل الثالث:
قرار الغزو الإيطالي لليبيا

كانت الاستعدادات العسكرية الخاصة تجري في سرية تامة في اجتماعات دورية للحكومة الإيطالية منذ بداية شهر سبتمبر 1911م، وتقرر عقبها توجيه إنذار نهائي للحكومة العثمانية، وجاء الرد العثماني على الإنذار قبل انقضاء المهلة المحددة غير مقنع بالنسبة لإيطاليا، لكن تصميم الحكومة الإيطالية على غزو واحتلال ولاية طرابلس كان أمر لا علاقة له بالرد مهما كانت نوعيته، وأعلنت إيطاليا الحرب على الولاية.

فاستعمال الأدوات العسكرية كان الحلقة الأخيرة التي أراد الإيطاليون الوصول إليها وقد تم تنفيذ قرار الغزو عبر ثلاث مراحل هي: الإنذار، الرد العثماني على الإنذار، إعلان الحرب والإنزال العسكري.

المبحث الأول: الإنذار الإيطالي:

زادت العلاقات الإيطالية التركية حدة في نهاية عام 1910م وبداية عام 1911م، فالأزمة المراكشية التي استغلت مجددا سنة 1911م، والتي كانت نتيجة للتنافس بين ألمانيا وفرنسا وهيأت الجو الملائم لتنفيذ إيطاليا لمخططاتها العدوانية في أفريقيا.

وقد اختلف الساسة الإيطاليون في توقيت بدء الغزو، حيث هناك طرفين، أحدهما يطالب باستغلال الموقف للإسراع بالغزو العسكري قبل حل الأزمة وقد تبناه وزير الخارجية الإيطالي والسفير الإيطالي بباريس لأن الساحة الأوروبية مشتغلة بالخلاف الألماني الفرنسي حول مراكش، في حين يرى رئيس الوزراء الإيطالي جيوليتي[1] رأيا مخالفا للرأي السابق خشية تورط حكومته في خلافات مع ألمانيا وفرنسا لأن العلاقات الأوروبية لا تحمل إضافة نزاع جديد حيث قال "الأن وما دام خطر الحرب الأوروبية قائما فيجب ألا نغفل ما من شأنه أن يزيد الحالة تعقيدا وخاصة بالنسبة للعلاقات ما بين ألمانيا وفرنسا وذلك كي لا يتحمل المسؤولية الخطيرة في المساهمة في الإنفجار العام ولكي لا يكون أحرارا تماما كما تقتضي

[1] انظر للملحق رقم 03.

مصلحتنا في حالة قيام حرب غير متورطين في عملية قد تزيد من تعقيد وضعنا" والملاحظ من هذا التصريح نقطتين:

أولهما: خوفه من خطر إندلاع حرب أوروبية والثانية عدم الإقدام على الغزو وقبل إستقرار الأوضاع[1].

وما إن قاربت فرنسا وألمانيا الاتفاق بخصوص المسألة المراكشية حتى سارعت الحكومة الإيطالية نحو احتلال طرابلس مع تمسكها ببقاء الوضع الراهن في البلقان خشية نشوب ثورات في تلك المنطقة وامتدادها إلى منطقة طرابلس.

وقبل تسليم الإنذار لحكومة إسطنبول أرسلت برقيات إلى مفوضيات إيطاليا في أثينا، بلغراد، صوفيا، بوخارست، وسالونيك وبقية المدن البلقانية وكانت الاستعدادات العسكرية تجرى في سرية تامة منذ بداية سبتمبر 1911[2]، وهذا بعد ما تأكدت إيطاليا من إستحالة الاحتلال السلمي، وفي 21 سبتمبر 1911 عقد وزير الخارجية إيطاليا سان جوليانو ووزير خارجيتها سينقاردي ووزير البحرية باسكواني ليوناردي كانو ليكا ووزير المالية فرانشيسكو تديسكو اجتماعا سريا مستعجلا لاتخاذ قرار الغزو والاحتلال وهذا راجع إلى رواج شائعات في الأسواق الدولية العليا تقول بأن ألمانيا تعمل جاهدة على الحصول على مرفأ في ليبيا يزود سفنها العاملة في البحر المتوسط بما يحتاجه من مؤن مما جعل إيطاليا تخشى أن تسبق إليها كما سبقت في تونس من قبل[3].

ونتيجة مغادرة الباخرة درنة إسطنبول صبيحة 23 سبتمبر 1911م محملة بالأسلحة والذخائر والجنود والضباط العثمانيين باتجاه طرابلس، استغلت الحكومة الإيطالية الموقف

---

[1] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص379.

[2] المرجع نفسه، ص381.

[3] خليفة محمد التليسي، مذكرات جيوليتي الأسرار العسكرية السياسية لحرب ليبيا، ط1، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1976، ص19.

وأثارت النزاع بتوجيه مذكرة إلى الحكومة العثمانية عن طريق القائم بأعمالها في إسطنبول دي مارشينو، عبرت فيها عن قلقها بسبب هياج سكان طرابلس الذي يهدد الرعايا الإيطاليين.

كما حذرت المذكرة الباب العالي من الوضع الذي يهدد الأمن في طرابلس وطالبت بعدم نقل السلاح إلى الشمال الإفريقي[1].

وتلتها في 25 سبتمبر مذكرة احتجاج جديدة تتعلق بوصول سفينة النقل درنة الى شمال أفريقيا وقد تسلم حقي باشا المذكرة من سفير إيطاليا في إسطنبول التي تضمنت عدة مطالب منها: إخراج القوات العثمانية من طرابلس.

-تشكيل جندرمة في هذه البلاد تحت قيادة الضباط الطليان.

-لا يتعين والي طرابلس إلا بموافقة إيطاليا ورضاها[2].

تباحث رئيس الوزراء العثماني إبراهيم حقي باشا مع مارشينوا في 26 سبتمبر 1911 حول إمكانية التوصل إلى حلول الأزمة الاقتصادية، إلا أن الحكومة الإيطالية كانت قد قررت العمل العسكري، دون الالتفات إلى الاقتراحات العثمانية، حيث وجهت برقية ليلة 26 سبتمبر نص الإنذار النهائي إلى القائم بأعمالها في إسطنبول الذي صاغه "سان جوليانوا" ووقعها جيوليتي (رئيس الوزراء) وبعد موافقة الملك "إيمانويل" حرر الإنذار النهائي، وتشكل مجلس مصغر ضم رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية، وزير الحربية وزير البحرية، وتقرر ألا يوجه الإنذار النهائي إلى الدولة العثمانية إلا عشية إقلاع الحملة بطريقة لا تسمح للعثمانيين بإرسال الإعدادات إلى ليبيا، ودون أن تنتظر الحكومة الإيطالية جواب على مذكرتها السابقة، أرسل الإنذار النهائي إلى القائم بالأعمال الإيطالية في إسطنبول في ليلة 27/26 سبتمبر، وسلمها "مارشينوا" إلى الصدر الأعظم في الساعة الثانية والنصف ظهر

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص53.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص374.

يوم 28 سبتمبر خلال استقبال إبراهيم حقي باشا الدبلوماسيين من ممثلي القوى الكبرى كما سلم نص المذكرة إلى القائم بالأعمال العثمانية في روما "سيف الدين باي" يوم 28 سبتمبر وفي الساعة الثامنة مساء[1].

ومن جملة ما جاء في الإنذار ما يلي:[2]

1-لم تكف الحكومة الإيطالية عن تنبيه الباب العالي منذ سنين طويلة بالضرورة القصوى لوضع حد لحالة الإرباك والإهمال اللذين تركت فيها تركيا كلا من طرابلس وبرقة وأن تتمكن هاتان المنطقتان من التمتع بنفس التقدم الذي تحقق في أرجاء أخرى من أفريقيا الشمالية[3].

وأن هذا التغيير الذي تتطلبه المستلزمات المدنية العادية هي مصلحة حيوية بالنسبة لإيطاليا بالدرجة الأولى نظرا لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ إيطاليا.

2-أن مساندة الحكومة الإيطالية الدائمة للإمبراطورية العثمانية في المسائل السياسية المختلفة قوبلت بالرفض وتجاهل رغبات إيطاليا في ولاية طرابلس ومعارضة أنشطة الإيطاليين فيها[4].

3-رفض الحكومة الإيطالية لاقتراح إسطنبول بإجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها إيطاليا بامتيازات اقتصادية في الولاية، وتحفظ لإسطنبول شرفها ومصالحها العليا، لأنها تعتقد بأن تجارب الماضي أوضحت عدم جدوى مثل هذه المفاوضات التي قد تطرح أمورا تصبح محل نزاع أو احتكاك جديد.

---

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص54.

[2] انظر للملحق رقم 04.

[3] رشيد رضا، إنذار إيطاليا للدولة العثمانية، مجلة المنار، المجلد 14، ج10، 22 أكتوبر 1911، ص782.

[4] محمود حسن صالح المسني، المرجع السابق، ص283.

4-الادعاء بأن تقرير قناصل إيطاليا في طرابلس وبرقة تصوره خطورة الحركة السائدة ضد الإيطاليين والتي خلقها فيما يبدو الضباط وهيئات أخرى من السلطات المحلية، وهي خطورة ليست قاصرة على الإيطاليين وحدهم بل على جميع الأجانب مما دفعهم لمغادرة البلاد.

5-إن الحركة العثمانية ترسل الناقلات العسكرية لتزيد من تأزم الموقف في الولاية، الأمر الذي يدفع إيطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا العمل.

6-قررت الحكومة الإيطالية وقد رأت نفسها مضطرة إلى التفكير في شرفها ومصالحها، الإقدام على احتلال طرابلس عسكريا باعتبار ذلك هو الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله إيطاليا.

7-تطلب الحكومة الإيطالية إصدار الأوامر للممثلين والسلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو، ومن الممكن الاتفاق على تنفيذه دون أية عراقيل وتتخذ بعده القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي تستنتج عنه[1].

8-إن وصول ناقلات عثمانية عسكرية إلى طرابلس الغرب لم يلفت الحكومة الملكية لفت نظرا للحكومة العثمانية إلى نتائجه الخطيرة، لا يمكن إلا أن يزيد من خطورة الحالة ويفرض على الحكومة الملكية الواجب الملح والمطلق في تدبير الأخطار الناتجة عنه[2].

كما جاء في آخر الإنذار عدم معارضة القوات الإيطالية في الاحتلال وإن الاتفاقيات تجري فيما بعد لتسوية الأوضاع بين الدولتين، ولقد أظهرت الحكومة الإيطالية استعدادها للاحتلال المباشر إن لم تتلق الرد خلال 24 ساعة[3].

---

[1] محمود حسن صالح المسني، المرجع السابق، ص283.

[2] عبد الحميد الجنيدي، المرجع نفسه، ص1134.

[3] نيكولاي التشن بروشن، المرجع السابق، ص38.

المبحث الثاني: الرد العثماني على الإنذار:

قام السفير الإيطالي بتسليم مذكرة الإنذار لرئيس الحكومة العثمانية حقي باشا[1]، الذي دعا مجلس الوزراء بشكل استثنائي للاجتماع في 28 سبتمبر 1911 لصياغة نص الجواب التي كانت تنتظره الحكومة الإيطالية[2]، وتم عرض الموقف على السلطان "حيدر رشاد الدين" وكان الإختيار صعب أمام الحكومة العثمانية إما قبول الاحتلال الإيطالي لما يعنيه ذلك من استسلام وضياع آخر جزء من الإمبراطورية العثمانية في الشمال الأفريقي، أو الدخول في حرب مع إيطاليا بكل نتائجها.

وطلب حقي باشا استشارة سعيد باشا فاقترح عليه "إذ لا يمكن الحرب فهل يمكن التسليم، وإذا علينا ألا يمكن التسليم ولا يمكن الحرب فهل من المجال إيجاد حل وسيط بين الحرب والتسليم وتوصل إلى أن الحل الوسيط هو الصلح[3].

ولكنه وجد مخرجا من القضية فاستقال وترك الأمر لسعيد باشا حيث كلفه السلطان بتشكيل وزارة جديدة بعد قبول استقالة حقي باشا.

إن إرسال الإنذار في حد ذاته وتحديد مدة زمنية قصيرة للرد عليه بعد إعلان الحرب والصيغة التي كتب بها الإنذار لم تدع مجالا للأتراك لحفظ ماء الوجه وحفظ القليل من هيبتهم.

وقبل انقضاء المهلة المحددة بـ 24 ساعة قدمت الحكومة العثمانية ردها على الإنذار إلى السفير الإيطالي بإسطنبول والى الحكومة الإيطالية في روما عن طريق ممثلها[4].

---

[1] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص285.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص55.

[3] عبد الحميد جنيدي، المرجع السابق، ص1134.

[4] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص287.

ولقد جاء الرد العثماني في 29 سبتمبر 1911 ضعيفا[1]، من خلال تحميل وزر تأخر الولاية إلى الحكم السابق وتبرأت من عرقلة إشراك رؤوس الأموال الإيطالية وأن الأمن مستتب وليس هناك اضطهاد للأوروبيين والإيطاليين بالخصوص وأن الخلاف منحصر في إعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الإيطالية والحكومة مستعدة للتفاهم ما دامت إيطاليا لا تلجأ إلى الاحتلال[2].

وقد تضمنت البرقية ما يلي "إن طرابلس الغرب ولاية عثمانية لا يتخلى عنها الباب العالي كأي حال من الأحوال والطليان المقيمون بها لا خطر عليهم ولا لزوم مطلقا إرسال جنود إيطاليا إليها، فإن حماية الطليان فيها هي من واجبات الحكومة العثمانية كما أنه لا خوف على مصالح التجارية هناك...

وعلى كل حال فالباب العالي مستعد للدخول في المخابرات بشأن مطالب إيطاليا إذا رفضت ذلك فلها متابعة مقاصدها".[3]

وقد حرصت الحكومة العثمانية من خلال هذا الرد[4] على تلبية الطلبات بصورة دائمة وأعطت تعليمات مشددة لولاتها العاملين في الولاية، وبنيت الحكومة العثمانية أنه لا مانع لديها من العمل على تقديم امتيازات اقتصادية واسعة لدولة إيطاليا.[5]

---

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص 55.

[2] محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، ج 1، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، 1965، ص 49.

[3] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 54، 55.

[4] انظر للملحق رقم 05.

[5] عبد المنصف حافظ البوري، المصدر السابق، ص 299.

وقد سلم الرد القائم بالأعمال العثماني في روما سيف الدين باشا في الساعة التاسعة والربع من صبيحة يوم 29 سبتمبر إلى وزير الخارجية الإيطالي مذكرة تتضمن جواب الباب العالي.[1]

وأبلغت وزارة الخارجية الإيطالية السفير البريطاني في روما برأيها على الرد العثماني على الإنذار الإيطالي والذي يتضمن رفضا للمطالب الإيطالية.

فما كان من إيطاليا إلا إعلان الحرب وأرسلت أسطولا ضخما إلى سواحل طرابلس وبرقة وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية دون مبرر[2].

المبحث الثالث: إعلان الحرب والإنزال العسكري:

بعد تسليم مذكرة الرد العثماني انعقد مجلس الوزراء الإيطالي للبحث عن جوانب الحكومة العثمانية واستخلاص العواقب الناتجة عنه، ورأت الحكومة الإيطالية أن هذا الجواب فيه مماطلة ومراوغة ولهذا قرروا إعلان الحرب الذي تسلموا فيه الرد التركي 29 سبتمبر 1911م وقد جاء في إعلان الحكومة الإيطالية للحرب ما يلي:

"أن الدولة العثمانية لم ترسل ردا مقنعا في المدة المحددة واعتبر هذا دليل على إهمال المصالح الإيطالية في طرابلس كما حمل المسؤولية كاملة للحكام العثمانيين وأن إيطاليا عليها التدخل لحماية حقوقها ومصالحها، وبهذا فإن إيطاليا تقطع علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية وتعلن أنها في الحرب معها"[3].

وفعلا أصدرت وكالة الأنباء الرسمية الإيطالية في 29 سبتمبر 1911م بيان ذكرت فيه: (حيث أن الحكومة التركية لم تقبل المطالب التي تضمنها الإنذار الإيطالي فإن إيطاليا

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص 55.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص، ص57، 58.

[3] عبد الحميد الجنيدي، المرجع السابق، ص1134.

وتركيا صارتا منذ الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم في حالة حرب وسوف توفر الحكومة الإيطالية كل الوسائل لتأمين الإيطاليين والأجانب من كافة القوميات بطرابلس وبرقة، وسلم الإعلان للحكومة العثمانية[1].

سلم دي مارتينوا في الساعة السابعة من مساء يوم 29 سبتمبر مذكرة إلى حقي باشا تنص على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الذين دخلا في حالة حرب، وأعلمه إنه بداية من هذا اليوم وضعت جوازات سفر القائم بالأعمال العثماني في روما تحت تصرفه، وإنه يطلب جوازاته الشخصية كما وجه وزير الشؤون الخارجية الإيطالي إلى حكومات الدول العظمى عبر ممثلي وسفراء المملكة مذكرة عن قيام حالة الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية، وذلك بعد أن أبرق نص إعلان الحرب للقائم بالأعمال الإيطالي في إسطنبول[2].

ولما قررت الحكومة الإيطالية الإقدام على فرض سلطانها بقوة السلاح، كان من الطبيعي أن تخاف على رعاياها في تلك الإيالة من التعرض لاعتداء السكان الوطنيين عليهم في أشخاصهم فأبرقت إلى قنصلها في طرابلس تطلب إليه اتخاذ التدابير اللازمة لترحيلهم منها.

وقد تلقت الحكومة الإيطالية من ممثليها في طرابلس يوم 28 سبتمبر برقية يعلمها فيها، بأنه قد تم فعلا ترحيل معظم الجاليات الإيطالية على ظهر باخرة البنك دي روما وبأنه لم يبق بالمدينة (طرابلس) سوى بعض الموظفين المدنيين الذين تجمعوا بمبنى القنصلية وكذلك بعض الرجال الدينيين، قالت البرقية عنهم بأنهم سيتم تسفيرهم بواسطة نفس الباخرة الذي ينتظر وصولها في صباح الغد (29 سبتمبر) أما أفراد الجالية الإيطالية في بنغازي فلم

[1] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص57.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص118.

يغادروا البلاد إلا بعد إعلان الحرب، أما في تركيا نفسها فقد أصدرت الحكومة العثمانية أمرا يقضي بطرد جميع أفراد الجالية الإيطالية بها من البلاد[1].

وبعد إعلان إيطاليا الحرب على الحكومة العثمانية استعانت تركيا بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا لتوافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا ويمنح إيطاليا بموجبه امتيازات هامة في الولاية التركية.

وأبرق سعيد باشا باسم السلطان العثماني إلى ملك بريطانيا والى إمبراطور ألمانيا ورئيس جمهورية فرنسا وبقية الملوك الأوروبية طالبا إليهم التوسط بين تركيا وإيطاليا[2].

وكان من الطبيعي أن يجيب الملوك ورؤساء الدول بالاعتذار عن القيام بالوساطة.

- **الإنزال العسكري:**

أرادت إيطاليا نصرا سريعا فأعلنت بداية من 29 سبتمبر 1911م الحصار الكامل على سواحل كل من طرابلس وبرقة من حدود تونس إلى حدود مصر، بتشكيل حملة أولى من مركز القيادة نابولي Napoli إلى طرابلس، والتي كانت تضم فرقتين وفوجين من البرسايزي وكتيبة آلية واحدة وأربع بطاريات جبلية ووحدات احتياطية بلغ مجموعها الكلي من 35 إلى 40 ألف جندي من المشات، 6300 من الفرسان المزودين بالأسلحة الثقيلة و1500 عربة مع 72مدفعا منها 48 مدفعا جبليا تحملهم 23 قطعة بحرية قادمة من باليرمو palirmo.

وأنزلت الحملة الثالثة جنودها في جوليانة على قصر البركة، والرابعة بالخمس، والخامسة في طبرق، ولم تلبث القوات الإيطالية التي ارتفع عددها إلى 120 ألف، تمركزت في المدن الساحلية الرئيسية بأسلحتها المكونة من 122 مرفع و15 مدفع رشاش

[1] محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، المرجع السابق، ص28، 29.
[2] محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص48.

و2500الية، وعدد من الطائرات التي دخلت الحرب الأول مرة، و145 سفينة بحرية، وكان طريق البحر مفتوح لنقل الاحتياط والعتاد الإيطالي عند الحاجة،[1] في حين لم تزد القوات العثمانية عن 5000 جندي في طرابلس و2000 في برقة وكانت الأغلبية مسلحة بأسلحة قديمة وبالسيوف والخناجر وكانت التحصينات الساحلية في طرابلس وطبرق، بنغازي وغيرها من المدن مجهزة بمدفعية قديمة وغير مؤهلة لعرقلة الإنزال الإيطالي[2].

ويبقى الأسطول في حالة ترقب حتى 02 أكتوبر، أرسل قائد الأسطول "قراتيلي" إلى الدفتر دار بمدينة طرابلس أحد ضباطه وبصحبته القنصل الإيطالي يطلب التسليم خلال 24 ساعة، وبعث بصورة من إنذار التسليم إلى قناصل الدول الأجنبية عارضا عليهم الحماية عن طريق نقلهم لسفن الأسطول، وقد رفض أمر التسليم بحجة عدم تلقي أوامر من حكومة إسطنبول بذلك، وقامت بمدفعية الأسطول على إثر هذا الرفض بقصف المدينة وحصونها المتداعية بأمر من الجنرال قراتيلي وذلك لهدم المدينة تمهيدا لاحتلالها[3].

وردت قلعتا (السلطانية والحميدية) على القصف لتغطية انسحاب الحامية العثمانية والمجاهدين الذين التحقوا بها إلى المناطق الداخلية من الولاية، وفي 03 و04 أكتوبر توقفت مدافع القلعتين[4]، وبدأت القوات الإيطالية في النزول إلى المدينة بأمر الجنرال "كالوس كانيفا" القائد العام وذلك في مساء 04 أكتوبر بحيث تم احتلال المدينة من صباح يوم 5 أكتوبر[5].

أصدر الأميرال قراتيلي في 09 أكتوبر أول منشور عسكري إلى أهالي طرابلس لتأكيد الاحتلال وأعلن فيه أن استيلاءه على المدينة باسم ملك إيطاليا، وأنه عين "رافييل بورياتيشي" حاكما عاما لها مع منحه كافة السلطات المدنية والعسكرية، وفي محاولة للتقرب إلى السكان

---

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص57.

[2] لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط8، دار الفرابي، بيروت، لبنان، بيروت، 2007، ص488.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص119.

[4] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص291.

[5] محمد إبراهيم لطفي المصري، تاريخ حرب طرابلس، ط1، جامعة مؤسسة الأمير فاروق، 1943، ص31.

ادعى أن إيطاليا إنما اضطرت للاستيلاء على المدينة بقوة السلاح لتلخيصهم من أيدي الأتراك، ووعدهم برفاهية في ظل الحكم الملكي الإيطالي وفي اليوم التالي حاولت مجموعة صغيرة من الوطنيين المجاهدين إلى معسكر الغزاة ولكن الإيطاليين تصدوا لها وتعرف هذه العملية بهجوم أبي مليانة الليلي كرد على هذا المنشور[1].

واستعرض ملك إيطاليا فكتور إيمانويل الثالث في مدينة نابولي يوم 09 أكتوبر 1911م احتفال رسمي، للسفن المحملة بالجنود محيا قوات الحملة، بقيادة كارلوس كانيفا، كما قام رجال الدين بمباركة سفن الحملة، بينما كانت نواقيس الكنائس تدق والصلوات والابتهالات تردد فيها، ووزعت جنود الحملة وقواتها الصلبان، وهذا ما يصبغ الحملة بالطابع الديني، وما أعلنه الكاردينال "فانوتيلي" من أن إيطاليا تتم رسالتها الدينية لأنها ستغرس الصليب في طرابلس حيث حلق الهلال يوما ما[2].

وأصدر قائد الحملة الجنرال كارلو كانيفا بيانا باللغة العربية يخاطب سكان طرابلس جاء فيه:"ماذا يصدكم عن القدوم إلينا؟ أما يهمكم رعي مواشيكم وتعاطي تجارتكم امنين؟ نحن أصحاب دين من أهل الكتاب وأحرار واعلموا أن دولة إيطاليا العظمى قد أصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن أخذت أمكم وهي طرابلس الغرب فأقدموا إلينا بلا خوف، وبكمال الأمان، ونحن نؤكد أنه ليس من يؤذيكم وما يسيء إليكم أو يضركم بأدنى شيء في المال لا يذكر"[3].

واعلموا أن كل ما يأتي إلينا ببارودته مع المهمات نحسن إليه بعشرين فرنكا مع كيس قمح أو شعير كيفما شاء أما رؤسائكم الدينيون والسياسيون فإن الحكومة الإيطالية تقلبهم

---

[1] محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا، المرجع السابق، ص80.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص77.

[3] علي محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج1، مكتبة التابعين، القاهرة، عين الشمس، د، ت، ص300.

وتؤيدهم بالصفة التي كانوا عليها قبلا، بل تعيين لهم رواتب ومعاشات وناهيكم أن الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم فأطلبوا إليه عز وجل أن يفتح عيون عقولكم لتعرفوا الحق وهو يخلصكم)[1].

ولكن هذه المغالطات لم تنطل على الأهالي ففي 14 أكتوبر أعادوا الكرة بالهجوم مرة أخرى على موارد المياه في بومليانة لقطع المياه على العدو في طرابلس ولخطورة القضية اضطر الأهالي إلى العودة والإنسحاب[2].

احتلال مدينة طبرق:

في الوقت الذي ضربت فيه مدينة طرابلس، اتجهت حملة أخرى تتكون من 05 بوارج حربية وسفينة استطلاع وطرادين على متنهما 400 مقاتل بقيادة الجنرال إيميليو نحو طبرق وعند مرورها بمدينة درنة قصفتها بالقنابل ثم واصلت سيرها نحو طبرق لاحتلالها لتأمين الحدود الشرقية من احتمال تحرك بحري من جانب الأتراك أو الإنجليز على تلك المنطقة واحتلالها[3].

بدأت السفت الإيطالية بقصف المدينة يوم 4 أكتوبر 1911 ثم نزلت القوات الإيطالية إلى المدينة يوم 8 أكتوبر 1911م[4].

احتلال درنة:

ورجعت بعض القوات الإيطالية التي ضربت حصارا حول طبرق إلى درنة في 15 من أكتوبر 1911م وشرعت فور وصولها إلى الشاطئ بقصف المدينة بعد ما رفضت الحامية

---

[1] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص300.

[2] الحواس غربي، المرجع السابق، ص59.

[3] مصطفى حامد رحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي أكتوبر 1911-أكتوبر 1916، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ليبيا، 1988، ص113.

[4] المرجع نفسه، ص114.

التركية التي كانت بها الاستسلام، وكانت الحامية تتألف من مئة جندي نظامي بقيادة نظيف بك وقد استمر القصف بأمر من قائد الأسطول الإيطالي إيميليو حتى أسكنت المقاومة، وفي 17 أكتوبر تأكد قائد الأسطول الإيطالي من انسحاب الحامية التركية التي كانت تدافع عن المدينة ولكنه لم يستطع إنزال قواته إلى البر إلا بعد أن وصلته قوات جديدة قوامها (2500) مقاتل، وتم بذلك احتلال درنة في 19 أكتوبر 1911م، بعد إنزال القوات الإيطالية المعدة لذلك، وبمجرد أن دخلت القوات المدينة أخذت تبني الحصون حولها لتأمينها من هجوم المجاهدين الذين كانوا يتجمعون جنوب المدينة في عين بومنصور استعدادا لبداية الجهاد.

احتلال مدينة بنغازي:

بعد أن فرغ الإيطاليون من احتلال مدينة درنة[1] في 18 أكتوبر 1911م، كانت قد جهزت حملة أخرى بقيادة[2] الجنرال أوبري oberi حيث كانت تضم 5 بوارج حربية هي (فيتوريو إيمانويل و....إيليدا وروماونا يولى بالإضافة إلى خمس سفن شحن وزوارق طوربيد ضخمة، كما كانت تصحب هذا الأسطول ثماني بوارج ضخمة على متنها 10000 جندي من القوات البحرية بالإضافة إلى المؤن العتاد الحربي بقيادة الأميرال بريكولا Brecola لغزو مدينة بنغازي ووصلت بشواطئ بنغازي يوم 18 أكتوبر وبدأ قصف المدينة من السفن وانسحب المجاهدون من المدينة لقلة عددهم، وسيطرت القوات الإيطالية على المدينة يوم 21 أكتوبر 1911م[3].

-أما مدينة الخمس فقد رفضت الاستسلام وواجهت الأسطول الإيطالي على الشاطئ الذي انهزم في معركة حامية إثر محاولة إنزال جيوشه بالمدينة، مما دفعه لمعاودة القصف

[1]تقع شرق مدينة بنغازي إلى الشمال بنحو 280كلم، شيدها الإغريق كانت تعرف بجوهرة المتوسط أنظر نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص43.

[2]مصطفى حامد رحومة، المقاومة الليبية التركية لدى الغزو الإيطالي، المرجع السابق، ص114.

[3]عمر سليمان الباروني، صفحات خالدة من الجهاد الليبي للمجاهد الليبي سليمان الباروني، ج1، د، ن، فيفري 1962، ص، ص25، 26.

عن طريق سفنه يومي 19 و20 أكتوبر حتى انسحاب المجاهدين ونزلت القوات الإيطالية لاحتلال المدينة[1].

بدأت الحرب الإيطالية الليبية بما كانت فيه إيطاليا تتمتع بأفضليات واضحة على الدولة العثمانية وتفاجئها بإعلان الحرب، والتي كانت تأمل حتى آخر لحظة في تجنب نزاع مسلح ومساعدة الدول الأوروبية[2].

تم إرسال إنذار نهائي شكلي من طرف إيطاليا للحكومة العثمانية لاحتلال ليبيا، وكان الرد العثماني غير مقنع لأنها لم تقم بأية جهود لتجنب الكارثة قبل وقوعها لا على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث كان يجب عليها تقوية ولايتها من الدول الاستعمارية الطامعة مثل إيطاليا وكان يجدر بها أن تقوم بنشاط دبلوماسي مكثف مضاد للنشاط الدبلوماسي الإيطالي.

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص60.

[2] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص59.

الفصل الرابع:
المواقف المحلية والدولية من الاحتلال الإيطالي

تجلى ضعف الحكومة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب وعلى جميع الأصعدة فأعطى الفرصة لإيطاليا بالاحتلال والقيام بالإنزال العسكري بطرابلس وجهت حكومة إسطنبول ندائها للقوى العظمى التي كانت ترد دائما أنها لا تستطيع أن تقبل مهمة الوساطة، وقررت القتال والمقاومة.

أما الدول الأوروبية الكبرى، بريطانيا، النمسا، فرنسا، ألمانيا، وروسيا، كانت رافضة للوساطة للتوافق مصالحها مع إيطاليا.

المبحث الأول: موقف الليبيين:

توقع صانعوا القرار السياسي لاحتلال ليبيا بأن يرحب بهم السكان في الولاية أو على أسوء الظروف خوض بعض المعارك العسكرية المحدودة، بني هذا التفكير على تصور إيطالي بأن الأهالي في ولاية طرابلس الغرب كرهوا الحكم العثماني الاستبدادي الذي أدى إلى تأخر وتخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تجاهل هذا التصور جهود التحديث العثمانية وطبيعة الخلاف بين القبائل والدولة العثمانية[1] ، وما كادت القبائل العربية الضاربة بنجوعها في المناطق الساحلية أو القريبة منها تسمع بخبر الغزو الإيطالي المفاجئ لبلادهم واحتلال الطليان لبعض المدن الساحلية وما ارتكبوه مع أهلها من الفضائح الشنيعة حتى بدأت جموعهم في الزحف إلى ميادين القتال لمحاربة العدو المعتدي على وطنهم، وتقدموا للحرب تحت امرأة زعمائهم ومشايخهم ومن كان في البلاد من الضباط والعسكر[2].

جمع "نشأت بك" رئيس أركان حرب الجيش العثماني في طرابلس رجال الحكومة والأعيان، وتداولوا فيما يجب عمله واستقر رأيهم على وجوب الدفاع عن البلاد، وصد العدو كما اتخذ قرار مماثل في المجلس العسكري الذي عقده "نشأت بك" مع ضباط الحامية قامت

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع نفسه، ص120.
[2] محمد إبراهيم لطفي المصري، تاريخ حرب طرابلس، المرجع السابق، ص، ص32، 33.

قلعتا "السلطانية والحميدية" بالرد على مدفعية الأسطول الإيطالي على المدينة لتغطية انسحاب الحامية العثمانية والمجاهدين اللذين التحقوا بها إلى المناطق الداخلية من الولاية[1].

أصرت الدولة العثمانية على المقاومة فأرسلت نخبة من ضباطها وقادتها المشهورين لتقوية روح المقاومة والدفاع وتدريب المجاهدين وتعليمهم كيفية استعمال الأسلحة الحديثة والمعدات وأهم القادة الذين أرسلتهم الدولة العثمانية القائد مصطفى كمال، فتحي أوفيار، خليل باشا عم أنور باشا، سليمان العسكري، عزيز علي المصري وأدهم باشا[2].

بعد وصول خبر احتلال إيطاليا لطرابلس، وقصفها لبقية المدن الليبية بأساطيلها قام أحمد الشريف بجمع السادة والشيوخ والعلماء والقادة وعرض عليهم الأمر واستشارهم، وخرج الأمر بتوجيه الشيوخ وعلماء الحركة بقيادة المجاهدين في كافة ساحات المعارك وقال أحمد الشريف: "والله نحاربهم ولو وحدي بعصاتي هذه" كانت القوة الإيمانية الدافعة تحرك أحمد الشريف نحو الجهاد ولذلك رفض الاستسلام للمحتل النصراني مهما كانت قوته وجبروته ووصلت أوامر أحمد الشريف إلى رؤساء الزوايا والشيوخ والأعبان التابعين للحركة في طرابلس وما حولها، يأمرهم بأن لا يتناهوا وأن يستميتوا في قتال العدو المهاجم، وبذلك أصبحت المعسكرات بالمنطقة الغربية أربع تابعة للسنوسية قامت بالمشاركة مع إخوانهم في الجهاد ضد إيطاليا وقام الليبيون عموما بتنظيم المعسكرات بضواحي طرابلس وغريان والخمس ومصراته[3]، وكان من أثر إعتداء الطليان على طرابلس أن زاد زعماء المقاومة في الخمس، إصدار الجهاد وقامت الاستعدادات في كل مكان، واتخذ بشير السعداوي (ساحل آل حامد) مركزا له يرسل منه للدعوة إلى القبائل ويحثهم على الجهاد، وذهب نوري بك السعداوي شقيقه ومعه الشيخ عبد الرحمان الزقلعي إلى مسلاته لإيصال الدعوة إلى داخل

---

[1] سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951، ومواقفها من قضايا العصر محليا، إقليميا، دوليا، المرجع السابق، ص103.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص126.

[3] محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص307.

البلاد، واحتشدت أعداد عظيمة عند الساحل وأنذر الطليان بشير بإطلاق القذائف على الخمس إذ امتنعت حكومتها عن التسليم وفي الموعد المحدود أطلقت مدافع الأسطول قنابلها على البلدة وحاول الطليان النزول إلى البر لكنهم عادوا أدراجهم، وظلت المقاومة مدة أربعة أيام كاملة، ثم استطاع الطليان النزول إلى البر[1].

وفي برقة انتظم أمر الدفاع عنها في أربعة معسكرات فتولى قيادة المعسكر الغربي "عزيز بك المصري" ومعسكر طبرق "أدهم باشا الحلبي" ومعسكر درنة "مصطفى كمال أتاتورك" ومعسكر الجبل الأخضر "عبد القادر غناي".

وقد خاض المجاهدون معارك طاحنة ضد الإيطاليون نذكر منها على سبيل المثال معركة "الضبط" قرب درنة و"معركة الكويفية" قرب بني غازي و"معركة الفويهات" قرب بني غازي أيضا[2].

وفي طرابلس كان سليمان الباروني باشا نائب الجبل وفرحات بك نائب طرابلس فضل كبير في استنفار القبائل العربية للجهاد فلحقت هذه القوات غير النظامية بالقوات التركية وخضعت لقيادتها وكثرت غاراتها على الطليان[3]، وانتشرت فكرة المقاومة بسرعة ويبدو أن "نشأت بك" تلقى أمرا بالاستمرار في المقاومة من الأستانة وعن طريق تونس، وقرر مع ضباطه الجهاد، وأرسل بهذا القرار إلى عموم القبائل الطرابلسية في شرقي البلاد وغربها فقوبل من جميع سكان القطر بالسمع والطاعة[4].

وكان الإيطاليون يعلقون أهمية خاصة على احتلال درنة باعتبار مركزها البحري الهام على الساحل الليبي وهي تمثل في خططهم مفتاحا للصعود إلى الجبل الأخضر، والتوغل في

---

[1] محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص122.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص276.

[3] محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص106.

[4] محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين ليبيا وتركيا، المرجع السابق، ص106.

المناطق الشرقية إلا أن المقاومات البطولية التي أبداها الوطنيون قد عاقتهم عن تحقيق هذا الحلم فور الحملة[1].

ونذكر بعض المعارك التي خاضها الأهالي ضد الاحتلال الإيطالي:

1-معركة بومليانة 10 أكتوبر 1911:

أول مرة أطلق فيها الطرابلسيون رصاص بنادقهم على الطليان سبب هذا الاصطدام أن المجاهدين لم يكتفوا بمراقبة العدو من بعيد فقرروا أن يقتحموا عليه معاقله، فألقوا جماعة من الطرابلسيين بقيادة ضابط عثماني، وتسللوا تحت جنح الليل فاقتحموا عليهم أسوار المدينة حتى وصلوا إلى بومليانة، ورماهم الأسطول بمدافعه الضخمة[2]، وكانت هذه أول معركة للإيطاليين على الأرض بعد عمليتي الغزو البحري ألحقت بالإيطاليين هزيمة أولى[3].

2-معركة الهاني شارع الشط 23 أكتوبر 1911:

تعتبر هذه المعركة من أهم المعارك التي خاضها المجاهدون ضد القوات الإيطالية الغازية عقب عمليات النزول، وكانت تضم منطقة قشلوم والظهرة حتى ميدان التحرير حاليا، وكانت بها مزارع التين الشوكي الذي ساعد على تخفي المجاهدين عندما بدأت المعركة، وعندما قرر قادة المجاهدين شن هجوم على القوات الإيطالية بطرابلس رأوا أن منطقة المنشية لا زالت عامرة بسكانها ولديهم أسلحة وعتاد حربي وأن القوات الإيطالية لم تقم بالاستيلاء عليها ويمكن الاستفادة منها لوجودهم خلف مراكز دفاع الإيطاليين التي أسسوها منذ احتلالهم المدينة مثل بومليانة والهاني وقارقاريش، تقدمت القوات الإيطالية من الشرق إلى الغرب لتضليلها عن معرفة منطقة ضعفها وكانت قوات المجاهدين قد بدأت بالهجوم بقوة على القطاع الغربي قوامها 500 فارس بين قارقاريش وباب الغريزية وكان القصد منه

---

[1] خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1983، ص27.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص93، 94.

[3] محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا، المرجع السابق، ص84.

إبقاء الإيطاليين بنفس المنطقة حتى لا تتحول لمساندة القطاع الشرقي، الذي كانوا قد كثفوا عليه الهجوم، تم إثارة سكان المنشية لتنفيذ الخطة التي اتفقوا عليها مسبقا للثورة خلف خطوط القوات الإيطالية[1]، اقتحم المجاهدون مواقع الرماة في منطقة شارع الشط وأوقعوا بينهم خسائر كثيرة من القتلى والجرحى كما قام أهالي المنشية بالثورة خلف صفوف القوات الإيطالية وتسلل عدد من المجاهدين وانتشروا بسرعة لمهاجمة القوات الإيطالية من الشرق ومفارزها المتمركزة في الجهة الأمامية وجدت تقدم قوات المجاهدين من القطاع الشرقي شمال الهاني ومن جهة بومليانة بينما لم يحدث في الجناح الأوسط، وقد نتج عن هذه المعركة هزيمة اللواء 11 عن الرماة وتراجع معظم القوات المتقدمة وقدرت خسائرها حوالي 378 قتيلا و29 جريحا وبلغت خسائر المجاهدين 170 شهيدا و250 جريحا[2].

3-معركة الهاني الكبرى 26 أكتوبر 1911:

قامت القوات الإيطالية في 25 أكتوبر بإرسال الطيار الإيطالي "ريكادو مويزو" الذي قام بجولة استكشافية في طائرته صباح نفس اليوم، وقد أصاب المجاهدون أجنحة الطائرة دون سقوطها وهي المرة الأولى التي فيها ضرب طائرة من الأرض في حرب من الحروب[3] كان النصر الذي أحرزه المجاهدون في واقعة المنشية حافوا لهم على التعكير في اتخاذ خطة سريعة لإنقاذ ما بقي منهم، وقد أجمع رأيهم على القيام بهجوم سريع قبل أن يجمع العدو شمله ويزيد في تحصين مراكزه فاتفق الرأي على أن يكون هذا الهجوم يوم الخميس 26 أكتوبر 1911[4]، بدأ الهجوم فجر اليوم المتفق عليه وكانت المعركة حامية المواطنين واستطاع المجاهدون اختراق خطوط العدو حتى أشرفوا على المدنية[5]، وعند الفجر اندفع

---

[1]نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص130.

[2]مصطفى حامد رحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي 1911-1912، المرجع السابق، ص63.

[3]الحواس غربي، المرجع السابق، ص66.

[4]الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص101.

[5]نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص132.

بالمجاهدين إلى الأمام يخاطب بعضهم البعض "تقدموا فإن رصاص المترااليوز لا يقتل"، ويعنون بالمترااليوز المدفع الرشاش وأشرف الطليان في إطلاق المدافع من الأسطول وكان صوت المدافع الرشاشية يملأ الفضاء في ضجة لا تتقطع واندفع المجاهدون تحت هذا الستار من النار فاخترقوا خطوط العدو وشاركوه واستمروا في تقدمهم إلى أن أشرفوا إلى المدنية[1].

انسحب الإيطاليون في اليوم الثاني يوم الجمعة 27 أكتوبر من الهاني ومن قلعة سيدي المصري كما أخلوا قلعة الحميدية فكان هذا من جهة عاملا لرفع معنويات المجاهدون، ومن ناحية أخرى فإن انسحاب الإيطاليين وتقليص خطوطهم الدفاعية اعتبر على أنه اعتراف بالضعف في كل طرابلس الغرب وأوروبا وانتشرت الأخبار على قرب نهاية الإيطاليين في طرابلس وطردهم منها[2].

وقال المستر أرنست بانيت عن الواقعة: "وقد أثرت حوادث 26 أكتوبر على الجنرال "كانيفا" وأركان حرب جيشه حتى أنهم قرروا رسميا التقهقر بمراكزهم إلى الوزراء لناحية المدينة[3]، مما يؤكد عنف المقاومة للغزو وتكبد الإيطاليين لخسائر فادحة ما ذكره السفير البريطاني في روما من أنه علم من مصدر موثوق به "أن خسائر الإيطاليين من الجرحى لا تقل عن الألف أسبوعا وأن الذين يعادون إلى إيطاليا لا يقل عن ثلاثة ألاف كل شهر وهي نسبة كبيرة.

[1] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر نفسه، ص، ص 102، 103.
[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص133.
[3] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص105.

وهكذا أثبتت شدة المقاومة في نهاية أكتوبر 1911 دحض ما كانت إيطاليا تعلق عليه أماله وتعتقد أنها في نزهة وتتوقع أن يقف السكان المحليون موقفا وديا من إنزال القوات الإيطالية[1].

ومن المعارك التي جرت خلال السنة الأولى من احتلال الإيطالي لطرابلس الغرب[2].

المبحث الثاني: الموقف العثماني:

لم تقم الدولة العثمانية بمجهود لتجنب الكارثة قبل وقوعها لا على الصعيد المحلي أو الداخلي بتقوية ولايتها المعرضة للأخطار من جانب الدول الاستعمارية الطامعة مثل إيطاليا ولا على الصعيد الدولي حيث كان يجدر بها أن تقوم لدى الدول الأوربية بنشاط دبلوماسي مكثف مضاد للنشاط الدبلوماسي الإيطالي حتى تعرف الحكومة العثمانية العدو من الصديق ومن سيقف إلى جانبها ومن سيتخلى عنها ويسلمها إلى أعدائها يلتهمون ممتلكاتها[3] ولم يكن رد الحكومة العثمانية على الإنذار الإيطالي عازما وأرسلت أول برقية للقيادة العثمانية بطرابلس في 29 سبتمبر 1911، جاء فيها "يجب أن لا تمنع القوات العسكرية الإيطالية إذا خرجت على الشواطئ الليبية إلى أن تحصل على الامتيازات التي قررت الدولة العثمانية أن تتنازل عليها، حيث قرر الباب العالي أن يصل لمحاولة في التوسط مع الدول الكبرى إلى نتيجة[4].

كان من أصداء إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية أن استقال حقي باشا من الصدارة العظمى وقد أقر في خطاب استقالته بمسؤوليته التامة عن الوضع القائم، وقد عهد إلى سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان (الشيوخ) بتأليف الوزارة الجديدة، وأصدر وزير العدل

---

[1] الحواس غربي، المرجع السابق، ص67.

[2] أنظر للملحق رقم 06.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع نفسه، ص137.

[4] الحواس غربي، المرجع السابق، ص69.

تعليمات إلى السلطات المحلية في أقاليم الإمبراطورية العثمانية بألا يستفيد الإيطاليون من الامتيازات العثمانية[1].

كما أرسل سعيد باشا رئيس الوزراء أثر الغزو الإيطالي لليبيا مذكرة يوم 30 سبتمبر 1911 يطلب فيها تدخل حكومات القوى الكبرى لدى الحكومة الإيطالية لتكف عن الحرب وإقناعها بالتفاوض مع الدولة العثمانية للنجاح خلال الأيام الأولى التي تبعت الحرب حين أعلن الجميع الحياد.

حددت الحكومة العثمانية في مناسبات عدة نداءها للقوى العظمى التي كانت تردده أنها لا تستطيع أن تقبل مهمة الوساطة المقبولة وكان هناك خمس مطالب على الأقل فقد وجه الباب العالي المطلب الثاني يوم الأحد الأول من سبتمبر أثر مجلس الوزراء الذي انعقد مساء السبت، عبر السفراء العثمانيين بالخارج طلب منهم التدخل على إثر الحدث المستجد والمتمثل لإنزال الإيطالي بطرابلس، وأن تكون الوساطة مبنية على المحافظة على السيادة العثمانية والاعتراف بالمصالح الإيطالية، وقامت حكومة سعيد باشا بمحاولة ثالثة لدى إيطاليا بإخراج قواتها من طرابلس[2]، وصرحت أنها مستعدة دوما مثلما أكدت في ردها على الإنذار الإيطالي أن تقوم بتنازلات اقتصادية هامة في منطقة طرابلس، وقد سلم هذا البيان في نفس اليوم إلى الخارجية الفرنسية عبر سفير الدولة العثمانية في باريس[3]، ولم تجد استغاثة تركيا بالدول الكبرى للتوسط بينها ومن إيطاليا لتوافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا وتمنح إيطاليا امتيازات هامة[4].

[1] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص58.

[2] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص67.

[3] المرجع نفسه، ص67.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص175.

قامت الدولة العثمانية بعد المحاولات الرسمية وبعد بدء الصراع سرا ومباشرة مع الحكومة الإيطالية لإيجاد اتفاق حول منطقة طرابلس وبرقة، فقد كلفت الحكومة العثمانية، "البيرتوتيودولي" الموظف السامي الإيطالي المشارك في إدارة الدين العام العثماني بإسطنبول منذ 1905م، لتحقيق هذه المهمة لكن الحكومة الإيطالية رفضت ذلك وصرح رئيس وزرائها "جيوليتي" أنه لا يمكن لإيطاليا أن تقبل بوضع ليبيا تحت سيادة السلطان[1] وما إن عملت الحكومة العثمانية بصدور مرسوم الضم حتى سارعت إلى إصدار بيان للرد عليه احتوى النقاط التالية:

أولا: رفض الباب العالي للمرسوم على المستويين الواقعي والقانوني لأنه يرى فيه تناقضا مع القانون الدولي وحالة الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية التي تنوي الدفاع عن مصالحها في الولاية.

ثانيا: تعتبر الحكومة العثمانية مرسوم الضم خرق لمعاهدات واتفاقيات دولية عقدت بين الأمم ومنها اتفاقيتا باريس وبرلين اللتان تعهدت إيطاليا فيهما بالمحافظة على السيادة الإقليمية للدولة العثمانية.

ثالثا: إستنادا على هذه الاتفاقيات، فإن الباب العالي يعتبر المرسوم لا مفعول له.

ويلاحظ أن رفض الحكومة العثمانية لمرسوم الضم الإيطالي مبعثه أمران: أحداهما: الصعوبات العسكرية التي واجهت القوات الإيطالية للاحتلال الولاية والأخر اعتقاد باحتمال رفض الدول الأوربية للمرسوم استنادا لتعارضه مع اتفاقيتي باريس وبرلين ففي البداية اعتقدت الحكومة العثمانية أن القوات الإيطالية سوف تتمكن بسهولة من احتلال الولاية ولكنها ما لبثت أن اكتشفت خطأ اعتقادها رأت المقاومة العنيفة للقوات الغارية من السكان الوطنين المتزودة بالأسلحة وإمكانيات عسكرية بسيطة للغاية ولم تستطع القوات الإيطالية

[1] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص67.

سوى التمركز في بعض المدن الساحلية دون أن تجرؤ على تخطيها ودخلت في معارك عديدة مع[1] الوطنيين وتكبدت فيها القوات الإيطالية خسائر فادحة ولم يعد الأمر مجرد نزهة بحرية سهلة كما تخيلت الأوساط السياسية الحاكمة في إيطاليا، وبالتالي فإن الوضع العسكري الإيطالي على هذا النحو شكل أداة ضغط رغبت حكومة إسطنبول في استغلالها لإجبار إيطاليا على إنهاء الاحتلال والقبول بمساومات اقتصادية من جانب ومن جانب آخر ساد الاعتقاد لدى الساسة العثمانيين أن الدول الأوروبية سوف نتردد في الموافقة على مرسوم الضم استنادا الناحيتين الواقعية والقانونية.

أرسلت الدولة العثمانية ببعثة إلى تونس قصد حث الأهالي التونسيين على الانخراط في الجيش العثماني بطرابلس حيث ثم تجنيد عددا من الأهالي وقع أخذهم من عدة قبائل وتوصلوا لعبور الحدود التونسية الطرابلسية[2].

المبحث الثالث: موقف الدول الأوروبية:

1-موقف بريطانيا:

طالبت الدولة العثمانية من بريطانيا التدخل، لحل النزاع نظرا لوزنها في السياسة العالمية، ولعل الحكومة العثمانية أدركت أيضا أن إيطاليا ما كانت لتقدم على غزو ليبيا ما لم تكن حصلت على رضا بريطانيا، لمجاورة ليبيا على حدود مصر الغربية، أو على أقل تقدير كانت تؤدي خدمة جليلة لبريطانيا، على أساس إعلان الحماية الفرنسية على مراكش قدادي إلى اختلال ميزان القوى في البحر المتوسط، وإن احتلال إيطاليا لليبيا سيؤدي إلى تعديله، كما جاء على لسان وزير خارجية إيطاليا للسفير البريطاني في روما وأن الحكومة الإيطالية على ثقة من أن بريطانيا في مصر تفضل إيطاليا جارة لها في ليبيا.

[1] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص296.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص140.

ويرى جيراي وزير الخارجية البريطانية عندما طلبت الحكومة العثمانية تدخل بريطانيا أن التدخل سيكون عديم الجدوى إذا كان على الأسس التي اقترحتها الدولة العثمانية "وإذا فعلنا ذلك فإن إيطاليا ستعتبر تصرفنا عملا غير ودي"[1] وعندما أبلغ لوثر سفير بريطانيا في الإستانة، الصدر الأعظم سعد باشا برد ملك بريطانيا على طلب التدخل أعلن السفير البريطاني للصدر الأعظم أن وجهات النظر التي أبداها الطرفان في هذه المشكلة متعارضة "ولذلك فمن المستحيل على الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر للقيام بأية مساع حميدة...."[2].

وأدلى السير إدوارد غراي بتصريح أمام مجلس النواب قائلا: "تبنت الحكومة البريطانية سياسة الحياد في موضوع النزاع الإيطالي العثماني وسوف لن نتخلى عن حيادنا إلا في حالة المساس الخطير بالمصالح البريطانية". ولا شك أن هذا الموقف من جانب بريطانيا يدل على عدم رغبتها في معاونة الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه بعدم رغبتها في الظهور بمظهر المؤيد صراحة للعمل الإيطالي في ليبيا، وهذا الموقف من جانب بريطانيا يرجع إلى رغبتها في كسب مودة إيطاليا حتى تتخلى الأخيرة عن مركزها في الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا من ناحية كما يرجع من ناحية أخرى إلى أن بريطانيا كانت قد أخذت منه أواخر القرن التاسع عشر تتخلى عن سياستها التقليدية القائمة على مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية[3].

2. موقف ألمانيا:

وصرحت ألمانيا منذ أول أكتوبر بأنها مستعدة للعمل من أجل الوصول إلى حلول سلمية وأن "تقوم في الوقت المناسب بدور الوساطة".

---

[1] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص61.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص61.

وفي اليوم الثالث من أكتوبر أفاد هرنتال بأن الحكومة التركية مستعدة للتفاوض، وفي نفس اليوم اقترح جاكوف إيجاد حلول سلمية، وكان رد جوليتي ودي سان جولينو هو أنه بالنسبة لإيطاليا من الضروري القيام بالاحتلال أولا ثم التفاوض فيما بعد، وقام جاكوف في خطوة لاحقة بعرض بعض المقترحات التركية على الكونسيلتا، ووفقا لتصريحات السفير الألماني فإن الباب العالي (تلبية منه للرغبة الصادقة في المحافظة على السلام) كان (مستعدا لتقديم قاعدة جديدة تسمح بفتح المفاوضات اقتناعا بأنه قدحان وقت القيام بوساطة فعالة (وهذه القاعدة هي دراسة مشتركة لمصالح إيطاليا والالتزام بالاعتراف بها بموجب اتفاق ما دامت الطلبات الإيطالية تعتبر مطابقة للوضع مع التحفظ المعلن بالبقاء على حقوق السيادة التركية.

ورفض دي سان جوليانو الاقتراح بإعتباره حيلة تركية لا يمكن أخذها مأخذ الجد[1].

وقامت ألمانيا بمحاولة دبلوماسية جديدة لدى إيطاليا داعية إياها لاتخاذ موقف أكثر مصالحة تجاه الدولة العثمانية، لأن هذه الأخيرة قد دفعت إلى أبعد الحدود، يمكن أن تتجه كليا إلى بريطانيا[2] حيث تقنع لندن الباب العالي دون عناء شديد بأن ألمانيا ليست صديقتها الحقيقية وإنما ترمي إلى المحافظة على مصالح حليفتها إيطاليا أكثر من أي شيء آخر، وقد تجدد مخاوف ألمانيا في أن نائب وزير الخارجية الألمانية عن ذلك أثناء حديث له مع القائم بالأعمال الإيطالي ببرلين، ولاحظ أن آمال الدولة العثمانية كلها متجهة إلى بريطانيا، فإنه يشعر أن بريطانيا لكي تستعيد الدور الأكبر الذي فقدته الإستانة ستكون قادرة على إجبارنا

[1] فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تروهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1978، ص142.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص142.

بقبول سيادة السلطان العليا، وتفرض السلم على هذا الأساس، وكانت المخاوف الألمانية حقيقية[1].

وتتصل بموقف ألمانيا من الصراع الدائر في ليبيا ما يعرف ببرقية وولف التي أحاط بها الغموض، المجهولة المصدر والتي جاء فيها أن الدوائر السياسية في برلين تبرر تصرف إيطاليا نظرا لمصالحها الحيوية في طرابلس، وموقف الدولة العثمانية الاستفزازي هناك، ويتساءل الناس بأي حق تتوقع تركيا أن تتخذ ألمانيا إجراءات لحماية ممتلكات الدولة العثمانية في طرابلس، بينما هي نفسها لم تتخذ أي إجراءات وقائية في هذا المجال[2] ولم يصدر أي تكذيب للبرقية لا من الخارجية الألمانية ولا من مكتب وولف، وهذا دليل على أن الحكومة الألمانية لم تكن تعارض تماما إصدار مثل هذه البرقية المنسوبة إلى مكتب وولف، وفي الوقت نفسه أحدث نشر هذه البرقية أثر طيبا لدى الرأي العام الإيطالي إزاء موقف ألمانيا، وهذا ما كانت تريده الحكومة الألمانية وتهدف إليه من هذه البرقية، ومن ثم لم تكن وزارة الخارجية الألمانية تريد تكذيبها حتى تزيل الأثر الطيب الذي أحدثته لدى الرأي العام الإيطالي[3].

وتقع على ألمانيا مسؤولية كبيرة لأنها صديقة لتركيا والحليف لإيطاليا كانت تستطيع أن تثنى إيطاليا عن غزو ليبيا والاكتفاء بمحنها مزايا اقتصادية وهو أمر لم تكن لتعارضه الدولة العثمانية خصوصا إذا كان سيؤدي إلى تفادي ضياع الولاية منها نهائيا[4].

امتنعت ألمانيا عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم في الوهلة الأولى، إلا أنها لم تلبث أن عبرت عن استيائها من الشرع لإصداره، وطلب من الدبلوماسيين الإيطاليين

---

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص142.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص66.

[3] عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 370-371.

[4] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص143.

أن يتساهلوا في موقفهم السلمي، ولما رفضت إيطاليا التنازل عن رأيها، وإصرارها على الضم[1] وقفت إلى جانب الدولة العثمانية نتيجة لتشدد الحكومة الإيطالية التي طلبت من السفير الألماني بروما الضم الكامل والنهائي بمنطقة طرابلس وبرقة، وقد أدان البارون مارشال بقسوة السياسة الإيطالية إثر هذه الادعاءات، وفدد بشروط الحكومة الإيطالية التي يمكنها أن تخلق إضطرابات للسلم بأوروبا، وقد نبهت الدبلوماسية الألمانية إلى أنه إذا ما ألحت إيطاليا على الضم الكامل والنهائي، وإذا لم تقبل أية حكومة عثمانية ذلك، فإن هذا سوف بجلب مشاكل خطيرة[2].

3-موقف النمسا:

كانت النمسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم يكن لها مهام خارج أوروبا، ولم تسلك سياسة توسع استعمارية، إلا أنها أبدت بعض رغباتها في الحصول على منطقة نفوذ شرق البحر المتوسط ولكن دون جدوى، ولم يبقى لها سوى فكرة واحدة وهي متابعة جهدها في التوسع نحو شبه جزيرة البلقان، لا سيما التوجه غوسالونيك ولا سيما مملكة صربية، وقد بحثت النمسا عن سند لها لتأييد سياستها البلقانية فكان ذلك بتحالف مع ألمانيا في 1879، ومع ألمانيا وإيطاليا 1882م، بمحاولة كبح المطامع التوسعية لدولة صربيا، وتقليل النفوذ الروحي في الدولة العثمانية لما لها من مصالح في البحر الأدرياتيكي[3].

وتكشف الوثائق أن قلق النمسا من غزو إيطاليا للقطر الليبي إنما كان يرجع إلى خوفها من إمتداد العمليات العسكرية بين إيطاليا والدولة العثمانية إلى شبه جزيرة البلقان

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص143.

[2] محمود حسن صالح المنسي، المرجع السابق، ص 67.

[3] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص43.

الذي يهدد مشروعات النمسا التي كانت تعتبر البلقان منطقة نفوذ لها، تنافسها فيها إيطاليا مثلما تنافسها فيها روسيا[1].

وكانت نية جيوليتي ودي سان جوليانو التي أبلغاها للملك يوم 24 سبتمبر هي تدمير الأسطول التركي حيثما كان بحيث تضطر تركيا إلى التسليم قبل الحملة، غير أن موقف النمسا، الصلب قد جعل من المستحيل تنفيذ هذا التكتيك، وقد غضب اهرنتال كثيرا لمبادرة البحرية الإيطالية المذكورة خشية تكرار مثل هذه العمليات بالقرب من البحر الأدرياتيكي قد يتسبب في عواقب خطيرة.

وقد اهتزت الحكومة الإيطالية وقلقت، وعندما أعلم جيوليتي الملك أبلغه أنه من أجل إزالة أية صعوبة فقد أصدر وزير البحرية أمرا "بتجنب أية عمليات ضد بريفيا والموانئ التركية الأخرى الواقعة على الأدرياتيك وبحر يونيو وذلك بصورة مطلقة"[2].

أسرعت الدوائر الحاكمة الإيطالية في تقوية مواقعها في البحر الأدرياتيكي وفي منطقة الضفة الغربية لشبه جزيرة البلقان بعد فترة قصيرة من إعلان الحرب، فقد أرسلت في عشية الحرب في 29 سبتمبر 1911 عمارة بحرية إلى البحر الأدرياتيكي بقيادة الدوق أبروتس شقيق الملك عما نويل، وأعلنت للأوساط الدولية أن إرسال هذه العمارة[3] استدعته ضرورة تلاقي الهجوم الذي كانت تعده الدولة العثمانية على الساحل الإيطالي، وتأمين حرية الملاحة في البحر الأدرياتيكي وجزر البحر الأيوبي.

قصف الأسطول الإيطالي ميناء بريفيزا في 2 أكتوبر وبلدة بهيوفاني ودي ميدوا في 05 أكتوبر، وقد أدت هذه العمليات إلى اشتداد الميول المعادية للدولة العثمانية في دول البلقان، وخشيت الحكومة العثمانية ومن احتلال التعقيدات في البلقان.

---

[1] محمود حسن صالح المسني، المرجع السابق، ص69.

[2] فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص364.

[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص144.

وفي الوقت نفسه كان موقف إيطاليا يرمي إلى إطفاء حدة العداء النمساوي وإرضاء الحليفة، ويتضمن أيضا الرغبة في عدم مواجهة موقف صلب للنمسا قد يضر بمستقبل الحرب كما لاحظ جيوليتي نفسه من أن إيطاليا قد تقع في لعبة النمسا وتدفعها إلى احتمال دوران الأمر الذي يفتح فجأة أزمة بلقانية[1].

ويبقى الأمر الأكيد أن موقف النمسا كان يشجع المقاومة التركية ويشعر الحكومة العثمانية بأن الى جانبها حليفا قويا مما يجعلها تتشدد في موقفها[2].

وامتنعت النمسا عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم، ولكنها ثم تلبث أن عبرت لحليفتها بالوسائل الدبلوماسية عن استيائها من الشرع بإصداره، وأكدت على أن إجراء كهذا يمكن أن يزيد من تعقيدات علاقات الدولة العثمانية مع الحلف الثلاثي، ولن يساعد على تسوية النزاع العسكري بسرعة[3].

4-موقف فرنسا:

أما فرنسا فإنه لم يكن ثمة غرابة في موقفها، فهي تؤيد المخططات والأطماع الإيطالية في ليبيا صراحة، ذلك أن الموقف تحدده صفقة ثم فيها تبادل المنفعة بين الدولتين (مراكش مقابل ليبيا) ولكن ليس معنى التأييد تقديم العون لإيطاليا عندما أقدمت الأخيرة على غزو ليبيا عسكريا، فقد كانت الدبلوماسية تستلزم من فرنسا شيئا من المدارة، ولذلك فإنه عندما نشب القتال في طرابلس قرر مجلس الوزراء الفرنسي ضرورة إصدار إعلان بالحياد وعلى إثر إبلاغ الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية عن طلب الحكومة العثمانية التدخل لدى الحكومة الإيطالية ورد بريطانيا على هذا الطلب عبر دي سيلفا وزير خارجية فرنسا عن اتفاقه مع وجهة النظر البريطانية في أنه لا يوجد في الوقت الحاضر مجال للتدخل ولو أنه

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص145.
[2] فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص366.
[3] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص146.

لم يكن قد تلقى بعد طلبا مماثلا من الحكومة العثمانية، ولكنه كان يتوقع تلقى هذا الطلب من السفير العثماني في باريس[1].

قررت فرنسا أيضا تجسيد تونس، وطلبت من السلطات التونسية منع مرور العسكريين نحو طرابلس، فضلا عن منع مرور الأسلحة والذخائر، ووضعت الحدود التونسية تحت رقابة شديدة لسلاح الفرسان الفرنسي، قامت الجرائد الإيطالية بتداول خبر عملية التهريب التي حدثت على الحدود التونسية الليبية لصالح الجيش العثماني ولذلك قررت الحكومة تعزيز اليقظة والصرامة في تطبيق مهامها بالالتزام بالحياد تجاه الطرفين المتحاربين، وبالتالي فقد قامت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بإعطاء تعليمات واضحة لكل من السلطات القنصلية والسلطات العسكرية التونسية بمنع كل حركية للأسلحة والعتاد الحربي على الحدود التونسية[2].

وأما فيما يتعلق بموقف فرنسا من قرار الضم فقد سلم وزير خارجيتها دي سالف مذكرة ضم طرابلس ولم يبد أية ملاحظات تجاهها، غير أنه اعترف في مذكرة بعث بها إلى السفير البريطاني في باريس في 08 نوفمبر 1911، أن إعلان ضم الأراضي الليبية من قبل إيطاليا سيضر بمصداقية اتفاقيتي 1856 و1878 الضامنتين لسلامة الدولة العثمانية وقد أرادت إيطاليا أن تدفع فرنسا إلى موقف مناسب من المرسوم فأعلنت في يوم إقراره أنه لن يعارض أي اتفاقية بين فرنسا وألمانيا في مراكش والكونغو[3].

5-موقف روسيا:

لم تكن في تلك الفترة سوى روسيا وحدها قادرة على تأييد المطالب الإيطالية وتقديم العون الدبلوماسي لروما غير أن فعالية هذا العون كانت لا تستطيع تغيير الوضع مع الأخذ

---

[1] محمود حسن صالح المسني، المرجع السابق، ص31.

[2] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، المرجع السابق، ص147.

[3] سامي هاشم الخيالة، المرجع السابق، ص75.

بعين الاعتبار العلاقات غير الطيبة القائمة بين بطرسبرغ والإستانة ومصالح الروس غير الخفية في المضايق لا يمكنها إلا أن تثير أخطر شكوك الباب العالي، ومع ذلك فإن المبادرة الأكثر موضوعية لحل المشكل الليبي جاءت من بطرسبرغ، ففي 25 ديسمبر قام سازونوف وزير خارجية روسيا بخطوة لدى مختلف الحكومات الأوروبية لبذل عمل موحد من أجل حمل الدولة العثمانية على قبول الهدنة وحسب ما جاء في اقتراح سازونوف الذي أبلغه إلى إيطاليا يوم 02[1] جانفي 1912، فإن الدول بإدراكها أن مصلحة أوروبا عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا قد تقوم بخطوة لدى إسطنبول لإقناع الدولة العثمانية بأن خسارة ولايتها التي احتلها إيطاليا كانت أمرا لامناص منه لحملها على قبول هدنة توازي إيقاف القتال الفعلي وأن هذه الهدنة قد تمتد حتى يظهر احتمال عقد صلح نهائي ولكن الاقتراح لم يجد قبولا لدى الحكومات الأوروبية[2].

–وتعتقد روسيا كما قال سفيرها في باريس لسفير إيطاليا أن اقتراح "هرنتال" فيه الشيء الكثير من الغدر والخداع إذ يضع في موقف حرج كل دولة اتفق إلى جانب إيطاليا في نزاعها مع تركيا[3] إن النشاط الذي كانت تبذله الحكومة الروسية لصالح كان من الممكن أن يسبب خلافات داخل الوفاق بسبب العداء الذي كان يبدو أن فرنسا قد أظهرته نحو إيطاليا وأدرك دي سان جوليانوا أن الخطوات الصديقة لا يمكن إلا أن تأتي من روسيا وحدها ولعب بأوراقه على بطرسبرغ، وكانت تيته كما يبدو بوضوح من الوثائق الدبلوماسية الإيطالية هي إقناع روسيا لتكون الأولى في الاعتراف بالسياسة الإيطالية، وهي خطوة حسب ما كان يرى وزير الخارجية الإيطالي قد تقتدي بها دولة أخرى[4].

---

[1] فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص391–392.

[2] المرجع نفسه، ص392.

[3] خليفة المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، المملكة الليبية وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، 1942، ص121.

[4] فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص397.

رأى الدبلوماسيون الروس أنه كان من الأنسب لو أن مرسوم الضم أعلن بعد التوصل إلى اتفاقية بين الجهتين المتحاربتين وتحظى باستحسان الدول الأوروبية ورأى الوزير الروسي للشؤون الخارجية ثيراتوف أن المذكرة المتعلقة بالضم لم تأت بأي تغيير للحالة الراهنة، وإن مثل هذا القرار لا يمكن أن تكون له إنعكاسات قانونية إلا بعد الاتفاق الذي يحصل بين المتنازعين وباتفاق القوى العظمى[1].

كانت الدولة العثمانية هي الدولة المعتدي عليها وعلى ممتلكاتها وكانت الحكومة العثمانية رغم الحماس الذي أظهرته وأظهره الشعب في كافة أنحاء الإمبراطورية تقرير أنها تقوى على مقاومة جحافل الغزوة الإيطالية وأسلحتها البرية والبحرية طلبت تدخل الدول الأوروبية العظمى التي رفضت الوساطة والتدخل قررت الحكومة العثمانية القتال والمقاومة بمعية الشعب الليبي الرافض أصلا لفكرة الاستعمار.

[1] سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص75.

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا إلى جملة من النتائج من بينها:

- تتميز ليبيا بأهمية موقعها الاستراتيجي الذي يربط حوضي البحر المتوسط شرقه بغربه، كما تمثل حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا كطريق تجاري طبيعي يربط بين القارتين، لموانئها أهمية كبرى في تجارة أوروبا مع أفريقيا الداخلية عن طريق مينائي طرابلس وبنغازي وهي "منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والمشرق وبين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء (شمال أفريقيا).
- أن تدوين كلمة ليبيا أو لوبيا هو ذلك النص الهيروغليفي الذي عثر عليه ضمن مخلفات الأسرة الخامسة من الدولة المصرية القديمة والقصد من تدوين اللفظ أو رسمه هو الإشارة إلى قبيلة أو مجموعة قبائل في منطقة غربي نهر النيل وعلاقتهم بالمصريين القدامى من احتكاك واختلاط.
- استمر استعمال هذه التسمية كمدلول جغرافي على سكان ليبيا خلال العصر الفينيقي والروماني، بينما يطلق عليهم المسلمين اسمي "برقة" و"طرابلس" رغم أنهم خلال التاريخ الإسلامي متحدين سياسيا وتحت حكومة واحدة، أما زمن الحكم العثماني فيطلق على ليبيا إقليم طرابلس، وهكذا نرى خلال العصور المختلفة أن اسم ليبيا لم يكن يدل دلالة جغرافية واضحة ومحددة المعنى الذي نعرفه حتى بداية الاحتلال الإيطالي الذي أعطى هذا الاسم مدلولا محدد.
- سادت ليبيا حالة من الفوضى والفساد خلال العهد العثماني الثاني وذلك لعدم سيطرتها الكلية على أرجاء البلاد وقيام الثورات ضدها الذي أضعف كيانها، في الوقت الذي توسعت فيه الحركة السنوسية محافظة على علاقات المودة مع العثمانيين وصاحبة السلطة الفعلية في مناطق نفوذها، وفشل سياسة الاتحاديين من استقطاب السكان وعجزت عن تحصين الولاية بشكل يسمح بالدفاع عنها أمام خطر محتمل.

الخاتمة

- أرسلت الحكومة الإيطالية الإنذار النهائي للدولة العثمانية ليلة 26-27 سبتمبر بعدما تأكدت من استحالة الاحتلال السلمي مستغلة الظروف التي تعيشها الساحة العالمية مبدية استعدادها للغزو المباشر إن لم تتلق الرد خلال 24 ساعة.
- وجاء الرد العثماني على الإنذار ضعيفا محاولة تلبية طلبات الحكومة الإيطالية وتقديم ضمانات وامتيازات فما كان من إيطاليا إلا إعلان الحرب وإرسال أسطول بحري إلى سواحل طرابلس وبرقة.
- أدى إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية إلى استقالة حقي باشا وتعيين سعيد باشا على رأس الوزارة الجديدة التي أصدرت عدة قرارات منها حشد القوات العثمانية المقاومة الغزو الإيطالي واتخاذ عدة إجراءات ردعية وقيود ضد الإيطاليين عبر كامل تراب الإمبراطورية.
- كان رد الليبيين رافضا للاستعمار وبدأت جموعهم الزحف إلى ميادين القتال لمحاربة العدو المعتدي على وطنهم، طالبت الدولة العثمانية من الدول الأوروبية الكبرى الوساطة لحل الأزمة مع إيطاليا، وكان الرد سلبيا من جميع الدول لتوافق مصالحهم العامة والخاصة.

قـــائـمـة
الـــمـلاحق

الملحق رقم 01: خريطة الموقع الجغرافي لليبيا.[1]

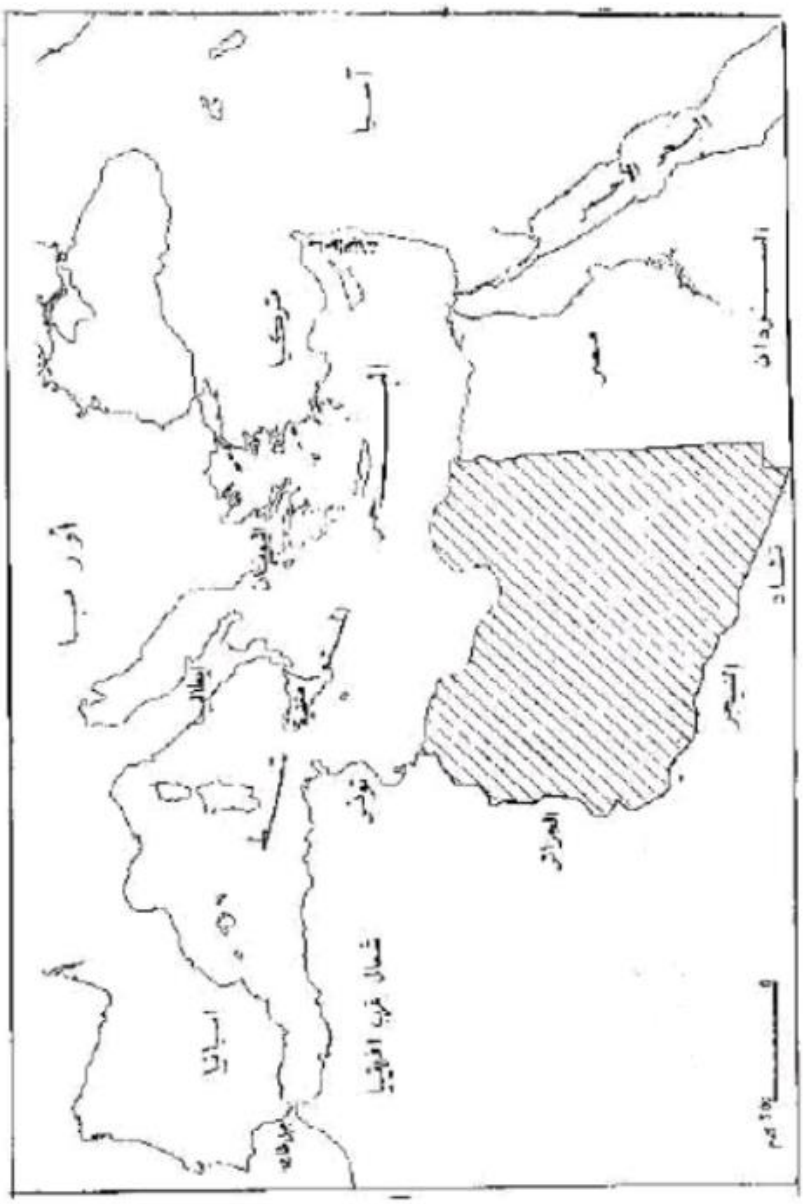

[1] الهادي مصطفى أبولقمة، سعد خليل القريري، المرجع السابق، ص 18.

الملحق رقم 02: خريطة لأقاليم ليبيا.[1]

[1] راسم رشدي، المصدر السابق، ص 269.

الملحق رقم 03: صورة الجنرال جيوليتي.[1]

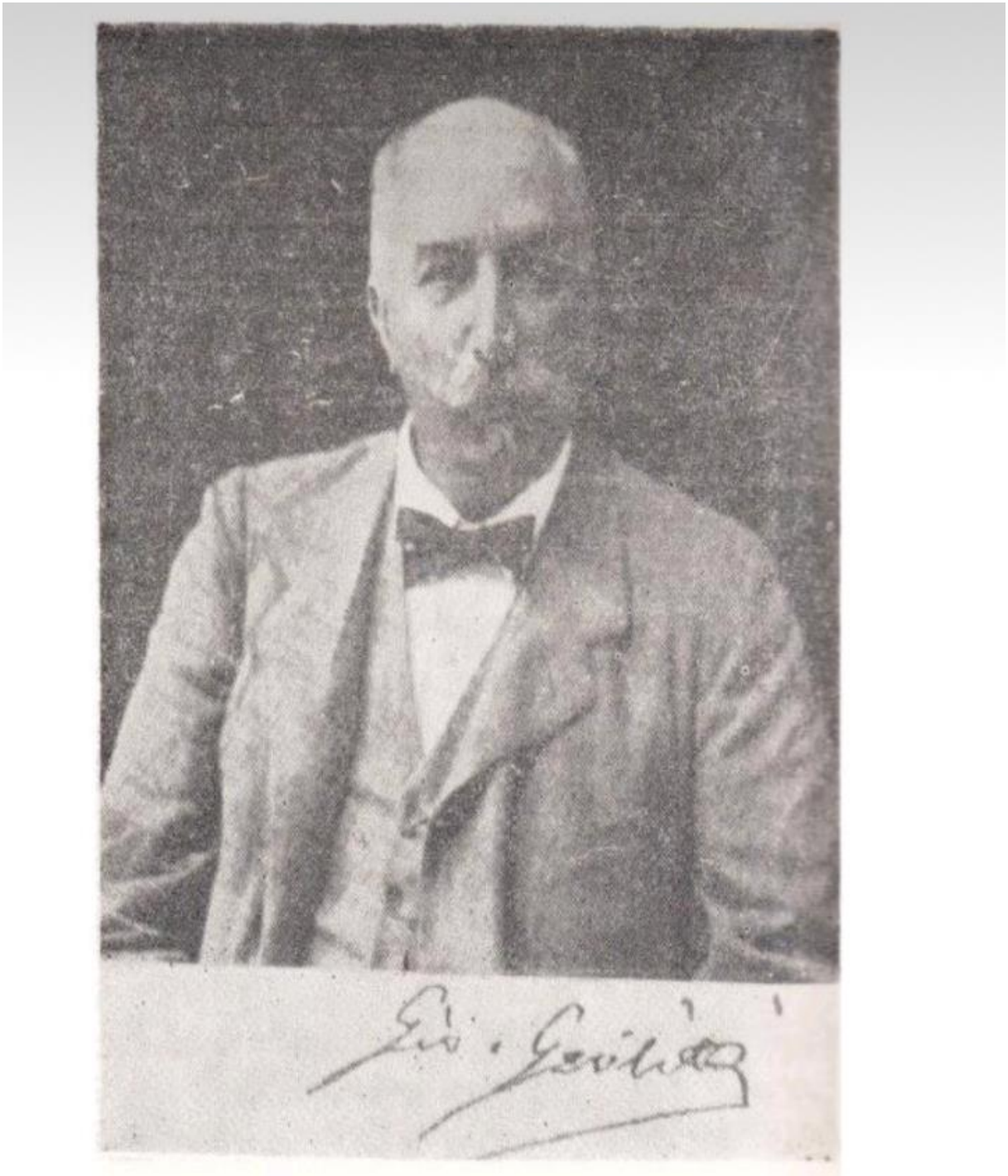

[1] خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 53.

الملحق رقم 04: الإنذار الإيطالي للباب العالي 26 سبتمبر 1911.[1]

أن إيطالية تستعد منذ سنين كثيرة لاحتلال طرابلس الغرب وكان هذا الاستعداد على اشده بعد الدستور اذ كان حقي باشا سفيرا للدولة في رومية عاصمة ايطالية فصدرا اعظم الدولة يسهر أكثر لياليه في سفارة ايطالية يقامر مع النساء والرجال ... وكان يشهد دائما لايطالية بحسن النية وصداقة الدولة العلية، حتى ان سفير فرنسة حذره منها وانذره سوء عاقبة مقاصدها ، فتاراه بالنذر ، حتى حل الخطر ، ووقع البلاء المنتظر

وهاك ترجمة البلاغ الذي اعطاه سفير ايطالية لصديقه حقي باشا بامضاء سان جليانو رئيس وزارة ايطالية

﴿ انذار ايطالية للدولة العثمانية ﴾

لبثت الحكومة الايطالية منذ سنين تنبه الباب العالي لضرورة وضع حد لسوء النظام واهمال الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي ولوجوب تتميع هذه البلاد بما تتمتع به سائر أقسام افريقية الشمالية وهذا التدبير (المشار اليه من حيث تأييد الامن وترقية البلاد) الذي يقتضيه التمدن بجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصاحبة ايطالية في الدرجة الاولى بالنظر لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ ايطالية

وبالرغم من حسن مسالمة الحكومة الايطالية التي كانت دائما توالي وتعضد تركية في كثير من المسائل السياسية في العهد الاخير وبالرغم من اعتداد الملوصبرها حتى الآن كانت الحكومة العثمانية تجهل رغائبها في طرابلس حتى ان جميع مشروعات الطليان في تلك الاصقاع كانت تصادف دائما مقاومة لا تحتمل

فالحكومة العثمانية التي كانت حتى الآن تبدي العداء والسخط من الحركة الايطالية السلمية في طرابلس وبنغازي وما زالت كذلك حتى الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم (اي الساعة التي كتب او قدم فيها البلاغ) اقترحت على الحكومة الملكية (يعني الطليانية) ان تتفاهم معها وأعلنت اليها مبالغة أن تمنحها أي امتياز اقتصادي يتفق مع المعاهدات النافذة ومع شرف تركية الاعلى ومصالحها . ولكن الحكومة الملكية لا تشعر الآن انها في أحوال توافق الدخول في المفاوضة بهذا الموضوع ـ المفاوضة التي برهن الاختبار الماضي على عدم نفعها ـ وهي لا تشتمل على ضمان المستقبل ولا تكون الا سببا للاحتكاك والنزاع

ومن جهة أخرى قد وردت الاخبار الى الحكومة الملكية من قنصلها في طرابلس وبنغازي تفيد ان الحالة هناك خطرة جدا بسبب التحريض العام ضد الرعايا

[1] رشيد رضا، المرجع السابق، ص ص 782، 783.

الملحق رقم 05: الرد العثماني على الإنذار الإيطالي 29 سبتمبر 1911.[1]

إن السفارة الملكية (الإيطالية) على علم بالصعوبات المتعددة والظروف التي لم تسمح لطرابلس وبرقة من الاشتراك بالقدر المرغوب في فوائد التقدم. ويكفي عرض الأمور للتحقق من أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن وضع أوجده النظام القديم.

فإذا سلمنا بهذا – فإن الباب العالي إذا ما استعرضنا ما حدث في السنوات الثلاثة الأخيرة – يبحث دون جدوى عن الظروف التي أظهر فيها مقاومته للأعمال الإيطالية في طرابلس وبرقة. بل بالعكس لقد رأى الباب العالي دوما أنه من المفهوم والمعقول مساهمة إيطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعي في النهضة الاقتصادية لهذا الجزء من الإمبراطورية.

وتشعر حكومة الإمبراطورية بأنها أبدت استعدادها للاستجابة في كل مرة وجدت نفسها أمام اقتراحات من هذا النوع. كما أنها قد درست وحللت بصورة عامة بروح الصداقة كل شكوى تقدمت بها السفارة الملكية.

ومن الضروري أن نضيف أن حكومة الإمبراطورية كانت تخضع بذلك إلى إرادتها التي طالما عبرت عنها في الرعاية والمحافظة على علاقات ثقة وصداقة مع الحكومة الإيطالية.

ومن هذا الشعور وحده استوحت حكومة الإمبراطورية اقتراحها الحديث جدا على السفارة الملكية في إيجاد تفاهم قائم على منح امتيازات اقتصادية من أجل إعطاء النشاط الإيطالي ميدانا فسيحا في الولايتين المذكورتين. وقد وضعت شرطا وحيدا لهذه الامتيازات في أن لا تمس بكرامتها وبالمصالح العليا للإمبراطورية وبالمعاهدات السارية وبذلك فإن الحكومة العثمانية أظهرت مدى شعورها بالرغبة في التفاهم دون أن تغرب عنها رؤية المعاهدات والاتفاقيات التي تلتزم بها أمام الدول الأخرى والتي لا تسقط قيمتها الدولية بإرادة طرف واحد.

وفيما يتعلق بالأمن والنظام سواء في طرابلس أو في برقة فإن الحكومة العثمانية وهي القادرة على التحكم على الحالة، لا يسعها إلا أن تلاحظ كما سبق لها شرف الإعراب عن ذلك من قبل – عدم وجود بصورة مطلقة أي سبب يبرز القلق على مصير الرعايا الايطاليين وغيرهم من الأجانب المقيمين هناك.

فلا توجد في هذا الوقت قلائل في تلك المناطق فحسب ولا دعاية محرضة بل أن الضباط وأجهزة السلطة العثمانية الأخرى لديهم الأوامر بالمحافظة على النظام وهي رسالة يؤدونها بكل إخلاص.

أما فيما يتعلق بوصول ناقلات عسكرية عثمانية إلى طرابلس والذي اتخذت منه السفارة الملكية سببا لاستخلاص نتائج خطيرة، فإن الباب العالي يود أن يلاحظ أن الأمر يتعلق بباخرة صغيرة كان إبحارها سابقا لمذكرة 27 سبتمبر. وبغض النظر عن أن الناقلة لم تحمل جنودا فإنها لم تحدث في النفوس إلا تأثيرا مطمئنا.

أما وقد انحصر جوهر الخلاف في عدم وجود ضمانات تطمئن الحكومة الايطالية حيال التوسع الاقتصادي لمصالحها في طرابلس وبرقة. فإن الحكومة الملكية – إذا لم تقدم على عمل بهذه الخطورة كالاحتلال العسكري – ستجد الرغبة الأكيدة لدى الباب العالي لتسوية هذا الخلاف.

وعليه فإن الحكومة الإمبراطورية تطلب من الحكومة الملكية معرفة طبيعة هذه الضمانات، وهي على استعداد لقبولها عن طيب خاطر ما لم تمس بسلامة أراضيها. وهي تتعهد في هذا الصدد بعدم تغيير أي شيء على الحالة الحاضرة في طرابلس وبرقة خلال المفاوضات وخاصة من الناحية العسكرية وتأمل في أن تستجيب الحكومة الملكية لاستعدادات الباب العالي المخلصة فتقبل هذا الاقتراح[1].

434

[1] نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية، 1911–1969، المرجع السابق، ص ص 433، 434.

الملحق رقم 06: معارك الإنزال.[1]

تاريخ المعركة	اسم المدينةأو المعركة	تاريخ المعركة	اسم المدينةأو المعركة
٤ أكتوبر ١٩١١	معركة طبرق	١٢ مارس ١٩١٢	معركة سوانى عبد الغنى
٨ ، ٩ ، ١٠			
أكتوبر ١٩١١	معرك طرابلس	١٠ أبريل ١٩١٢	معركة أبي كماش
١٦ أكتوبر ١٩١١	معركة درنة	١١ أبريل ١٩١٢	معركة قرة
١٩ ، ٢٠ أكتوبر	معارك بنغازي «جوليانه»	١٧أبريل ١٩١٢	معركة تاجوراء
١٩١١	وسيدى حسين		
١٧ ، ٢١ أكتوبر	معارك الخمس	٢مايو ١٩١٢	معركةالبدة ـ المخبة
٢٣أكتوبر ١٩١١	معركة المرقب	٨ يونيو١٩١٢	معركةسيدي عبدالجليل
٢٣ اكتوبر١٩١١	معركةالهاني ـ شارع الشط	١٦ يونيو١٩١٢	معركة قصر حمد
٢٦ نوفمبر١٩١١	معركة الهاني ـ ابو مليانه	١٦ يونيو١٩١٢	معركة مصراتة
٢٦ نوفمبر١٩١١	معركة الهاني ـ سيدي المصري	٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ يونيو ١٩١٢	معارك سيدي سعيد
٢٧ نوفمبر١٩١١	معركة الكويفية	١٣ يوليو١٩١٢	معركة سيدي عل
٩ ديسمبر١٩١١	معركة بئر طبراز	٢٠ يوليو١٩١٢	معركة الغيران
١٨ يناير١٩١٢	معركة قرقارش	١٥ أغسطس ١٩١٢	معركة سيدي عبدالصمد
١٨ يناير١٩١٢	معركة ازواره	١٧ سبتمبر١٩١٧	معركةمقر اللبن (درنة)
٢١ ، ٢٢ يناير	معارك سوانى عصيان	٢٠ سبتمبر١٩١٢	معركة سيدي عبدالله
١٩١٢			
٤ مارس ١٩١٢	معركة بئر التركي	١٨ اكتوبر١٩١٢	معارك سيدي عبدالله

[1]–عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 293.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. الباروني عمر سليمان، صفحات خالدة من الجهاد الليبي للمجاهد الليبي سليمان الباروني، ج1، د، ن، فيفري 1962.
2. كاكايا ميجور ايتوني جوزيف، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911، تر يوسف حسن العسلي، دار الأحياء، الكتب العربية، أوت 1947.
3. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، بيروت، ط8، 2007.
4. المشرقي الهادي إبراهيم، ذكريات في نصف قرن من للأحداث الاجتماعية والسياسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1988.
5. المصري محمد إبراهيم لطفي، تاريخ عرب طرابلس، جامعة مؤسسة الأمير فاروق، ط1، 1943.
6. ملاح عبد الإله، تاريخ هيرودت، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 2001.
7. التليسي خليفة محمد، مذكرات جيوليتي الأسرار العسكرية السياسية لحرب ليبيا، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 1976.
8. التليسي خليفة محمد، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1983.
9. خليفة عبد المجيد المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، ط1، 1963.
10. الزاوي أحمد الطاهر، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار المحدودة، لندن، 1984.
11. زيادة نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، منشورات معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، المطبعة الكمالية، 1958.

12. شكري محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948.

13. عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، 1891-1908، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979.

14. فيرو شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح حتى الغزو الإيطالي، تر محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط3، 1994.

ثانيا: المراجع:

أ-الكتب:

1- أبو لقمة الهادي مصطفى، سعد خليل القريري، الجماهيرية الليبية دراسة في الجغرافيا، الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، عمارة، ليبيا، ط1، 1995.

2-إثوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للبنان، ط2، 1991.

3-بازامة محمد مصطفى، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، القاهرة، ط1، 1974.

4-البرغوثي محمود عبد اللطيف، التاريخ الليبي من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، د1، تاولت، ط1، د، ت.

5-بروشن نيكولاي إلتشن، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر عام 1969، تر: عماد حاتم، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2001.

6-بن سليم أحمد عمران، المقالة في ليبيا نشأتها وتطورها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911، منشورات جامعة قاريانوس، بنغازي، 1992.

7-البوري عبد الحافظ منصف، الغزو الإيطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، دار العربية، مصر، 1983.

8-الترهومي محمد إبراهيم، تاريخ الصحافة الليبية ودورها الوطني 1866-1943، ليبيا (د، ت).

9-الحجاجي سالم علي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، منشورات محمد الفاتح للجامعات، طرابلس، 1998.

10- حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1936، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1998.

11- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

12- رحومة مصطفى حامد، المقاومة الليبية الزكية ضد الغزو الإيطالي أكتوبر 1911-أكتوبر 1916، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ليبيا، 1988.

13- رشدي راسم، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953.

14- الزاوي الطاهر أحمد، أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط3، 2004.

15- شاكر محمود، ليبية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

16- شرف عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا لطلبة الجامعة المفتوحة الإسكندرية، يناير، 1996.

17- الشنيطي محمود، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

18- الصلابي علي محمد، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج1، مكتبة التابعين، القاهرة، عين الشمس، د، ت.

19- الصويعي عبد العزيز، بدايات الصحافة الليبية، 1866-1927، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1889.

20- طريح شرف عبد العزيز، جغرافية ليبيا لطلبة الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، يناير، 1996.

21- عبد العليم مصطفى كمال، دراسات في تاريخ ليبيا القديم، جامعة عين الشمس، القاهرة، جانفي، د، ت.

22- عطا الله الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1977.

23- العقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، 1970.

24- عيسى قبلاوي سماح، جغرافية ليبيا للصف السابع من مرحلة التعليم الأساسي، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2019-2024.

25- فرانشيسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تروهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1978.

26- القروي إسماعيل مولود، التمهيد الثقافي في الغزو العسكري الإيطالي لليبيا 1882-1911، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، رباط، المملكة المتحدة العربية، ط1، 1997.

27- كورو فرانشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر وتق خليفة محمد التليسي، المنشأة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984.

28- لعروق محمد الهادي، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

29- المحيشي عبد القادر وآخرون، جغرافية القارة الأفريقية وجذورها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط1، 2000.

30- المنسي محمود حسن صالح، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، جامعة الأزهر، 1980.

31- هنري الحبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر تر شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، ط1، 1971.

32- ياغي أحمد إسماعيل، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1997.

2-الدوريات:

1-الجميلي نغم أكرم، التعليم من ولاية طرابلس الغرب 1839-1911، جامعة الأخبار للعلوم الإنسانية، العدد4، ديسمبر2012.

2- الجنيدي عبد الحميد، الاحتلال الإيطالي لليبيا، الظروف، الوسائل، الأسباب، قرار الغزو (1915-1911)، مجلة الأحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021.

3-حسن محمد يونس، الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد9، العدد3، 2010.

4-رضا رشيد، إنذار إيطاليا للدولة العثمانية، مجلة المنار، المجلد 14، ج10، 22 أكتوبر 1911.

5-العبيدي جاسم محمد شطب، المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840-1911، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد13، العدد2، 2015.

6-عيسى عفاف البشير المبروك، الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني، المجالس البلدية نموذجا، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، العدد 97، نوفمبر 2015.

7-قدارة فاتح رجب، الدولة العثمانية في أثار الشيخ الطاهر الزاوي، المجلة الجامعة، المجلد4، العدد16، نوفمبر 2014.

8- الكوت البشير علي، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17، جامعة طرابلس، ليبيا، جانفي 2018.

9-لزعر نبيل، أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد6، 2018.

10- مسعود عبد الله مسعود، ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد3، العدد 15، 2013.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1- بركات أسامة الدسوقي، اليهود في ليبيا ودورهم من 1911 إلى 1951، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000.

2- بوزبوجة سميرة، الأبعاد الحضارية والثقافية في ليبيا (الطريقة السنوسية نموذجا)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2010-2011.

3- بوزبوجة سميرة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا، إقليميا، ودوليا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، أحمد بن بلة، 2017-2018.

4- التكريتي بثينة عبد الرحمان ياسين، تطور الحركة الوطنية في ليبيا 1911، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية في الدراسات التاريخية، الجامعة المستنصرية، 1981.

5- الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911-1951م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.

6- الرحيبي عبد الرزاق علي، السكان والتنمية البشرية في سياسة الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم للتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، 2006.

7- سامي هاشم خيالة موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية التركية 1911-1912، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كامنت، 2010م.

8- لزعر نبيل، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبى بكر بلقايد تلمسان، 2019-2020.

فهرس
المحتويات

الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911 وردود الفعل المحلية والدولية

	الصفحة
المقدمة	أ – ز
فصل تمهيدي: لمحة تاريخية عن ليبيا	
المبحث 01: أصل التسمية	10
المبحث 02: الموقع الجغرافي	11
الفصل الأول: أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي	
المبحث 01: الأوضاع السياسية والإدارية	15
المبحث 02: الأوضاع الاقتصادية	25
المبحث 03: الأوضاع الاجتماعية والثقافية	30
الفصل الثاني: مقدمات الغزو الإيطالي لليبيا	
المبحث 01: الأساليب الثقافية	41
المبحث 02: الأساليب الاقتصادية	47
المبحث 03: الأسباب والدوافع	53
الفصل الثالث: قرار الغزو الإيطالي على ليبيا	
المبحث 01: الإنذار الإيطالي لليبيا	62
المبحث 02: الرد العثماني على الإنذار	67
المبحث 03: إعلان الحرب والإنزال	69
الفصل الرابع: ردود الفعل المحلية والدولية.	
المبحث 01: موقف الليبيين	78
المبحث 02: موقف الدولة العثمانية	84
المبحث 03: موقف الدول الأوروبية	87
خاتمة	98
قائمة الملاحق	101
قائمة المصادر والمراجع	108

ملخص الدراسة.

تزخر ليبيا بالعديد من الثروات الطبيعية والبشرية جعلتها محل أطماع خلال مطلع القرن 20، وعلى رأسها إيطاليا التي تحصلت على اعتراف وتأييد من هذه الدول، ومنه بدأت تتغلغل في الأراضي الليبية مستعملة عدة أساليب كبناء المدارس وإرسال البعثات التبشيرية لجمع المعلومات على السكان، كما عملت على إقامة فروع لبنك روما بالمدن الليبية للاستيلاء على أراضي الليبيين، وبعد أن هيأت الظروف المناسبة لبسط نفوذها وسيطرتها على ليبيا تمكنت من احتلالها سنة 1911، فقد تمت عملية الغزو عبر ثلاث مراحل وهي: الإنذار، إعلان الحرب، والإنزال، وتمثلت خطة إيطاليا بعد ذلك في الضغط السياسي والعسكري، ومع ذلك فإن الشعب الليبي لم يرضخ ولم يتوقف في الدفاع عن أرضه وشعبه.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، إيطاليا، عملية الغزو، الإنذار، إعلان الحرب، الإنزال.

Study summary.

Libya is rich in many natural and human resources, which made it a place of ambition by the major European countries during the beginning of the 20th century, led by Italy, which, after obtaining the recognition and support of these countries, began to penetrate the Libyan lands by building schools and sending missionary missions to collect information on the population. To establish branches of the Bank of Rome in the Libyan cities to seize the lands of the Libyans, and after it created the appropriate conditions to extend its influence and control over Libya, it was able to occupy it in 1911. The invasion process was through three stages: warning, declaring war, and landing. Political and military, however, the Libyan people did not acquiesce and did not stop defending their land and people.

Keywords: Libya, Italy, invasion, warning, declaration of war, landing.